www.kassioun.org

1099

الاثنين 05 كانون الاول 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المشتقات النفطية ووقف حال البلاد والعباد!

[08]

الافتتاحية

ماذا يريد السوريون؟

السوريون يريدون حلاً فورياً وعاجلاً. يريدون نهايةً للكارثة ولدرب الآلام التي يقطعونها، ولم يعد مهماً بالنسبة لهم حتى التفكير بسبب وصول الأمور إلى ما وصلت إليه؛ كل ما يفكرون به هو كيفية الخلاص.

السوريون يريدون حلاً فورياً وعاجلاً، والحل ينبغي أن يبدأ على وجه السرعة، لأنّ كل تأخرٍ إضافي في بدئه يعني رفع وتعزيز احتمالات الخطر الوجودي على سورية كلها، أرضاً وشعباً...

كلما لاح أنّ وضع سورية والسوريين قد وصل في انهياره نحو القاع، أظهرت الوقائع أنّ الهاوية التي تنحدر البلاد في ظلماتها لا قاع لها، ويمكن أنْ تزداد حلكتها يوماً بعد آخر، وبسرعة متعاظمة...

فالتوترات الأمنية والعسكرية تعود مجدداً في نقاط عديدة من الخارطة السورية، وضمناً التوترات المستجدة في محافظة السويداء، واحتمالات عدوان تركي جديد، وهو ما يهدد بكسر وقف إطلاق النار الذي دام ما يقرب من ثلاث سنوات حتى الآن.

كذلك فإنّ عوامل الشلل والانهيار، القائمة منذ سنوات، قد تكثّفت خلال الأسابيع الأخيرة دفعةً واحدة، وبصورة شاملة؛ فسعر الصرف يواصل انهياره، والعتمة من غياب الكهرباء تخيّم على بيوت السوريين وقلوبهم. القهر اليومي في السعي وراء المواصلات بات مضاعفاً مع توقفها شبه الكامل. حتى مؤسسات الدولة توقفت عن العمل «مؤقتاً» تحت ضغط أزمة المحروقات المستمرة والمتعمقة. أسعار الغذاء المحلّقة أصلاً، تواصل تحليقها، والجوع يلتهم لحم الناس، بينما البرد في غياب أية وسيلة للتدفئة ينخر عظامهم. المدارس مرشحة للتعطل عن العمل جزئياً أو كلياً، المرافق الصحية في وضعٍ متهاوٍ ومرشحة لمزيد من الانحدار، سواء لناحية توفرٍ الكادرٍ المؤهل أو لناحية توفر المواد الضرورية للعلاج بما فيها الأدوية، أو لناحية توفر الكهرباء اللازمة لتشغيلها.

«عليّة القوم» من متنفذين وفاسدين كبار ومتشددين وتجار حرب، ومعهم الإعلام الذي ينطق باسمهم وباسم مصالحهم، ينظرون من أبراجهم العاجية العالية، ولا تصلهم آهات الناس، وإنْ وصلتهم يتاجرون بها بأشد الأساليب إهانة للناس ولكراماتهم، ويثبتون كل يوم أنهم ليسوا فقط عاجزين عن تقديم أية حلول، بل هم لا يرون أنهم معنيون بذلك من الأساس.

إنّ المخرج الوحيد من الوضع القائم ليس معلّقاً بوصول باخرة نفط، أو دفعة مساعدات جديدة من هذه الدولة أو تلك، وكلّ حديث من هذا القبيل محاولة بائسة للهروب من المسؤولية؛ فالقاصي والداني يعلم أنّ الثقب الأسود للنهب والفساد في سورية، يمكنه أن يبتلع مليارات الدولارات دون أن يغصّ بها، ودون أن يصل منها شيءٌ لمن يحتاجونها فعلاً من السوريين.

المخرج الوحيد لتحقيق الخلاص، هو التغيير الجذري الشامل للبنية الاقتصادية– الاجتماعية التي هي نفسها كانت سبب الأزمة، وهي اليوم سبب تفاقمها وتعمقها. هي نفسها من أدخل حصان طروادة الليبرالي الغربي إلى البلاد، وهي من جمعت حطب القهر عبر عقود بحيث بات عود ثقابٍ من الخارج كافٍ لإشعال البلاد وأهلها، وهي نفسها من تستفيد اليوم من العقوبات والحصار الغربي، بينما تفتك تلك العقوبات بعموم السوريين.

المخرج الوحيد هو التغيير الجذري لهذه البنية الاقتصادية الاجتماعية المنحازة لمصلحة أصحاب الأرباح، والمنحازة ضد الغالبية الساحقة من السوريين، وهذا التغيير مدخله هو الحل السياسي وفقاً لـ 2254، والذي لا بديل عنه:

لتأمين **الإرادة السياسية الوطنية** اللازمة للقطع نهائياً مع جملة السياسات المنحازة ضد عموم السوريين ولمصلحة القلة الناهبة، وضمناً للقطع مع حالة التبعية الاقتصادية للغرب وللدولار خاصة.

لتأمين **الإرادة السياسية الوطنية** اللازمة للوصول إلى تفاهمات مع تركيا بمساعدة كلّ من روسيا وإيران، ليس لإنهاء الاحتلال التركي على الأرض السورية فحسب، بل ولتحويل الحدود السورية التركية إلى متنفس لكسر العقوبات والحصار الغربي، تفتح لسورية الأبوابَ باتجاه الاقتصادات الصاعدة لكل من روسيا والصين والهند، وتقدم بالتالي حلولاً حقيقية لأزمات المحروقات والكهرباء وغيرها.

لتأمين **الإرادة السياسية الوطنية** اللازمة لتقديم تنازلات متبادلة بين القوى السياسية السورية ولمصلحة الشعب السوري، وعبر الإقرار بعجز أي طرف وحده عن إنهاء الكارثة، وللبدء فوراً بالتفاوض المباشر بين وفدين مؤهلين، للتفاهم على آلية تطبيق القرار 2254 ابتداءً بتشكيل جسم الحكم الانتقالي فالدستور فالانتخابات.

شؤون عمالية

خطط حكومية متواصلة والفقر متواصل

02

ملف «سورية 2022»

المقررة الأممية للعقوبات الأحادية

06

شؤون اقتصادية

القهر السوري وأعلى أسعار في الإقليم!

12

شؤون عربية ودولية

التصعيد بين خيارات واشنطن وخيارات الآخرين

17

العمال محرومون من أبسط حقوقهم

رتب قانون العمل رقم 17 لعام 2010 على رب العمل تحمل جزء من تكاليف العمل، وتندرج هذه التكاليف تحت بند النفقات الاجتماعية التي يتحملها رب العمل ومنها على سبيل المثال حق العامل في التعطّل عن العمل لقاء دفع أجره كاملاً نتيجة لعدة ظروف قد تصيب العامل أثناء عمله.

■ ميلاد شوقي

قانون العمل

فقد جاء في الفصل السادس من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 على ذكر الإجازات والتي تعتبر حقاً من حقوق العامل الطبيعية ونصت المادة 155 منه على: «أن للعامل إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوماً بأجر كامل لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة ولم تتجاوز مدة خدمته خمس سنوات، وتزاد الإجازة إلى واحد وعشرين يوماً متى أمضى العامل في الخدمة خمس سنوات ولم تتجاوز مدة خدمته عشر سنوات، كما تزاد الإجازة إلى ثلاثين يوماً لمن أمضى بالخدمة عشر سنوات فأكثر أو تجاوز الخمسين من عمره».

ونصت المادة /158/ من قانون العمل على حظر أي اتفاق يقضي بالتخلي عن حق العامل في الإجازة المتصلة أو التنازل لقاء تعويض.

ناهيك عن إجازة الأعياد والمناسبات الرسمية والإجازات المرضية حيث نصت المادة /167/ من قانون العمل على أن للعامل الذي يثبت مرضه الحق في إجازة مرضية مأجورة بنسبة /70%/ من أجره عن ال90 يوماً الأولى تزاد بعدها إلى 80% من أجره عن الـ90 يوماً التالية وذلك خلال السنة العقدية الواحدة، وهناك إجازة الحج التي نصت عليها مادة 173 والتي تمنح بناء على وجود العامل مدة لا تقل عن خمس سنوات في خدمة صاحب العمل وهي 30 يوماً للمسلمين و7 أيام للمسيحيين وإضافة إلى إجازة الوفاة والزواج التي نصت عليها المواد 173 و174 من القانون حيث للعامل الذي أمضى ستة أشهر الحق بإجازة زواج لمدة 7 أيام بأجر كامل وتكون هذه الإجازة لمرة واحدة فقط وللعامل الحق بالحصول على إجازة وفاة بأجر لمدة 5 أيام في حال وفاة أحد فروعه أو أصوله أو إخوته أو زوجه وهناك الإجازات التدريبية والدراسية والإجازات بلا أجر.

على أرض الواقع

هذا في القانون أما على أرض الواقع وفي التطبيق العملي فالعمال لا يتمتعون بأيّ من هذه الإجازات ولا يستفيدون منها وأرباب العمل يتجاهلونها بشكل متقصد ومتعمد فالعامل الذي يتأخر عن عمله يتم الخصم من راتبه مباشرة ومن يغيب عن عمله يتم الخصم منه أيضاً ومن لا يعمل طوال أيام الأسبوع لا يحصل على راتبه كاملاً، فالعامل لا يرتاح بتاتاً وليس له الحق في الراحة أو الحق بالإجازة لأي سبب كان، حتى ولو كان حادث وفاة، وإن لم يعمل في اليوم لن يستطيع إطعام نفسه في هذا اليوم وكأن المطلوب من العامل أن يعمل كالآلة التي في المصنع، ممنوع عنها أن تستريح بل المطلوب استغلالها حتى آخر نفس، ولكن للآلة الحق في التوقف عن العمل إذا أصابها عطل أما العامل فغير مسموح له بالتوقف عن العمل.

حتى أن أغلب المنشآت الصناعية لا تحسب أجراً للعامل في فترة الأعياد والمناسبات بل هذه العطل تتم على حساب العامل وليس على حساب رب العمل، أما بعض المناسبات والتي يتم فيها تعطيل القطاع العام لا يستفيد منها العامل في القطاع الخاص حيث يبقى عمال القطاع الخاص في دوام كامل كما بقية الأيام.

لا جزاءات على رب العمل

وليس هناك ما يلزم أرباب العمل في الالتزام بنظام الإجازات حتى في باب العقوبات المالية في قانون العمل رقم 17 لعام 2010 ليست هناك عقوبة أو غرامة مالية في حق رب العمل الذي يخالف أحكام نظام الإجازات وبالتالي هذا الحق لا يوجد له أي مؤيد جزائي لكي يتم الإجبار على التقيد به كما هي الحقوق في القوانين عادة. العامل لا حول له ولا قوة

وبالتأكيد العامل ليس لديه الإمكانية الكافية للمطالبة بحقوقه الأساسية مثل زيادة الأجر فكيف له أن يطالب بحقوقه في نظام الإجازات؟ لأن رب العمل يستطيع تسريحه من عمله فوراً إذا اعترض على شروط وظروف عمله دون أن يترتب عليه أي التزام حسب ما سمح له القانون بذلك.

المحكمة العمالية

ولكن للعامل أن يطالب بهذه الحقوق من خلال رفع دعوى قضائية في المحكمة العمالية للمطالبة بحقوقه العمالية كافة، والتي نص عليها قانون العمل ومنها حقه بالإجازات، ولكن هذا طريق طويل جداً ويحتاج لسنوات حتى يستطيع العامل تحصيل حقوقه، وبالنهاية رفع الدعوى على رب العمل تعني ضمنا تسريحه من عمله من قبل رب العمل والبحث عن عمل آخر قد لا يحصل عليه وخاصة بعد أن يكون قد أمضى سنين طويلة في مهنته ولا يستطيع تبديلها أو لا يجيد العمل بسواها.

رفع الدعوى على رب العمل تعني ضمنا تسريحه من عمله من قبل رب العمل والبحث عن عمل آخر

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

خطط حكومية متواصلة والفقر متواصل

يستمر أصحاب الأقلام الخضراء والملونة الأخرى بحربهم المعلنة والمستترة على الفقراء من شعبنا، مستخدمين كل الأسلحة النفسية والإعلامية والسلوك العملي ليدكوا بها مضاجع الفقراء حتى يبقى هؤلاء أسيري حاجاتهم التي يسعون إلى تأمينها بكل السبل والوسائل المتاحة بين أيديهم والوسائل المتاحة في تأمين حاجاتهم القليلة والقليلة جداً.

لقد بتنا نقول إنها معدومة، وكما يقول هؤلاء المعدمون يفعلون بنا هكذا لنبقى نركض وراء تأمين لقمتنا ولقمة عيالنا وحاجاتنا التي باتت أقل بكثير مما نريد وأيضاً كي لا نتمكن من التفكير بأشياء أخرى، والأشياء الأخرى التي يقصدونها هي كيف الخلاص من أوضاعهم التي أوصلوا إليها وهذا يعني سياسياً كيف سيغيّر الفقراء من أوضاعهم ومن حالهم هذا إلى حال آخر يقررون فيه مستقبلهم ويقررون فيه أوضاع ثروتهم التي ينتجونها. أي كيف سيغيرون حالهم هذا الذي يعيشون به لحال آخر يتمكنون عبره من تأمين حقوقهم المسلوبة ويدافعون عن كراماتهم التي تهدر على أبواب المؤسسات وعلى أبواب الأفران وعلى مواقف الركوب ليذهبوا إلى أعمالهم وهذا غيض من فيض تجري فيها هدر كرامات الناس بينما في المقلب الآخر أي مقلب تماسيح النهب والفساد الأشياء مختلفة اختلافاً كلّياً ولا تقترب منهم تلك الأشياء التي ذكرناها عن حال الفقراء والمساكين وأبناء السبيل.

في كل يوم يجري الإعلان عن خطة جديدة عند الحكومة لإغراق الفقراء في فقرهم أكثر وسلبهم آخر شيء يرد الجوع عنهم، ومن وسائل الإغراق في الفقر الرفع الجديد للأسعار، وفي كل يوم تشرق فيه الشمس يجري تخدير العاملين بأجر بأن أجورهم ستتحسن في حال توفر الموارد والموارد في جيوب الحرامية الكبار ولا ندري كيف ستتأمن الموارد في هذه الحال لزيادة الأجور، ولا ندري كيف ستتأمن الموارد والمعامل شبه متوقفة عن الإنتاج ولا ندري كيف ستتأمن الموارد والزراعة بمواسمها المختلفة بأسوأ حالاتها ابتداءً بالمواد الأولية للإنتاج كالسماد وليس انتهاءً ببيع المحاصيل، والفلاحون يئنّون من وطأة تكاليف إنتاجهم الزراعي حيث لم تعد هذه المهنة العظيمة «تجيب همها» كما يقول الفلاحون عن زراعتهم.

لقد طفح الكيل وأصبح سيلانه عظيماً ولم تعد تجدي تلك الوعود الخلّبية التي يخدر بها الفقراء بأن حالهم ستتحسن ولم تعد تجدي تلك الكتابات الفيسبوكية والتصاريح الإعلامية التي يتباكون فيها على أوضاع الناس حيث ما يُكتب الآن على صفحات التواصل الاجتماعي يذكرنا بما قاله عبد الله الدردري في أحد اجتماعات المجالس العمّالية بأنه هو عامل ويأكل الفلافل مثل العمال كناية في التعبير عن وضعه الذي يماثل وضع العمّال.

أهداف الأمن الصناعي في المنشآت

العمل الذي يقوم به العامل في منشأته يعتبر المسبب الأساس لحالات المرض المهني وإصابة العمل، وهذا يؤثر على صحته وحياته، ومهمة الأمن الصناعي والصحة المهنية هي حماية العامل من هذه الأمراض والإصابات، ومن أجل هذا على الأمن الصناعي أن يقوم:

■ نبيل عكام

بالإشراف على صحة العمال وحمايتها والوقاية من الأمراض المهنية وإصابات العمل، واتخاذ الوسائل والإجراءات اللازمة، وتنظيم العمل وأدواته للوصول إلى حد أدنى من إصابات العمل، فالعامل هو الأساس في عملية الإنتاج ويجب حمايته ورعايته صحياً من الآثار التي تعكسها طبيعة العمل الذي يعمل به عليه.

يسعى الأمن الصناعي للحد من الحوادث في المجال الصناعي والإنشائي وخفضها إلى أقصى حد ممكن وبالتالي تخفيض تكاليف الإصابات الناجمة عن الحوادث أثناء العمل، ويسعى الأمن الصناعي إلى ضرورة الحماية اللازمة للعمال ورفع مستوى الإنتاجية، فالأمن الصناعي هو عبارة عن مجموع الإجراءات الوقائية المتخذة لتوفير الحماية اللازمة والسلامة للعاملين في المنشآت الصناعية والإنشائية الصغيرة منها والكبيرة لاستمرار إنتاجها، ويتجسد من خلال خلق بيئات عمل آمنة خالية من أسباب وقوع الحوادث والإصابات، وما يترتب من أمراض مهنية مختلفة، ويتدخل الأمن الصناعي في جميع مجالات العمل من صناعة وزراعة وخدمات مختلفة والتشييد والبناء وحتى في قيادة السيارات والسير في الشوارع.

يهدف الأمن الصناعي إلى توفير الحماية اللازمة لجميع عناصر الإنتاج والتقليل من الخطر، والخطر يمكن أن يكون بسيطاً أو كبيراً وذلك حسب الاحتياطات المتخذة ودرجة التحكم بمصدر هذا الخطر.

يتكون مصدر الخطر من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها لضرورة العمل وهي مكان العمل، الأفراد، المواد، المعدات وهي آلات وأدوات عمل... إلخ.

الحد من الإصابة بالأمراض المهنية:

– تقليل فرص إصابات العمل وحوادثها.

– منع وقوع الحرائق ومكافحتها والعمل على الوقاية منها.

– المساهمة في رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية.

– اتخاذ الإجراءات الوقائية وتطويرها للحد من الإصابة غير المباشرة

رفع مستوى الوعي والثقافة المهنية لدى العمال:

وجود صندوق إسعافات أولية في مواقع العمل.

إبعاد المواد الكيماوية والقابلة للاشتعال عن مواقع العمل والأماكن التي يتواجد العمال فيها لأنها مصدر خطر حقيقي على حياتهم.

نشر إعلانات وملصقات وإرشادات توضح كل ما يتعلق بالأمن الصناعي وكيفية التعامل معه، وتجديدها بشكل دوري.

يتوقف وقوع حوادث العمل على بعض القضايا، فردية وهي متعلقة بالتدريب والخبرة، والإدراك والحواس ومدى استجابتها. قضايا فنية وهي متعلقة بتصميم الآلات وتوفّر الأمان فيها، والحالة الفنية للآلة وعمليات الصيانة الدورية لها بشكل حقيقي. لذلك لا بد من إجراء الفحوصات الطبية الدورية للعمال والكشف المبكر عن الأمراض الأكثر شيوعاً في هذه الصناعة أو تلك، كفقر الدم واضطراب الكبد والجملة العصبية والتسمم بالرصاص والأمراض الجلدية المختلفة من حروق وغيرها.

ويجب أن تكون المنشأة بحالة تهوية مستمرة وخاصة عند استعمال المواد البلاستيكية، وغيرها من المواد المنتجة للروائح أو الأغبرة المختلفة، هذا إضافة إلى إصابة نقص السمع الناتجة عن الضجيج المنتشر والمستمر.

إن وجود تشريع واضح للأمن الصناعي يكون ملزماً لكل القطاعات الإنتاجية الصناعية، والزراعية والخدمية أيضاً، هو أمر ضروري يحدد فيها شروط مكان العمل وبيئة العمل ودرجة أمان الآلات والمعدات وتأمين مكان عمل يأخذ بعين الاعتبار الإضاءة اللازمة للمنشأة والضروري لكل مهنة، وتخفيف الضجيج إلى الحد المسموح به عالمياً وتهوية مكان العمل بشكل مناسب والحفاظ على درجة حرارة معتدلة صيفاً وشتاءً، وتأمين الألبسة والوقاية الفردية اللازمة للعمال. وإجراء الفحوصات الطبية الدورية للعمال والكشف المبكر عن الأمراض الأكثر شيوعاً في هذه المهنة أو تلك.

وجود تشريع واضح للأمن الصناعي أمر ضروري يحدد فيها شروط مكان العمل وبيئة العمل ودرجة أمان الآلات والمعدات

الطبقة العاملة

كوريا الجنوبية
إضراب عمال في مترو سيول

دعت النقابتان العماليتان في مترو سيول– اللتان تمثلان نحو 80 في المئة من القوى العاملة في الشركة المشغلة لمترو العاصمة الكورية الجنوبية– إلى الإضراب عن العمل يوم الأربعاء 30 تشرين الثاني 2022، بعد فشل المفاوضات التي استمرت ثماني ساعات مع إدارة الشركة المشغلة لمترو العاصمة الكورية الجنوبية دون التوصل إلى حلول تلبي مصالح العمال. وتحتج النقابتان على خطة الشركة المشغلة لمترو العاصمة لتقليص حجم اليد العاملة بأكثر من 1500 عامل حتى عام 2026. وتوقعت نقابتا مترو سيئول أن ينضم حوالي 14،000 عامل مترو إلى الإضراب في أيام الأسبوع القادمة، ويشمل الإضراب خطوط مترو الأنفاق ما بين الخطين الأول والثامن، وهو الأول من نوعه منذ آخر إضراب في أيلول 2016.

عمال السكك الحديدية
في النمسا ينفذون إضراباً عامّاً

قررت نقابة عمال السكك الحديدية تنفيذ إضراب تحذيري ليوم واحد وذلك يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني على إثر عدم تمكن ممثلي العمال وأصحاب العمل بعد الجولة الخامسة من المفاوضات من الاتفاق على اتفاقية مفاوضة جماعية جديدة بشأن رفع أجور العمال. بحسب ما صرح به رئيس نقابة السكك الحديدية النمساوية. يشار إلى أن ممثلي أصحاب العمل قدموا عروضهم من زيادة قدرها 8 في المئة إلى زيادة قدرها 8،44 في المئة غير أن نقابة العمال رفضت هذا العرض وتطالب بزيادة مجزية تعادل متطلبات المعيشة المرتفعة لذاك دعوا إلى تنظيم الإضراب التحذيري. من جانبها قالت إدارة الشركة إن النقابة تتحمل عواقب هذا الإضراب التحذيري والآثار المترتبة والأضرار الاقتصادية.

بنغلاديش.. إضراب عمال
النقل المائي بسبب الأجور

بدأ عشرات الآلاف من عمال النقل المائي في بنغلاديش إضراباً عن العمل غير محدد المدة على مستوى البلاد، الأحد السابع والعشرين تشرين الثاني، من أجل مطالبهم المحددة من 10 نقاط، بما في ذلك تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية في البلاد. حيث تعتبر المراكب المائية هي الوسيلة الشعبية لرحلات الملايين من الأشخاص في المناطق الساحلية الجنوبية لبنغلاديش. وقال عضو اللجنة المركزية لاتحاد عمال النقل المائي «ليس لدينا بديل سوى تنظيم إضراب من أجل مطالبنا القانونية، بما في ذلك تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية في البلاد»، وأضاف: عانينا من الارتفاع الكبير في الأسعار خلال العامين الماضيين ونحن اليوم لا نستطيع تلبية الحد الأدنى من احتياجات عائلاتنا براتبنا الحالي.

العراق عمال بلدية
قلعة سكر يضربون عن العمل

نفّذ عمال بلدية قلعة سكر في الناصرية يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني إضراباً عاماً عن العمل أدى إلى تكدس النفايات في عدد من شوارع وأحياء المدينة من أجل المطالبة بتثبيتهم على الملاك الدائم أسوة بعقود الوزارات الأخرى وزيادة أجورهم بما يتناسب مع الواقع المعيشي للعمال.

من جهة أخرى دعا المواطنون الحكومة المحلية إلى التدخل وإعطاء حقوق العمال من أجل إنهاء الإضراب والعودة إلى العمل، لما تسببه تلك النفايات من خطورة في نقل الأمراض .

والناصرية مدينة عراقية تقع في جنوب شرق العراق على نهر الفرات وهي مركز محافظة ذي قار. وتعد من أكبر المدن المأهولة بالسكان بعد بغداد والبصرة والموصل.

مندوب مبيعات يعطي درساً بالاقتصاد السياسي

تختلف طبيعة العمل في وظيفة مندوب المبيعات عن غيرها من الوظائف الفنية والمهنية بشكل جذري، سواء من ناحية وقت العمل، أو من ناحية إنفاق قوة العمل أو من ناحية محددات تجديد قوة العمل، وعلى الرغم من هذه الاختلافات الجذرية فإنها تلتقي بجوهرها مع مجمل المهن والوظائف الأخرى في أنها إنفاق لقوة العمل والحاجة لتجديد هذه القوة وذلك بصرف النظر عن طبيعة هذا الإنفاق أو حاجات تجديدها.

■ مراسل قاسيون

بناء على طبيعة عمل هذه الوظيفة فإن مندوب المبيعات يعتبر الحلقة الأخيرة من الحلقات التي يتألف منها أي نشاط تجاري أو صناعي، وبالتالي فهو على احتكاك مباشر مع الزبائن وإلخ، إضافة إلى ذلك فإن ساعات العمل في هذه الوظيفة مرتبطة بتحقيق الهدف البيعي المحدد مسبقاً للمندوب، حيث يظل لاهثاً طوال الشهر وعلى مدار السنة– صيفاً متحملاً حرارة الشمس وشتاءً متعرضاً للمطر والبرد القارس– من أجل تأمين معيشته اليومية في أحسن الأحوال. إضافة إلى ذلك فإن طبيعة عمله تحكم عليه التنقل من منطقة إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى، وذلك في ظل انعدام أو ندرة وسائل النقل بشكليها العام والخاص، وبغض النظر عن طبيعة هذه الندرة أو الانعدام، فالوسائل العامة هي فعلياً غير متوفرة بالحد الأدنى المطلوب، والوسائل الخاصة أيضاً تعتبر خياراً غير موجود بسبب ارتفاع تكاليفها وأعبائها المخيفة.

بعد هذا العرض الموجز لطبيعة عمل مندوبي المبيعات في البلد، ننتقل إلى السيد وليد الذي قابلناه في أحد مقاهي دمشق الشعبية في نهاية الشهر الحالي وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار المواد الغذائية بشكل مخيف وتحديداً مع ارتفاع سعر الصرف وتجاوزه عتبة 5600 في السوق السوداء، وبالتالي تزامن اللقاء مع السيد وليد مع مفاوضات جديدة لتحسين راتبه مع إدارته في العمل.

يعمل وليد في معمل لتصنيع الألبسة الجاهزة، علماً أن هذا المعمل يبيع بضاعته بنمط الجملة، وبالتالي فإن المحرك الأساسي لعمليات البيع لهذا النمط من العمل هم مندوبو المبيعات الذين ينتشرون في مجمل المناطق والمدن سعياً منهم إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وذلك من أجل مواجهة التكاليف المعيشية المخيفة.

انطلاقاً مما سبق فقد سرد لنا وليد المفاوضات التي خاضها مع مديره العام من أجل زيادة الرواتب المستحقة منذ أكثر من شهرين والملحّة في ظل هذه الظروف الجديدة على حد تعبيره. ويكمل وليد أنه ارتكز في مفاوضاته على عدة نقاط أساسية وهذه النقاط منها ما هو يومي ومنها ما هو أسبوعي أو شهري ونوضحها بالجدول التالي:

المتطلبات اليومية		المتطلبات الشهرية	
البيان	التكلفة	البيان	التكلفة
وجبة غداء	15000	علبة عطر	50000
أجور مواصلات	10000	ملابس جديدة	250000
علبة دخان	5000	إنترنت واتصالات	25000
فنجان قهوة	2500	أدوية وطبابة	100000
الإجمالي	32500	الإجمالي	425000

قبل توضيح بعض الملاحظات على هذه المتطلبات الموجودة بالجدول السابق لا بد من استنتاج المتطلبات اليومية الإجمالية للسيد وليد – الضرورية لإتمام مهامه – وكما هو موضح فإن إجمالي المتطلبات اليومية تبلغ 32500 ليرة، في حين أن المتطلبات الشهرية تبلغ 425000 ليرة وبإرجاع هذه القيمة الشهرية إلى قيمتها اليومية تصبح 16350 ليرة تقريباً، وبالتالي فإن المتطلبات اليومية تقدر بـ48,850 ليرة يومياً، بما يعادل حوالي 1,270,000 تقريباً.

للوهلة الأولى قد تبدو هذه البيانات، بيانات ذات طابع ترفي، إلا أنها وفي ظل طبيعة عمل السيد وليد فتعتبر من الحاجات الأساسية لما يتناسب مع طبيعة عمله، علماً أنه على احتكاك مباشر مع العملاء والزبائن وبالتالي فإنه يوجد عوامل عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام مهامه بالشكل المطلوب ومنها «المظهر، الالتزام بالمواعيد، إلخ». ويتقاضى وليد حالياً راتباً شهرياً ثابتاً يقدر بحوالي 200,000 ليرة إضافة إلى نسبة 1% من إجمالي المبيعات التي يحققها وليد، وبالتالي فإن دخله الشهري يتراوح ما بين 450,000 – 550,000 ليرة شهرياً. أي ما يقارب 40% من الاحتياجات الفعلية لاتمام هذا العمل، وذلك بعيداً عن القيمة الفعلية لتجديد قوة العمل الإجمالية التي تتضمن مصاريفَ والتزامات أخرى «الطبابة، المواصلات والاتصالات، الطبابة، التعليم، الغذاء، إلخ» علماً أن السيد وليد هو المعيل الوحيد لأسرته التي تتألف من 4 أفراد وبالتالي فإن الحد الأدنى لمتطلبات هذه العائلة يتخطى عتبة 2,000,000 ليرة سورية أي إن الدخل البالغ 550,000 ليرة الذي يتقاضاه وليد حالياً لا يغطي إلا ما يقارب 27% من التزاماته الثقيلة.

وبناء على ما سبق فاوض السيد وليد إداراته بموضوع الرواتب، ولسوء حظ هذه الإدارة فإن وليد على اطّلاع شبه كامل باجمالي بيانات التكاليف والإيرادات، وإضافة إلى مستلزمات العمل المطلوبة يمتلك حجة إضافية يستطيع الارتكاز عليها في هذا التفاوض.

يقول وليد إنه يدخل حوالي 25,000,000 ليرة شهرياً إيرادات للمعمل لوحده، وعلى حد قوله فإن نسبة الأرباح من هذه الكتلة النقدية تقدر بحوالي 35% – 50% أي إن قيمة الأرباح تقدر بحوالي 8,750,000 – 12,500,000 في حين أن حصته هو من هذه الإيرادات لا تتجاوز 2% بالحد الأعلى بالرغم من أنه مساهم أساسي في تحقيقها. ولكن هذه الإدارة تفهم وتعي تماماً مصادر ربحها، فمن ينهب قوة عمل العمال المهنيين «الخالق الأساسي للقيمة» لن يتردد في سرق ونهب قوة عمل من يضمن تصريف هذه القيم وتحقيق الأرباح الفعلية وتحويلها إلى رأس مال.

ولكن السيد وليد يعطي درساً– بشكل عفوي– لإدارته في الاقتصاد السياسي، يوضح لها أن قوة العمل مثلها مثل أي مورد آخر بحاجة إلى تجديد من أجل أن تكون قادرة على إتمام عملها، بحاجة على الأقل إلى الحد الأدنى من الأدنى من أجل القيام بدورها وتحقيق ذاتها، ولكن على ما يبدو فإن مراكمة المال ورأس المال قد أعمى بصيرة هذه الإدارة عن هذه المعادلة البسيطة التي يطرحها وليد من أجل القيام بعمله على أكمل وجه «أي إنه يتعاطى مع الموضوع من وجهة نظر الإدارة». إن رقم 1,200,000 ليرة كدخل شهري لن توافق عليه أية إدارة مهما كانت وعلى الرغم من أن هذا الرقم الذي يبدو للوهلة الأولى كرقم خيالي، لا يغطي أكثر من 27% من الحد الأدنى للمعيشة. يبدو خيالياً لأنه لا يتناسب إطلاقاً مع منطق العرض والطلب على قوة العمل– الذي خلقته السياسات الليبرالية المتبعة من قبل الحكومة– من خلال تدمير القوى المنتجة ورفع نسب البطالة إلى مستويات تاريخية، كل ذلك من أجل تحقيق الأرباح.

إذا كانت النخب الرأسمالية المتحكمة بشؤون البلاد والعباد تضحي بكل الخدمات والأساسيات الضرورية للمعيشة من «تعليم، كهرباء، مواصلات، ماء، محروقات، إلخ» وبالتالي فإنها تضحّي تقريباً بـ90% من الشعب السوري، مما يؤدي إلى التضحية بسورية ذاتها كل ذلك من أجل مراكمة المزيد والمزيد من الأرباح.

إذا كانت النخب الرأسمالية المتحكمة بشؤون البلاد والعباد تضحي بكل الخدمات والأساسيات الضرورية للمعيشة فإنها تضحّي تقريباً بـ90% من الشعب السوري

مُشجّعون ومُتشجّعون!

تحمل أيام كأس العالم قدراً عالياً من الإثارة على المستوى العالمي. ليس لأنه حدث يجري كلّ أربع سنوات مرة واحدة، بل ولأنه يشكل بطريقة ما فرصة استثنائية لإطلاق فيض المشاعر المكبوتة في الصدور؛ فهو من ناحية إلهاء مؤقتٌ عن الواقع المأساوي الذي تعيشه الغالبية العظمى من شعوب العالم، ومن ناحية أخرى هو أيضاً فرصة لرؤية «الكبار» يخسرون... فإذا كانت معادلة السياسة والاقتصاد والعسكر صعبة التغير، ويحتاج تغيرها عقوداً من الزمن، فإنّ معادلات الرياضة مختلفة، وقابلة للتغير والتقلب بصورة أسرع.

يمكن لمنتخب بلد من البلدان أن ينتصر على منتخب مستعمرِه السابق أو حتى الحالي، ويمكن لمنتخبات دول الجنوب الفقير أن تنتصر على منتخبات الشمال الغني، يمكن لمنتخبات إفريقيا أن تمرغ أنف منتخبات من أمريكا الشمالية أو أوروبا.. وهكذا.

ضمن هذه المعادلات الخاصة، يرى المرء أنه مضطر لإعادة النظر بما يفترض أنه بديهي بالنسبة للعبة كرة قدم، وعلى رأس البديهيات فكرة التشجيع والمشجعين.

يفترض بالتشجيع أن يكون فعلاً القصد منه هو تحفيز فريق من الفرق ليلعب بشكل أقوى وأكثر شجاعة، أي أن يلامس ذلك الفريق بطريقة ما بحيث يعزز «شجاعته» «واستخدام تعبير الشجاعة –في العربية على الأقل– لتوصيف مباراة كرة قدم، لا يخلو من فهم ضمني للعبة كرة القدم بوصفها ساحة معركة تتطلب الشجاعة والإقدام». ولكن الحال، هو أنّ السواد الأعظم من المشجعين هم متشجعون أكثر منهم مشجعين؛ أي أنّ فعل التشجيع ينتقل من اللاعبين والمنتخبات والألعاب باتجاههم لا العكس. وهذه مسألة فيها نظر؛ فمنذ بدأ توظيف الرياضة في الدعاية السياسية وفي الإلهاء السياسي، ابتداءً بالمثال الأمريكي في لعبة الملاكمة، التي سمحت للأسود أن ينفس عن اضطهاده بالانتصار على الأبيض، وهذه هي الحال العامة: المشجعون هم في الحقيقة متشجعون، والعلاقة هي إلى حدٍّ بعيد علاقة تأثيرٍ من طرف واحد.

ربما أحد جوانب المسألة، هو أنّ الشعوب المتعبة، تشجّع، وتتشجع، لأنها بين الحين والآخر، تريد للآخرين أن يخوضوا معاركها، وأن ينتصروا في تلك المعارك، خاصة أنّ الخسائر المتعاقبة تفقدها ثقتها بنفسها وبقدرتها على الانتصار... ولكن شهراً واحداً كل أربع سنوات، ولو كان شهر انتصارات متواصلة للمشجعين المتشجعين، فإنه أقل بما لا يقاس من حجم خسائر أربع سنوات، متراكمة فوق خسائر عدة عقود... ولذا فإنّ الشجاعة في ساحات المعارك الحقيقية هي خيار لا مفر منه، ولا ضير في أن يختبر الناس الحالة الجمعية والنشوة الجمعية عبر كرة القدم، لأنها تذكرهم بنشوة الانتماء الجمعي، بنشوة الانخراط في الجموع، وهي النشوة المحرمة في عالم الرأسمالية، سواء كان شكلها إضراباً أو مظاهرة أو ثورة!

بمناسبة خروج ألمانيا: اللهم شماتة؟!

تحولت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي على تنوعها مساء أمس إلى مهرجان للشماتة بالألمان وبمشجعيهم. وعلى الضفة المقابلة، ضفة مشجعي المنتخب الألماني، كان السائد هو ما يسود في حالات مماثلة، أي توارٍ مشجعي المنتخب الخاسر عن الأنظار، وإنْ لم يخل الأمر من بعض الأصوات المعترضة على الشماتة.

■ عماد طحان

ما لا جدال فيه، هو أنّ الحالة بمجملها كانت مزودة بحمولة سياسية ثقافية كبيرة، وليس هذا غريباً في عالم مشحون بالصراعات السياسية الكبرى، وليس غريباً أبداً عن المنطقة العربية التي تعيش أساساً تحت وطأة تلك الصراعات.

بدأت عملية الاستفزاز مع الدخول الألماني الأول في هذه البطولة بحركة تكميم الأفواه، في إشارة لدعم «قضية المثلية»! ومن ثم مع حضور وزيرة الداخلية الألمانية لمباراة ألمانيا مع اليابان، واضعة على ذراعها إشارة العلم الملون للمثلية. وبدا هذا السلوك استفزازياً بالنسبة للكثيرين، خاصةً أنّ حالة «التضامن» و«الاحتجاج» التي اختار المنتخب الألماني أن يعبّر عنها، كانت حالة سياسية بامتياز؛ فالمنتخب الألماني لم يسبق له أن «تعاطف» رمزياً مع أية قضية عادلة، خاصة القضية الفلسطينية... «وهذا ليس مستغرباً؛ فقوانين ألمانيا– وهذا ما لا يعرفه كثيرون– تعتبر أي انتقاد لـ«إسرائيل» معاداةً للسامية!»، أكثر من ذلك فقد طفت إلى السطح ممارسات عنصرية سابقة وراهنة للمنتخب الألماني، بينها سلوكه اتجاه لاعبه المعتزل مسعود أوزيل، وبينها التصريحات العنصرية للاعب السابق ساندرو فاغنر، وغيرها من الحوادث المعروفة في الدوري الألماني وفي دوري الأندية الأوروبية.

المعارضة وكرة القدم

الحديث عن العلاقة بين السياسة والرياضة على العموم وكرة القدم على الخصوص حديث طويل وشيّق، ولكن ربما أحد أكثر جوانبه إثارة للانتباه هي العلاقة بين التعبير السياسي الذي يقدمه الرياضي وبين موقف حكومته. فقد شكّلت روابط التشجيع وكذلك المنتخبات نفسها، أحد أماكن التنفيس عن المواقف الشعبية المعارضة لمواقف الحكومات. وهذا على العكس تماماً من مجمل الاحتجاجات التي بتنا نشهدها مؤخراً من المنتخبات الأوروبية والغربية على العموم، التي باتت أداة دعائية للحكومات، وبشكل فاضح، كما هي حالة الفريق الألمانيً، الذي بدا مجرد بوقٍ للسياسات الألمانية اتجاه منطقتنا ككل، والتي لا تنفصل عن سياسات المركز الغربي الأمريكي.

في حالة معاكسة تماماً، رأينا عبر السنوات الماضية مواقف لروابط المشجعين وللمنتخبات واللاعبين، أقرب إلى النفس الشعبي العام في بلدانها، من ذلك الموقف المعروف لأبو تريكة المصري المخالف للاتجاه التطبيعي لحكومة بلاده، وكذلك موقف المنتخب المغربي ومشجعيه الداعم للقضية الفلسطينية، على العكس من موقف السلطات المغربية المنبطح اتجاه الكيان، وهذا الموقف المناصر للقضية الفلسطينية عبّر عن نفسه في هتافات الجماهير المغربية، وفي الحضور الكثيف للعلم الفلسطيني، بما في ذلك على أرض الملعب، حيث حمله لاعبو المنتخب المغربي في احتفالهم بالفوز والتأهل للدور الثاني...

التعالي الأخلاقي!

ربما يمكن تفسير حالة الشماتة الواسعة التي عاينها الجميع في مواقع التواصل الاجتماعي يوم أمس، ولو جزئياً، بأنّ الكيل قد فاض بالغالبية من الناس، من التعالي الأخلاقي للأوروبيين على العموم، وللألمان ضمناً، التعالي والتكبر الذي يصورون به أنفسهم حملة قيم، ينبغي على العالم أن يتبعها، ويصورون الآخرين بأنهم متخلفون وعديمو حضارة وثقافة. وذلك في الوقت نفسه الذي يستمرون فيه بالخضوع لثقافة الكاوبوي الأمريكي، بما في ذلك في السياسات التي تدمر بلادهم ومعيشتهم حرفياً، وفي الوقت نفسه الذي يستمرون فيه بالنظر شزراً إلى كل القضايا العادلة لشعوب منطقتنا، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

لا يغيب عن البال في هذا السياق، توصيف جوزيف بوريل للعالم بأنه عبارة عن حديقة، هي أوروبا والغرب على العموم، وغابة هي بقية العالم؛ التوصيف العنصري الذي يستحضر أسوأ الأفكار الاستعمارية العنصرية، ابتداءً من تنظيرات جون ستيوارت مل، الذي برر الاستعمار الأوروبي وجرائمه بأنّه وسيلة لجلب الأمم البربرية المتخلفة إلى الحضارة. وهذا ما يكرره السياسيون الأوروبيون والغربيون اليوم، بهذه الطريقة أو تلك.

الحمولة السياسية العالية التي بدأ المنتخب الألماني حضوره عبرها في كأس العالم 2022، هي بالذات المحرض الأساسي على تحويل ألعابه إلى ساحة صراع سياسي/ ثقافي، ولا يمكن لوم عموم الناس على عدم تحييد الرياضة عن السياسة، ما دام «الرياضيون» ومن خلفهم حكوماتهم، قد دخلت أرض الملعب رافعة راية سياسية...

المقررة الأممية للعقوبات الأحادية

بعد غياب الموضوع، على الأقل إعلامياً، لما يقارب السنة، عاد إلى الواجهة- لفترة وجيزة قبل حوالي الشهر- موضوع العقوبات عقب زيارة إلى سورية، أجرتها المقررة الأممية الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب، مثل تلك التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية. ونرى هنا فرصة لإعادة تسليط الضوء على العقوبات من خلال مراجعة تصريحات المقررة الأممية بعد زيارتها، وردود الأفعال على تلك التصريحات، وما قلناه سابقاً حول موضوع العقوبات.

■ مركز دراسات قاسيون

زيارة المقررة الأممية إلى سورية

أجرت السيدة ألينا دوهان– المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان– زيارة إلى سورية بين 30 تشرين الأول و10 تشرين الثاني من هذا العام، ووفق البيان الصحفي الذي نشره الموقع الخاص بالمقررة قبيل الزيارة، كانت هذه الزيارة الثانية التي يقوم بها مقرر خاص إلى سورية، بعد الزيارة التي قام بها المقرر الخاص السابق في عام 2018. وفقاً للسيدة دوهان كان هدف الزيارة «جمع معلومات مباشرة عن تأثير التدابير القسرية الانفرادية على الوفاء الكامل بجميع حقوق الإنسان». حسب البيان: أرادت السيدة دوهان أن تولي «اهتماماً خاصاً لقضايا مثل العقوبات الثانوية، والامتثال المفرط للعقوبات، والعقبات الناجمة عن العقوبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية» وأن تحدد «الممارسات الجيدة، فضلاً عن مبادرات وسياسات التخفيف من حدة التحديات والتكيف معها». في هذا السياق، خططت «السيدة دوهان للقاء كبار المسؤولين الحكوميين، وأعضاء البرلمان والسلطة القضائية، وممثلي المنظمات الدولية، والسلك الدبلوماسي، وكذلك منظمات المجتمع المدني، وخبراء الصحة، والمؤسسات المالية، والجهات الفاعلة الإنسانية، ومجتمع الأعمال، والأوساط الأكاديمية».

في نهاية زيارتها، نشر الموقع الخاص بالمقررة خبراً صحفياً حول الزيارة ونتائجها، وتضمن الخبر الصحفي رابطاً لتقرير حول النتائج الأولية للزيارة، وشمل التقرير «معلومات مفصلة عن الآثار الكارثية للعقوبات الأحادية على جميع مناحي الحياة في البلاد».

عقب الزيارة إلى سورية حثّت دوهان «الدول التي تفرض العقوبات على رفع العقوبات الأحادية الجانب عن سورية، محذرة من أنها تعمل على استمرار وتفاقم الدمار والأذى الذي يعاني منه الشعب السوري منذ عام 2011».

وقالت دوهان: «أنا مندهشة من انتشار الأثر الحقوقي والإنساني للتدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية، والعزلة الاقتصادية والمالية الكاملة لبلد يكافح شعبه لإعادة بناء حياة كريمة، بعد الحرب التي استمرت عقداً من الزمن». وأشارت دوهان إلى أن «90 في المائة من سكان سورية يعيشون حالياً تحت خط الفقر، مع وصول محدود للغذاء والماء والكهرباء والمأوى ووقود الطهي والتدفئة والنقل والرعاية الصحية، وحذرت من أن البلاد تواجه هجرة هائلة للعقول بسبب الصعوبات الاقتصادية المتزايدة». كما أشارت إلى أثر العقوبات على القدرة على التعامل مع أن أكثر من نصف البنية التحتية الحيوية إما مدمرة كلياً أو متضررة بشدة، ونوهت إلى دور العقوبات في «النقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية المتخصصة، وخاصة للأمراض المزمنة والنادرة». ونوهت دوهان إلى مشكلة «الإفراط في الامتثال «للعقوبات» من قبل الشركات والبنوك» ما يساهم بشكل إضافي في الآثار المدمرة للعقوبات.

العقوبات الاقتصادية الغربية والأمريكية تعد وسيلة لما يسمونه «تغيير سلوك» الأنظمة والحكومات ولكن ما تحققه فعلياً هو أهدافها الحقيقية إضعاف الدول ومؤسساتها إلى حد الانهيار وإفقار الشعوب

بعض ردود الأفعال

كما هو متوقع، كانت هناك ردود أفعال من عدة جهات رافضة أو مستاءة من تصريحات دوهان، من بينها جهات سوريّة ودولية، اعتبرت أن تصريحات وتقرير دوهان منقوصة لأنها لم تذكر الأسباب التي أدت إلى فرض هذه العقوبات من الأساس، وبعض الجهات رأت أنه كان يتوجب على دوهان أن تقدم مطالب للنظام متعلقة بالممارسات الأمنية والسياسية... ولكن من المفيد التذكير، أن هذه الأمور ليست ضمن ولاية أو تفويض دوهان والتي ينحصر تركيز عملها على النظر في التأثير السلبي للعقوبات أحادية الجانب على حقوق الإنسان في الدول التي تُفرض عليها هذه العقوبات.

أيضاً من المفيد هنا التذكير، أن هذا المنصب والذي يعمل كخبير في مجال معين لتقديم رأي مستقل للأمم المتحدة تم اعتماده في عام 2014 بموجب قرار خاص طرحته كوبا لأول مرة، وصوتت العديد من الدول الأوروبية ضد القرار، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وكذلك الولايات المتحدة.

بعض الانتقادات كانت ظاهرياً أكثر موضوعية، حيث إنها لم ترفض النتائج رفضاً تاماً، وركزت على أن تقرير دوهان لم يظهر السببية بما فيه الكفاية، أي أنه من وجهة نظر بعض أولئك لم يحتوِ التقرير على ربط كاف بين العقوبات والآثار التي ذكرتها دوهان. وبعض أولئك أضافوا أنهم يعرفون صعوبة إظهار ذلك، وعادوا إلى ذات النقطة، حول كيف أن الأسباب تكمن ضمنها أمور متعلقة بالنظام والسلطة وممارساتها السياسية والاقتصادية، الأمر الذي هو أيضاً خارج نطاق تفويض عمل دوهان.

كانت هنالك أيضاً ردود أفعال من المتشددين في المعارضة، الذين لا يضيعون أية فرصة لدعم فرض العقوبات على سورية، والمطالبة بالمزيد منها دون إيلاء أية أهمية لتأثيراتها على السوريين، وعلى المستوى المعيشي والحد الأدنى من الظروف الإنسانية لحياة كريمة للإنسان السوري، وبغض النظر عن معرفتهم بأنّ العقوبات الغربية عبر خمسين عاماً مضت، لم تغيّر أياً من الأنظمة التي ادّعت أنها مفروضة ضدها.

أما على المستوى الدولي، فحسب عدة مصادر– أبرزها تغريدة لصحفي ألماني– كان هناك تصريح من قبل الخارجية الألمانية ورد فيه ما يلي: «لقد لحظنا تصريحات السيدة دوهان، ولا نعرف كيف توصلت المقررة الخاصة إلى استنتاجاتها– أي في أية انطباعات وبمساعدة أية منهجية. من الواضح لنا: أن نظام الأسد يتحمل مسؤولية الوضع الكارثي في سورية. يواصل النظام شن حرب وحشية ضد شعبه، وهو يرتكب باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ويمنع أي حل سياسي للصراع. نعلم أيضاً أن النظام وداعميه– مثل روسيا– يستمرون بتهكم بإلقاء اللوم على عقوبات الاتحاد الأوروبي في المعاناة في البلاد. عقوبات الاتحاد الأوروبي تستهدف بشكل خاص أولئك المذنبين بارتكاب جرائم خطيرة في سورية، وفي الوقت نفسه، تنص على استثناءات إنسانية واضحة جداً وبعيدة المدى». ومن الجدير بالذكر هنا، أنه بالرغم

تفتح ثغرة في جدار السردية الغربية!

من أن عدة جهات تكلمت حول هذا التصريح إلا أنه ليس موجوداً على الموقع الرسمي للخارجية الألمانية.

ماذا قلنا سابقاً عن العقوبات؟

نشرت قاسيون خلال السنوات الماضية الكثير من المواد التي سلطت الضوء فيها على موضوع العقوبات الغربية المفروضة على سورية، وتناولته من عدة زوايا، وتطرقت إلى الآثار الكارثية للعقوبات والعوامل التي أدت إلى تعميقها، كما قدمت قاسيون الكثير من المقترحات للتعامل معها في ظل استمرارها لتخفيف آثارها.

كانت وما زالت العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب- وبالأخص الولايات المتحدة- وسيلة لما يسمونه «تغيير سلوك» أنظمة وحكومات مختلفة حول العالم، ولكن فعلياً ما تحققه هذه العقوبات هو أهدافها الحقيقية التي تكمن في إضعاف الدول ومؤسساتها إلى حد الانهيار وإفقار الشعوب، ضمن محاولاتها لتحقيق مصالح سياسية معينة. وأفضل مثال للنظر إلى هذا الجانب هو: العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على سورية والتي توضحت أهدافها بشكل أكبر بعد إقرار ما يسمى بـ «قانون قيصر». والذي يحمل بين طياته أهدافاً سياسية أبرزها متعلق بالدفع باتجاه التطبيع من الكيان الصهيوني من خلال نص في القانون يقول: «سياسة الولايات المتحدة هي أنه يجب استخدام الوسائل الاقتصادية الدبلوماسية والقسرية لإجبار حكومة بشار الأسد على وقف هجماتها القاتلة على الشعب السوري، ودعم الانتقال إلى حكومة في سورية تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، **والتعايش السلمي مع جيرانها**». وهنا يمكن العودة إلى مادة في قاسيون بعنوان «**عليكم بالتطبيع... وإلا!**»

وطالما كان للعقوبات مناصروها من بين السوريين، وبالأخص ضمن بعض قوى المعارضة، والذين اعتادوا على تكرار تبريرهم لدعم العقوبات، أنها تشمل استثناءات في القطاعات الإنسانية والطبية، ولكن كما ناقشنا في مادة سابقة «**هل هنالك أي معنى لما يسمى «الإعفاءات الإنسانية من العقوبات»؟**» فإن تطبيق هذه الإعفاءات المزعومة شبه مستحيل، سواء مما ورد في القانون نفسه من خلال إعطاء الرئيس الأمريكي والحكومة الأمريكية بشكل عام قدراً كبيراً من النفوذ في اتخاذ قرارات حول هذه الاستثناءات، عدا عن أن القانون لا يوفر ما فيه الكفاية من التفاصيل، لتتمكن المنظمات المحلية والدولية من معرفة الأنشطة التي يمكنها القيام بها، ما يدفع الكثير من الجهات التي يمكنها أن تعمل ضمن هذه «الاستثناءات» إلى العزوف عن أي عمل خشية التعرض لمساءلة قانونية. وهذا ليس مفاجئاً، حيث هناك الكثير من الإشارات الأخرى أن تضرر المدنيين ليس ضمن أولويات أو اهتمامات الولايات المتحدة، وأفضل من عبّر عن ذلك كان المبعوث الأمريكي السابق للملف السوري، جيمس جيفري، والذي قال في لقاء معه بعد دخول «قانون قيصر» حيز التنفيذ: إن «القانون له تأثيرات ثانوية وثالثية محتملة يمكن أن تؤثر على الناس بشكل عام، وهذا صحيح عموماً عند تطبيق أية عقوبات اقتصادية، لا يمكنك التأكد من ماهية الآثار جميعها». ما يعني أن تخفيف التأثير السلبي على الناس ليس ضمن حساباتهم كما يحاولون الادعاء هم وكل من يدعم عقوباتهم.

حتى موضوع التعليم، الذي لا يمكن اعتباره إلا موضوعاً يجب أن يكون بديهياً ضمن الاستثناءات لم ينج من التأثر بالعقوبات الأمريكية كما بيّنا في مادة بعنوان «**وفقاً لـ «قيصر»: التعليم ليس قضية إنسانية!**» وفي هذا الصدد يمكن التنويه إلى أحد الأمثلة المتعلقة بشكل مباشر بموضوع التعليم ،وهو أن العقوبات ولأنها تشمل كافة مؤسسات الدولة فإنها تساهم بتسرب الأطفال من المدارس، لأن المدارس بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل وبناء، ولكن الجهة المشرفة على هذا الأمر هو وزارة التعليم، والتي تم شملها ضمن العقوبات، ولذلك لا يمكن استثناء إعادة تأهيل أو بناء المدارس الحكومية من العقوبات.

أما على الجانب السوري، في نيسان الماضي نشر مركز قاسيون للدراسات مادة بعنوان «**كيف ساهم الحرامية الكبار و«ليبراليتهم» الاقتصادية في مضاعفة وتعميق آثار العقوبات الغربية؟**» والتي نظرت في كيفية تعامل الحكومات السورية مع العقوبات الغربية. وفي هذا السياق ركزنا على الدور الأكبر للسياسات الاقتصادية القائمة في إعطاء المجال لتأثير العقوبات الغربية على اقتصاد سورية بالشكل الذي أثرت به، واستمرار نهشها لما تبقى من الاقتصاد السوري، نتيجة عدم تعديل هذه السياسات بطريقة على الأقل تخفف من تأثير العقوبات على الاقتصاد السوري والسوريين، بل إنها ساهمت في تعميقها لتصل الأمور ما وصلت إليه اليوم من كارثة في تدني المستوى المعيشي. واستعرضت تلك المادة بعضاً من الاقتراحات التي قدمناها خلال السنوات الماضية لخطوات يمكن القيام بها لوقف النزيف، ولكن هذا يتطلب الإرادة السياسية، الأمر الذي ما زال غير موجود لدى الجهات المتنفذة، التي بالإضافة إلى عدم اتخاذ أية إجراءات لتخفيف وطأة العقوبات على المواطن، تقوم بإجراءات تزيد من معاناة المواطن، رفع الدعم مثالاً.

وأعدنا التذكير بأن إحدى أهم وسائل مواجهة التحديات الاقتصادية تكمن بالعودة إلى الاعتماد على الذات من خلال إصلاح وتفعيل القطاع العام. وأشرنا في هذا السياق إلى بعض الأمثلة في قطاع الزراعة وبالتحديد القمح، وقطاع الطاقة. كما سلطنا الضوء على بعض الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار إيجابية، مثل بعض الإجراءات المرتبطة بعملية الشحن، والتي كان لها الأثر الكبير في وقف تدفق الكثير من المنتجات والمواد الأولية إلى سورية بما في ذلك النفط، بالإضافة إلى تحصين الاقتصاد من تأثير العقوبات الغربية من خلال الحد من الاعتماد على عملات، مثل: الدولار واليورو، وعقد اتفاقات مع دول لا تعير العقوبات أي اهتمام، على أن تكون هذه الاتفاقات بعملات محلية بدل الدولار واليورو. ويمكن العودة إلى عدد من المواد السابقة التي تم إدراجها في تلك المادة، والتي تغطي بالتفصيل تأثير العقوبات على القطاعات المختلفة واقتراحاتنا لتخفيفها.

وفي تلك المادة، أشرنا إلى أن «إمكانية تخفيف تأثير العقوبات لا تكمن فقط في البدائل والسياسات الاقتصادية التي تضع الاقتصاد الوطني والإنتاج الوطني والسوق الوطني والمستهلك السوري أولوية لها، ولكن في الإرادة السياسية، وهذه تتطلب تغييراً جذرياً للوصول إليها... فالنخبة المتنفذة والمستفيدة من استمرار الأزمة بكل جوانبها، والمتحكمة بمفاصل الدولة، أظهرت بما يكفي من الوضوح: أنها غير مستعدة للقيام بأي دور إيجابي، ولم يعد الناس ينتظرون منها سوى المزيد من المصائب». وهذا يعني باختصار «إنّ تجاوز الانهيار الاقتصادي القائم ممكن، ولكن الطريق نحوه لم يعد اقتصادياً أو مالياً، بل بات سياسياً بالدرجة الأولى... ما يحول تطبيق الحل السياسي الشامل عبر 2254، أي البدء بتغيير جذري للبنية والمنظومة القائمة، أداة أساسية ووحيدة في حل الأزمات الاقتصادية وفي تجاوز العقوبات».

الدور الأكبر هو للسياسات الاقتصادية القائمة في إعطاء المجال لتأثير العقوبات الغربية على اقتصاد سورية بالشكل الذي أثرت به واستمرار نهشها لما تبقى منه

المشتقات النفطية ووقف حال البلاد والعباد!

لم تنشأ السوق السوداء على المشتقات النفطية، وصولاً إلى انفلات هذه السوق وتشعب شبكاتها، مع مقدرتها على تأمين أية كميات منها، إلا من خلال الندرة فيها عبر القنوات الرسمية كسبب رئيسي، يضاف إليها ضعف آليات الرقابة والمتابعة، مع تفشي عوامل الفساد طبعاً!

■ عاصي اسماعيل

أما أن يتم تحميل أوزار نشوء السوق السوداء بنتيجة ما سبق، على المواطنين أنفسهم، فهذا هو آخر الإبداعات الرسمية، ليس لتكريس التهرب من المسؤولية عن ذلك فقط، بل لتأبيد الوضع القائم، سواء على مستوى استمرار الندرة، أو على مستوى استمرار نشاط عمل هذه السوق بشبكاتها وأسعارها!

إمعاناً في التهرب من المسؤولية وتجييرها!

فقد صدر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2022/12/1 تحذيراً يقول: «كل منشأة أو فعالية تستجر مشتقات نفطية من السوق السوداء ولا تبلغ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن البائع تعتبر شريكاً في الاتجار غير المشروع بالمشتقات النفطية ويطبق عليها المرسوم التشريعي رقم 8 للعام 2021».

التحذير أعلاه، وبغض النظر عن مدى مطابقة مواد المرسوم على ما تم اعتباره مخالفة تستوجب عقوبة الشراكة في جرم الاتجار غير المشروع بالمشتقات النفطية، قد يساهم مؤقتاً في الحد من نشاط السوق السوداء بشكل جزئي ومحدود فقط، لكنه بالمقابل سيؤدي حتماً إلى عرقلة عمل ما تبقى من المنشآت والفعاليات، إن لم يؤدِّ إلى وقف نشاطها كلياً!

فمن المفروغ منه أن من يلجأ إلى السوق السوداء للمشتقات النفطية، بأسعارها الكاوية، لتأمين احتياجات منشأته وعمله منها، ما كان ليضطر إلى ذلك لو أن مخصصاته عبر القنوات الرسمية كانت كافية منها أصلاً!

فهؤلاء المضطرون ليسوا هواة زيادة التكاليف والأعباء على أنفسهم، ولا متبرعين طوعاً لشبكات هذه السوق، كي يتحملوا العقاب مع القائمين عليها والمنتفعين منها «بحال طالت هؤلاء أية عقوبات طبعاً»، بالإضافة إلى العقاب الأصلي المتمثل بعدم كفاية مخصصاتهم رسمياً!

فالمضمون التنفيذي للتحذير أعلاه هو وقف حال المنشآت والفعاليات المستمرة بعملها أصلاً من خلال الاعتماد اضطراراً على ما تؤمنه السوق السوداء من مشتقات نفطية ضرورية لاستمرار عملها، أو اعتبار أصحابها شركاء بجريمة لم يقترفوها!

وعلى مستوى عمل شبكات السوق السوداء فقد كان هذا التحذير بمثابة الهدية المجانية لها، فقد ارتفعت أسعارها الاستغلالية بشكل كبير بعده!

استدراك قانوني في غير مكانه!

استفاقت الوزارة على يبدو على موضوع عدم انطباق مواد قانون حماية المستهلك على ما اعتبرته مخالفة بحسب مضمون تحذيرها أعلاه، مع إصراراها على موضوعة تجريم المعنيين المستهدفين بمتنه «المنشآت والفعاليات»، هكذا..

فقد استدركت الوزارة بأحد توضيحاتها عن الموضوع بتاريخ 2022/12/3 مستعينة بقانون العقوبات هذه المرة، حيث أوردت التالي: «نصت الفقرة 1 من المادة 220 من قانون العقوبات في الجمهورية العربية السورية على ما يلي: «من أقدم في ما خلا الحالة المنصوص عليها في المادة 18 وهو عالم بالأمر على إخفاء أو بيع أو شراء أو تصريف الأشياء الداخلة في ملكية الغير والتي نزعت أو اختلست أو حصل عليها بجناية أو جنحة، عوقب بالحبس من 3 أشهر إلى سنتين وبالغرامة من 100 ليرة إلى 200 ليرة، أي إن من يشتري مازوت أو بنزين من السوق السوداء السوري تحديداً «لأن موضوع التهريب موضوع آخر يعالجه قانون الجمارك»، فهو يخالف قانون العقوبات والمرسوم التشريعي رقم 8 عام 2021، وبالتالي فإن كل ما ينشر ويكتب حول تبرير الشراء من السوق السوداء هو في حقيقته يخالف القانونَين المذكورَين».

وبغض النظر عن تأويلات الوزارة وتفسيرها الخاص لمضمون الفقرة 1 من المادة 220 من قانون العقوبات، من خلال ما ورد بعد مفردة «أي» التفسيرية أعلاه، فإن موضوع توصيف المخالفة، مع ما تستوجبها من عقوبات، يبقى من اختصاص القضاء وبعهدته أولاً وآخراً.

ولا ندري إن كان من صلاحيات الوزارة مصادرة حق القضاء مسبقاً في تفسير النصوص القانونية وتأويلها بحسب توضيحها؟!

حرب مفتعلة لتبرير ما لا يبرر!

عقب التحذير الرسمي أعلاه، وبعد الكثير من الاستهجان لتداعياته ونتائجه السلبية المتوقعة على المنشآت والفعاليات، أوردت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك توضيحات متتالية حياله، من ضمنها التأكيد على أن موجودات السوق السوداء من المشتقات النفطية «مسروقة بالمطلق»، مع تبرير توقف التوريدات بأنه «ناتج عن ظروف الأصدقاء الذين يزودون سورية بالمشتقات النفطية»، وبأن «كل من يهاجم ضبط السوق السوداء، فهو يشرعن السرقة ويحرم المواطنين من حصصهم بالمشتقات النفطية، والتأكيد على أن الأجدى «صبّ جام الغضب على الدول التي تفرض العقوبات على سوريّة وعلى لصوص النفط».

بمعنى أكثر وضوحاً لا علاقة للحكومة بوزاراتها وجهاتها المعنية بأية مسؤولية، لا عن انفلات السوق السوداء طيلة السنوات الماضية وحتى الآن، ولا عن نقص التوريدات، ولا عن عدم كفاية المخصصات!

واللافت أن الوزارة جيرت كل الأزمة بنتائجها الكارثية على شكل حرب مستعرة على من يفند تحذيرها بنتائجه وعواقبه الاقتصادية السلبية على المنشآت والفعاليات التي تضطر للجوء إلى السوق السوداء، وكأنهم مدافعون عن السرقة وعن هذه السوق..!

ففي أحد توضيحاتها ورد التالي: «ومهما تعالت الأصوات المدافعة عن السرقة، فلن تتوقف الوزارة عن أداء واجبها وسعيها لتحقيق العدالة في التوزيع لمجموع الشعب».

والسؤال المطروح، بمعزل عن الحرب المفتعلة أعلاه، أين هي الوزارة والحكومة من مسؤولياتها وواجباتها ودورها حيال تأمين الكميات الكافية للحاجات الفعلية من المشتقات النفطية؟!

فكل ما ورد سابقاً وحالياً عن الأمر لا يعدو كونه تكراراً للذرائع والمبررات، مع تجيير للمسؤولية والتهرب منها كيفما اتفق!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن المشتقات النفطية محصور توريدها وتوزيعها وبيعها بوزارة النفط وشركة محروقات، وتم الاعتماد على الذكاء افتراضاً من أجل حسن متابعة هذه العمليات!

فالسرقة التي تزود السوق السوداء بكمياتها هي بمسؤولية وعهدة القائمين على هذا الذكاء، وعلى شبكات الرقابة الرسمية!

ومن يشرعن السرقة أو السوق السوداء هي بداية تلك الإجراءات التي أدت إلى نقص الكميات عبر القنوات الرسمية، وتالياً إلى نقص التوريدات أو التأخر بها، يضاف إليها عوامل الفساد بعمليات الرقابة أخيراً!

من يشرعن السرقة والسوق السوداء هي الإجراءات التي أدت إلى نقص الكميات عبر القنوات الرسمية وإلى نقص التوريدات أو التأخر بها يضاف إليها عوامل الفساد!

أزمة مستمرة دون حلول جدية!

إن أزمة المشتقات النفطية «مازوت- غاز- بنزين- فيول» قديمة ومستمرة، وتزداد تفاقماً وتعمقاً يوماً بعد آخر، مع كل الانعكاسات الكارثية لذلك على المستويات التالية:

عمل محطات توليد الطاقة الكهربائية.

الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي.

الفعاليات التجارية والخدمية.

حركة النقل والمواصلات.

احتياجات المواطنين.

مجمل الواقع الاقتصادي في البلاد كمحصلة.

فالأزمة المستمرة والمتفاقمة، وعلى الرغم من الاعتراف الرسمي «الخجول والموارب» بها، إلا أنها كانت مرتبطة دائماً بذرائع التوريدات «عدم كفايتها- تأخرها المستمر، بل والمفاجئ للرسميين في الكثير من الأحيان» مع ذرائع العقوبات والحصار، وتداعيات الحرب والأزمة، طبعاً.

أما الحلول المبتدعة والترقيعية على مستوى إدارة الأزمة رسمياً فقد كانت قاصرة على التالي:

اعتماد سقوف مخصصات من المشتقات النفطية لكل قطاع حسب نوع احتياجاته منها، دون كفايتها طبعاً، بما في ذلك احتياجات المواطنين.

استمرار تخفيض الدعم على المشتقات النفطية «كماً وسعراً ومواعيد توزيع للمخصصات».

الترويج والتشجيع على توسيع وزيادة استخدام بدائل مصادر الطاقة بتنوعها.

اعتماد الذكاء في توزيع المخصصات.

والنتيجة المباشرة لكل ذلك تمثلت بزيادة تراجع عمل كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، مع زيادة نشاط السوق السوداء على كافة المشتقات النفطية.

ليأتي التحذير الرسمي الأخير أعلاه، مع الإصرار على تكييف توصيف وتجريم المخالفة بحسب مضمون «أي» التفسيرية السابقة، وكأنه إسفين جديد في نعش ما تبقى من منشآت وفعاليات اقتصادية عاملة في البلاد «صناعة وزراعة وخدمات ونقل و.. بل ومطاعم شعبية ربما»!

رصيد جديد في خانة السياسات التدميرية!

إن كل ما سبق بما يخص أزمة المشتقات النفطية وإدارتها، وصولاً إلى مساعي وأد ما تبقى من منشآت وفعاليات قائمة ومستمرة حتى الآن، برغم كل الضغوطات عليها، لا يخرج عن النهج التدميري القائم والمستمر لكل ما هو منتج وعامل في البلاد من فعاليات، تماشياً مع جملة السياسات التدميرية المسخرة لخدمة نفس الغاية بالمحصلة، وتنفيذاً دقيقاً لها، على حساب الإنتاج والخدمات والمعيشة والاقتصاد الوطني، وبما يصب بمصلحة كبار حيتان النهب والفساد فقط لا غير، بما في ذلك القائمون على السوق السوداء، وكل التجارات غير المشروعة!

دير الزور.. المدارس تئن من البرد وأشياء أخرى

عانت وما زالت تعاني العملية التعليمية في دير الزور وريفها من التراجع الكبير بسبب السياسات التربوية والتعليمية، وجاءت ظروف الأزمة والخراب والتدمير الذي لحق بالمدارس، وتهجير الأهالي، لتضاعف ذلك مرات ومرات، سواء من حيث المستوى التعليمي، أو التسرب وحرمان عشرات الآلاف من التعليم، أو من النقص الحاد بالكادر التعليمي والتدريسي، وخاصة في الريف.

■ مراسل قاسيون

وما زالت غالبية المدارس إما مدمرة أو مخربة وبلا أبواب وبلا شبابيك وبلا أسوار، وهذا هو الواقع رغم الطنطنة الإعلامية كلما جرى افتتاح مدرسة ما!

فالتطنيش والإهمال مستمران رغم المطالبات العديدة من الأهالي، ومن المعلمين أبناء الريف، ومن المعلمين من أبناء المدينة المعينين في بعض المدارس التي جرى افتتاحها مؤخراً!

مدارس جرداء

في زيارة لثانوية وإعدادية قطعة البوليل في ريف دير الزور الشرقي- البلدة التابعة لناحية موحسن والتي تبعد حوالي 40 كم عن المدينة- تبين أن الثانوية والإعدادية على العظم كما يُقال، أي بلا أبواب وبلا شبابيك، وخاصة مع قدوم فصل الشتاء، وكذلك لا توجد مدافئ، وهناك نقص في مستلزمات العملية التعليمية والتربوية الأساسية، كالكتب والكادر التعليمي والتدريسي، بل ولا توجد وسائل تعليمية، بينما تتحفنا وزارة التربية ومديرياتها بقوانين وقرارات تتحدث عن عالم خيالي من التعليم!

معاناة المعلمين

نتيجة تهجير سكان الريف عموماً، تعاني المدارس من نقص كبير في الكادر التعليمي والتدريسي، سواءً من حيث العدد أو الكفاءة!

فغالبية معلمي ثانوية وإعدادية القطعة من أبناء المدينة، وغالبيتهم ممن جرى تثبيتهم منذ سنتين، وهذا بالطبع يؤثر على مستوى التعليم فيهما، كما أن معاناة هؤلاء المعلمين القادمين من المدينة كبيرة، حيث يدفعون 60 ألف ليرة أجور نقل في ذهابهم وعودتهم، أي أكثر من نصف راتبهم الشهري، ناهيك عن المعاناة من السفر والعودة والوقت الذي يستغرقه ذلك، فيخرجون من منازلهم والدنيا ظلام ويعودون لها والدنيا ظلام، بسبب عدم تطبيق التوقيت الشتوي، وخاصة أن الطرقات لا تقل سوءاً عن وضع المدارس.

بالإضافة لذلك، هناك معلمون من أبناء الريف معينون في المدينة ويريدون التبادل مع زملائهم من أبناء المدينة المعينين في الريف، لكن البيروقراطية والروتين والفساد يعيقان ذلك!

أسئلة وأجوبة

عندما توجه مراسل قاسيون بالسؤال إلى أحد معلمي الثانوية: هل وضعتم مديرية التربية بالصورة، وهل طالبتم بحل مشاكلكم وتوفير مستلزماتكم؟

فأجاب: لقد تمت مراسلة مديرية التربية عدة مرات لكن لا أحد يُجيب!

وفي سؤال آخر: لماذا لم تطلبوا مساعدة الأهالي وتجمعون مبالغ لترميم المدرسة، وتأمين بعض المستلزمات كالمدافئ والمازوت كعملٍ أهلي وتطوعي؟

فأجاب: لا أحد يستطيع جمع أي مبلغ، لأن في ذلك ملاحقة قانونية وأمنية، وربما يتهموننا بالفساد، بينما الفساد الكبير يلتهم الأخضر واليابس علناً، وإذا بقيت الأمور على حالها لن نجد طلاباً وتلاميذاً ولا معلمين، أي تنتهي العملية التعليمية والتربوية، وفي هذا تدمير أكبر للأجيال لا يقل سوءاً عن تدميرها خلال السنوات الأولى من الأزمة وهيمنة التكفيريين والمسلحين، الذين كانوا يمنعون التعليم في الريف، ويفرضون تعليمهم التكفيري، وكانوا يمنعون الطلاب والتلاميذ من الذهاب إلى المدينة للتّعلم، أو أداء امتحاناتهم الإعدادية والثانوية، والآن يجري تدمير العملية التربوية والتعليمية لكن بطريقة أخرى.. لذلك نرجو أن تنقلوا معاناتنا، لعل أحداً من الجهات المسؤولة يلتفت لنا؟!

لا شك أن واقع معاناة إعدادية وثانوية ومعلمي قطعة البوليل يشابه واقع كافة مدارس ريف دير الزور ومعلميها الواقع تحت سيطرة الدولة، وإن اختلفت النسب قليلاً، وسبق أن نشرت قاسيون واقع المدارس في مدينة البوكمال في الريف الشرقي لمدينة دير الزور، فكيف بالمناطق التي خارج هذه السيطرة؟!

قاسيون، إذ تنقل معاناة ثانوية قطعة وإعدادية البوليل ومعلميها، ومدارس ومعلمي الريف عموماً، فهي تؤكد ضرورة إعادة تأهيل المدارس وتوفير مستلزماتها والاستجابة لمطالب المعلمين لتخفيف معاناتهم، وهذه ليست مهمة تربوية وتعليمية فقط، بل مهمة وطنية تصب في مصلحة الشعب والوطن.

برسم وزارة التربية- مديرية تربية دير الزور

البدل النقدي ومعادلة أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح!

ثبتت الرؤية، وأصبح موضوع استبدال دعم السلع بالبدل النقدي في عهدة اللجنة الاقتصادية، وذلك بحسب حديث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأسبوع الماضي.

■ عادل ابراهيم

فقد قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه «سيتم تحويل كتلة الدعم إلى مبالغ مالية توزع كرصيد يتم شحن البطاقة الذكية به، وأوضح أن مبلغ الدعم الإجمالي تبلغ قيمته الإجمالية 5000 مليار ليرة سورية وسيوزع على 4 ملايين بطاقة، بحساب نسبة كل فرد على حدة ويمكن لأي شخص لا يعيش مع أسرته طلب بطاقة شخصية، وبين أنه لم يتم تحديد المبلغ الذي سيخصص لكل فرد بشكل دقيق وتجري دراسة قيمته في اللجنة الاقتصادية».

مضمون الحديث أعلاه عن تحويل الدعم إلى نقدي ليس جديداً، لكن الجديد فيه أنه أصبح بعهدة اللجنة الاقتصادية الآن، أي إننا أصبحنا على موعد قريب جداً مع بدء اعتماده وتنفيذه رسمياً.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق لقاسيون بتاريخ 2022/11/23 أن أوردت مادة بعنوان «انقضاض رسمي جديد على ما تبقى من دعم!»، توقفت خلالها عند بعض التفاصيل بما يخص التوجه الرسمي باستبدال الدعم إلى النقدي، مع حساب الخسارة التقريبية لكل صاحب استحقاق شهرياً عند تطبيق ذلك التوجه، وذلك استناداً لحديث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحينه.

مليارات الدعم إلى جيوب بعض التجار!

بحسب الآلية المعلنة مجدداً من الوزير عن البدل النقدي فإن «البطاقة الذكية المخصصة لشراء المواد المدعومة هي ذاتها التي سيتم شحنها بالبدل المادي كرصيد وسيسمح لحاملها شراء أية مادة موجودة في صالات السورية للتجارة وسيكون السداد عبر البطاقة، وستلغى المخصصات التموينية منها».

إن إلغاء المخصصات التموينية من البطاقة، أي الرز والسكر، وربما الخبز أيضاً، يعني أنها أصبحت كما غيرها من المواد التي قد توفرها السورية للتجارة عبر صالاتها، مواصفة وسعراً، أي التحرير السعري لها، هذا بحال توفرها طبعاً، وسيفرض على المواطن المستحق للدعم أن يشتري ما هو موجود في صالات السورية للتجارة من سلع ومواد برصيده المقرر في بطاقته، بأسعارها ومواصفاتها، مع العلم أن كل التشكيلة السلعية المتوفرة في هذه الصالات هي توريد من القطاع الخاص، وبالتالي فإن البدل النقدي المحسوب كرصيد في بطاقات المواطنين من أصحاب الحقوق سيصب على شكل مبيعات وأرباح في جيوب بعض المحظيين من المتعاملين مع السورية للتجارة كمورّدين!

ولا جديد هنا يمكن أن يساق في السياسات الحكومية المتبعة والظالمة، لا على مستوى الاستمرار في تخفيض الدعم نحو إنهائه كلياً، ولا على مستوى الشريحة المستفيدة من جملة هذه السياسات «كبار أصحاب الأرباح والفاسدين»!

فالحديث عن المليارات المرصودة سنوياً أعلاه باسم الدعم، وبغض النظر عن نصيب كل فرد مستحق للدعم منها، وعن خسارته المفروغ منها، وخاصة مع استمرار عوامل التضخم، ستذهب جميعها إلى جيوب بعض التجار، بعد أن تقتطع السورية للتجارة هوامش ربحها أو عمولاتها منها، تضاف إليها خسارة إضافية تتمثل بالسعر والجودة والمواصفة، فالجميع يعلم أن التشكيلة السلعية في السورية للتجارة تعتبر أعلى سعراً من مثيلاتها في السوق، وأقل جودة!

فإنهاء الدعم عن السلع واستبداله بالبدل النقدي وفقاً للآلية أعلاه، بالإضافة لما يمثله من خسارة كبيرة بالنسبة لأصحاب الحقوق من مستحقي الدعم، يمكن اعتباره شكلاً تنفيذياً رسمياً جديداً لمعادلة توزيع الدخل المجحفة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، ولمصلحة أصحاب الأرباح دائماً وعلى طول الخط!

حول الدواء والصيادلة... التصريحات في مكان والواقع في مكان آخر!

ما زالت أزمة حليب الأطفال المقطوع ترمي بثقلها على كاهل المواطن المثقل أصلاً بأعباء تأمين قوت يومه!

■ رند الحسين

فرفوف الحليب في جزء من الصيدليات فارغة، وخاصةً في الأريـاف، حيث يضطر الأهالي للسير مسافات كبيرة لعلّهم يحظون بعلبة حليب هنا أو هناك، وكالعادة... الحلول المطروحة رخوة ولا تسدّ النقص الحاصل!

صنف جديد «محصّص» أيضاً!

أوضح عضو مجلس نقابة الصيادلة جهاد وضيحي لصحيفة الوطن «وجـود صنف جديد من حليب الأطفال إلى جانب الأنواع الأخرى من حليب الأطفال المستورد والتي هي أيضاً متوافرة ولو بكميات قليلة وتوزع على الصيدليات على شكل حصص، معتبراً أن وجود نوع جديد يحل جزءاً من مشكلة نقص كميات الحليب التي تباع في الصيدليات».

وصنف الحليب الجديد المقصود هنا هو حليب «نتروبيبي» والذي يباع بسعر 17200 ليرة، ويوزّع على شكل حصص أيضاً للصيدليات، أي إنّه متوافر، ولكن بكميات قليلة عاجزة عن كفاية حاجة السوق المحلية!

الأسعار في خطّ بياني متصاعد

اللافت في التصريح أيضاً أنّه قال: «لا يوجد رفع في أسعار الحليب التي تباع حالياً في الصيدليات وهي تباع وفق التسعيرة المحددة من وزارة الصحة».

فبعد التصريح بأيام قليلة أعلن عن ارتفاع في سعر حليب S26 ليصبح 21 ألف ليرة بدلاً من 19 ألفاً!

والواقع يقول بأنّ ندرة الحليب جعلت بعض الصيادلة يعملون بمنطق تجّار الأزمة، حيثُ يتم بيع بعض أنواع الحليب المقطوعة كحليب نان بأسعار عالية تصل إلى 25 ألف ليرة وأكثر للعلبة الواحدة!

وفيما يتعلّق بالدواء المستورد لفت وضيحي إلى وجود بعض الأصناف المقطوعة ولكن «هذا لا يؤدي إلى مشكلة حتى الآن»، بحسب تعبيره، علماً أنّ جـزءاً من هـذه الأدويـة يستخدم لمرضى السرطان، وجزء آخر منها يعتبر متمّماً غذائياً، ولكنّه ضروري لبعض المرضى الذين يعانون من هشاشة في العظام وغيرها، ولا يجدون بدائل وطنية مكافئة بالجودة للدواء الأجنبي!

«الدواء الوطني متوافر ولا يوجد مشكلة في ذلك»!

يقول أحد الصيادلة رداً على بعض العبارات الصادرة في تصريح عضو النقابة: من المعيب بحقّ أن تتغافل النقابة التي تدّعي تمثيلنا عن وقائع تعمي البصر لشدّة وضوحها!

فالدواء الوطني مستمر في سلسلة «انقطاع – غلاء أسعار – توافر ثم انقطاع من جديد» والجدير بالذكر أنّ بعض الأدويـة تمر في الحلقة الأولى دون أن تكملها، أيّ إنها تبقى مقطوعة أو مقنّنة إلى أجل غير معروف!

فدواء الغدة على سبيل المثال «التروكسين 100» يصل إلى الصيدليات حوالي علبتين منه في الأسبوع وأحياناً كثيرة لا يصل منه شيء. وينطبق الأمر على أدويـة كثيرة مشابهة تستخدم للمرضى المزمنين.

واقع سيئ للصيادلة

تحدّث عضو النقابة أيضاً حول واقع الصيادلة، مشيراً إلى دراسات تُجرى من أجل «تخفيض الضريبة على الصيادلة ما بين 8 إلى 12 بالمئة بدلاً من 14 أو 15 بالمئة»، ولكن بالمقابل «تتم دراسة أيضاً لرفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة باعتبار أن الحد الأدنى حالياً هو 50 ألف ليرة».

الدواء الوطني مستمر في سلسلة «انقطاع – غلاء أسعار – توافر ثم انقطاع من جديد» والجدير بالذكر أنّ بعض الأدوية تمر في الحلقة الأولى دون أن تكملها!

وأشـار أيـضاً إلـى مشكلة خدمة الريف التي تجول وتصول كثيراً في تصريحات المسؤولين في النقابة دون نتيجة تذكر، وكان الاقتراح هذه المرة «بأن يكون في الصيدلية الواحدة في الريف أكثر من صيدلاني» وذلك بعد اقتراح آخر جرى الحديث عنه منذ فترة بالسماح للصيادلة بأداء خدمة الريف داخل المدن أيضاً، على اعتبار أن الأريـاف اكتظّت بالصيدليات وأعداد خريجي الصيدلة سواء من الجامعات الحكومية أو الخاصة في تزايد مستمر.

وينتهي تصريح عضو النقابة للوطن بخبر «سارّ» للصيادلة وهو زيادة الراتب التقاعدي لهم ليصل إلى 70 ألف ليرة!

دور هزيل للنقابات

توضح النقاط التي تمّت الإشارة إليها من تصريح عضو مجلس النقابة الدور الهزيل الذي تلعبه النقابة في النظر إلى المشكلات «أو بالأحرى التعامي عن جزء منها» وإيجاد الحلول لها، وهذا طبيعيّ ومفهوم في ظلّ ما تعانيه المؤسسات من ضعف عام في القدرة على إدارة الأمور وتوجيهها مضافاً إلى ذلك الفساد العميق المتجذّر فيها!

فالنقابات التي أنشئت بهدف تحقيق مصالح أصحاب المهن تحوّلت في معظمها إلى مراكز جباية، وكلّ الوعود حول تحسين واقع المهنة بقيت حبراً على ورق!

في بعض الكليات.. المحاضرات العملية بلا عملي!

هل تعلم عزيزي القارئ أن بعض الكليات العلمية أصبحت فيها محاضرات العملي لبعض المقررات عبارة عن شكل نظري محدود فقط؟!

■ مراسل قاسيون

وهل تعلم أن ذلك ليس بسبب النقص في أعداد الهيئة التدريسية، بل بسبب تخفيض الإنفاق وقلة المستلزمات والتجهيزات؟!

فعلى سبيل المثال فقد كان عدم توفر المازوت في كلية الزراعة سبباً في عدم تشغيل المولدة لسد النقص الكهربائي بسبب الانقطاعات الطويلة فيها، وقد أدى ذلك إلى توقف بعض محاضرات العملي في مخابر الكلية، برغم اعتبار مخابر كلية الزراعة من المخابر الحديثة نسبياً بمستلزماتها وأدواتها وتجهيزاتها بالمقارنة مع غيرها من المخابر في الكليات العلمية الأخرى!

وعدم توفر المازوت في الكلية لم يكن مستجداً بعد إجراءات الحكومة الأخيرة القاضية بتخفيض مخصصات المشتقات النفطية، بل هو مشكلة مستمرة ومزمنة في الكلية بسبب قلة مخصصاتها مما قبل التخفيض والتوجه الحكومي الأخير، ومن الصعوبة تأمين احتياجاتها من خلال السوق السوداء وبأسعارها طبعاً، فكيف الحال مع إجراءات التقشف والتقنين الحالية؟!

ما ينطبق على كلية الزراعة قد لا ينطبق على الكليات العلمية الأخرى بما يخص التوليد الكهربائي، والحاجة للمازوت من أجل ذلك، لكن ذلك لا يعني أن محاضرات العملي في هذه الكليات بحال أفضل!

فالغالب في الكليات العلمية أن مخابرها مترهلة جداً، مثل مخابر كلية العلوم باختصاصاتها المختلفة، مع تسجيل الكثير من النواقص في مستلزماتها وتجهيزاتها!

إن نقص المستلزمات وبعض الأدوات قد يتم تلافيه من قبل الطلاب الذين يؤمّنون بعضها المحدود والبسيط على نفقتهم، برغم ارتفاع تكاليفها، لكن بغياب التجهيزات تصبح هذه المستلزمات بلا جدوى أيضاً!

إن نقص المستلزمات والتجهيزات في مخابر الكليات يعني أن المحاضرات العملية فيها تفقد معناها وجدواها، فلا محاضرات عملية حقيقية يستفيد منها الطلاب ويتزودون من خلالها بالتجربة الملموسة، علماً وخبرةً!

فما مصير المحاضرات العملية بهذه الكليات في ظل استمرار سياسات تخفيض الإنفاق، بالتوازي مع ارتفاع أسعار التجهيزات والمستلزمات الضرورية لعمل المخابر؟

وما مصير الطلاب الذين يخسرون جزءاً هامّاً مما يفترض وجوده في مناهجهم العلمية كمحاضرات عملية، بسبب ترهل المخابر ونقص المستلزمات والتجهيزات؟!

وكيف لطالب الطب أو الصيدلة أو العلوم أن يعوض المحاضرات العملية التي خسرها رغماً عنه ودون إرادته؟!

وهل اختصار المحاضرات العملية على شكل نظري محدود ومكثف كاف لتعويض النقص العلمي والعملي بالنسبة لِلطلاب؟!

إن انعدام المحاضرات العملية لا يجب أن يمر مرور الكرام، فالحديث هنا يطال كليات «الطب البشري– طب الأسنان– الصيدلة– الهندسات بمختلف فروعها– العلوم بمختلف اختصاصاتها» بالإضافة إلى المعاهد المتوسطة التطبيقية والعلمية باختصاصاتها المتنوعة، أي إن الحديث يطال عشرات آلاف الطلاب الجامعيين بالنتيجة!

هذا الواقع المؤسف والمسكوت عنه لا يفسر إلا على أنه هو المطلوب تماماً من قبل الرسميين، مع المزيد من جرعات التراجع والترهل في القطاع التعليمي الجامعي.

فمع استمرار سياسات تخفيض الإنفاق على القطاع التعليمي عموماً، وبسببها، وبالتوازي مع السياسات التعليمية التطفيشية، تراجعت العملية التعليمية في هذا القطاع بشكل كبير، وصولاً إلى مثال توقف المحاضرات العملية في بعض الكليات العلمية الآن!

ويطالعونك بعد ذلك بالكثير من المبررات الذرائعية عن أسباب تراجع تراتبية الجامعات السورية بمقاييس التقييم الجامعي على المستوى الدولي، أو عن عدم الاعتراف بالشهادات الجامعية السورية في بعض الاختصاصات والفروع!

فهل من استهتار ولا مبالاة رسميين، مع المزيد من الإصرار عليها، أكثر من ذلك؟!

تجاهل رسمي للانفلات السعري في الأسواق!

انفلات الأسعار- وارتفاعها المستمر في الأسواق- للمواد الغذائية وغيرها من السلع، أصبح واقعاً يومياً، بل ولحظياً، يدفع ضريبته المستهلكون بشكل مضاعف، عبر المزيد من التقشف وتخفيض معدلات الاستهلاك إلى الحدود الدنيا، ومن جيوبهم وعلى حساب ضرورات حياتهم الأخرى!

■ سوسن عجيب

ومع المتغيرات الأخيرة بما يخص أزمة المشتقات النفطية وتفاقمها، ارتفعت الأسعار بشكل كبير في الأسواق، بذريعة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع أجور النقل، يضاف إلى ذلك عوامل الاستغلال الإضافية، الذرائعية والمزمنة، مثل: متغيرات سعر الصرف والرسوم والحصار والعقوبات، التي تزيد من استعار حال الأسواق، مع الندرة في بعض المواد والسلع أيضاً، ليس بسبب عدم توفرها، بل لتبرير زيادة سعرها الاستغلالي!

مقابل ذلك، لا رقيب ولا حسيب على الأسواق، مع مزيد من التعامي الرسمي عن هذا الانفلات السعري، بل مع تبريرات تظهر أن المعنيين مهتمون، وبأنه لولا هذا الاهتمام لكان الوضع أسوأ مما هو عليه!

تبرير ذرائعي

هذا ما طالعنا به مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عبر صحيفة الثورة بتاريخ 2022/12/3، قائلاً: «لولا النشرة التموينية لكانت الأسواق فيها حالة فلتان سعري، وكل يبيع كما يريد، ولذلك تقوم الوزارة بإصدار نشرة أسعار كل 15 يوماً، وفق تكاليفها الفعلية الحقيقية، لتكون رادعاً لكل الفعاليات التجارية».

مدير الأسعار بحديثه أعلاه، لا يتجاهل حال الانفلات السعري في الأسواق فقط، بل ويبرر هذا الانفلات أيضاً، من خلال تضخيم دور النشرات السعرية التي تصدرها الوزارة ومديرياتها في المحافظات، وتصويرها على أنها تشكل عامل ردع للفعاليات التجارية!

مع العلم أن حال الانفلات السعري لم يعد يقتصر على التباين فيما بين الأسواق، بل أصبح هذا التباين فيما بين المحلات في نفس السوق، وصولاً إلى تغيير السعر لبعض السلع في نفس المحل بين ساعة وأخرى في بعض الأحيان، فكل يبيع على هواه فعلاً، بعكس ما قاله مدير الأسعار أعلاه!

الكبار متحكمون ويفرضون شروطهم

أما عن دور الوزارة في عملية التسعير، فقد أثبت مدير الأسعار أن هذا الدور شكلي وقد بات مقتصراً على اعتماد ما يتم تقديمه كتكاليف من قبل المنتجين والمستوردين، لتصدر الوزارة نشرتها السعرية استناداً إليها، فقد قال أيضاً: «عندما تصدر الوزارة الأسعار تأخذ بعين الاعتبار كل التطورات الاقتصادية العالمية والداخلية، ولذلك لا يوجد أي مبرر لعدم التقيد بالأسعار التي تصدر عن الوزارة سيما وأنها توضع بالتنسيق والتشارك مع كل فعاليات كبار المنتجين والمستوردين، من خلال اجتماع موسع تدرس فيه تطورات الأسعار داخلياً وخارجياً».

فنشرة الأسعار التي تصدرها الوزارة وتتباهى بها لا تصدر إلا بحسب رغبة ومشيئة كبار المنتجين والمستوردين، المتحكمين عملياً بالأسواق، من حيث وفرة المواد ومواصفاتها وسعرها.

فهؤلاء نفسهم بالنتيجة هم من يفرضون شروطهم على عمل السوق، كما يفرضون على الوزارة نشراتها السعرية، ضاربين عرض الحائط بمدى الالتزام بها في الأسواق بالنتيجة، فبائع المفرق، ودون تبرئته طبعاً، هو كبش الفداء دائماً وأبداً وفقاً لآليات الرقابة على الأسواق، وهو وجه القبح الذي يتعامل معه المستهلك.

مزيد من التدهور المعيشي

الواقع السعري المنفلت بذرائعه ومبرراته، وبظل استمرار ثبات الأجور على حالها، ومع إجراءات تخفيض الدعم الرسمية الجارية، ومع استمرار وتزايد عوامل الاستغلال والنهب والفساد، كل ذلك أدى إلى مزيد من التدهور المعيشي لعموم المفقرين في البلاد!

والسؤال المطروح: كيف يمكن أن تكون الحال أسوأ مما هي عليه الآن مع هذا الانفلات السعري المستمر ودون توقف؟!

فالناهبون الكبار تتضخم ثرواتهم لحظياً، على حساب المزيد من إفقار المنهوبين، وبرعاية حكومية منقطعة النظير!

المواطن «غير العقلاني» مذنب دائماً!

لا يكفي أن النمط السائد للحديث الرسمي بات يتضمن التهرب والتحلل من المسؤولية حيال واقع الكهرباء «وبقية حوامل الطاقة» السيء والمتردي، بل بات يتضمن أيضاً تكريس تجيير المسؤولية على المواطن «غير العقلاني» في استخدامه لها!

■ سمير علي

فقد بيّن معاون وزير الكهرباء في تصريح خاص لـ«تشرين» بتاريخ 2022/11/27 أن: «كمية توليد الكهرباء كانت قبل الحرب ما بين 8000 و8500 ميغاواط، وأصبحت الآن وسطياً بحدود 2000 ميغا، وتالياً: كمية النقص في التوليد وصلت لـ 80% تقريباً».

وأوضح أيضاً أن: «ترشيد الطاقة الكهربائية هو الاستخدام العقلاني والصحيح للشبكة الكهربائية، وفي ظل الظروف الصعبة، ولاسيما من ناحية وجود نقص في كميات الطاقة، ينبغي على أي شخص لديه الآن حوامل الطاقة من «كهرباء، مازوت، بنزين..» أن يستخدمها بالشكل الصحيح والعقلاني، وهذا الكلام لا يعني أننا ندعو من هو بحاجة لاستخدام حوامل الطاقة ألّا يستخدمها، فالجميع بحاجة للتدفئة والطهو والغسيل والاستحمام، ولكن بالشكل الصحيح والعقلاني، المطلوب، هو الترشيد بغض النظر عن كميات الطاقة المتاحة سواء في أوقات البحبوحة أو الضيق».

الحديث أعلاه «بغض النظر عما يُساق رسمياً من ذرائع ومسوغات الحجم المنخفض من التوليد» لا جديد بمضمونه، فهو من باب تكرار التبرير الذرائعي لحال التقنين الجائر ليس إلا، مع توقع المزيد منه!

أما القديم المستجد فهو الحديث عن «الاستخدام العقلاني للشبكة الكهربائية»، وعن «الترشيد» و«أوقات البحبوحة والضيق»!

فعن أي ترشيد أو عقلانية يجري الحديث هنا بظل واقع وَصْل كهربائي قد لا يستمر لمدة ساعة واحدة، بأحسن الأحوال، بعد فترة قطع تستمر إلى 7 ساعات متواصلة، وأحياناً أكثر من ذلك بكثير، وهو واقع الحال المعمم حالياً؟!

وأية بحبوحة أصلاً مع حجم توليد معترف به بحدود 2000 ميغا فقط؟!

فواقع الضيق «بكل حوامل الطاقة» هو السائد والمستمر، بل مع مزيد من الضيق الذي لا يمكن معه الحديث عن الترشيد فيها إلا من باب التهكم، أو المزاودة على العباد! تضاف إلى ذلك أساليب التضييق «المفتعل» على حوامل الطاقة، لمصلحة السوق السوداء، بما يخص المشتقات النفطية، ومزيد من الخصخصة في قطاع الكهرباء!

فخلاصة الحديث «العقلاني» الرسمي أعلاه، تعني أن المواطن هو المذنب الوحيد بحال ومآل الضيق بحوامل الطاقة، باعتباره «غير عقلاني»، وعليه تحمل جريرة لا عقلانيته في تبذيرها بمزيد من ساعات التقنين، والتضييق الإضافي عليه، وصولاً إلى تكريس اضطراره إلى اللجوء للسوق «الحرة والسوداء» والبدائل التي يتيحها، وهو ما يجري عملياً..

وبالتالي، فإن كل حديث آخر من المواطن، المتضرر والمنهوب والمسحوق، عن سياسات الحكومة ومسؤولياتها وواجباتها، بما يخص معاشه وخدماته، سيدخل ضمن سياق لا عقلانيته طبعاً، وذلك بحسب الاعتبارات الرسمية بمثالها الفاقع والفج أعلاه!

فهل من «عقلانية» رسمية في طرح المشكلات والأزمات، دون حلها طبعاً، أعمق من ذلك؟!

السؤال حكماً ليس برسم المواطن، باعتباره مشكوك بعقلانيته رسمياً!

القهر السوري: أقل أجور

لا يكاد يختلف اثنان على أن منظومة الأجور في سورية هي في أسوأ حالاتها على الإطلاق، حيث تآكلت القدرة الشرائية لهذه الأجوراً مع مرور السنوات إلى حد لم يعد من الممكن عنده الحديث أصلاً عن أن الدولة تدفع أجور حقيقية تكفي لسد الاحتياجات الأساسية للأسر. لكن فوق ذلك، يتحمل المواطنون في البلاد عبء أسعار السلع المرتفعة المنفلتة من أية ضوابط، حيث يدفع المواطن السوري الذي يقبض أخفض أجر في الإقليم أسعاراً للسلع الأساسية أعلى من الدول المجاورة ومن الوسطي العالمي لهذه الأسعار.

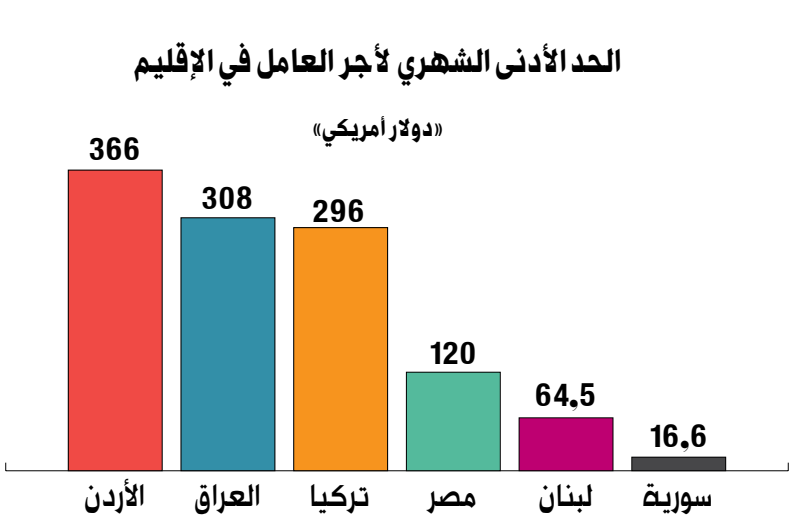

■ قاسيون

كلما اشتدت الأسعار وازداد وضعها سوءاً يخرج المسؤولون السوريون ليكررون على أسماع الناس حجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد. وبالطبع، أثّرت العقوبات سلباً على معيشة المواطنين وحياتهم، لكن السؤال الذي يطرحه كثيرون اليوم: هل يمكن ردّ الانفلات الجنوني للأسعار في سورية إلى العقوبات الاقتصادية فحسب؟ أم أنه توجد أسباب أخرى تتعلق بمصلحة الناهبين الكبار في البلاد المتربحين من تحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد استيراد قائم على تصفية الإنتاج الوطني واستبداله بمنتجات مستوردة عبر وسطاء. ثم إذا كان الاستيراد هو السبب بارتفاع أسعار السلع، ألا يجب أن تكون الأسعار في سورية قريبة من الأسعار العالمية؟ فلماذا تصل في حالات عديدة لتتجاوز الأسعار العالمية بشكلٍ كبير؟

الأجر السوري أخفض أجر في الإقليم

في البداية، لا بد من التأكيد على فكرة أن الحد الأدنى للأجور في سورية يشكل مفارقة كبيرة غير مسبوقة، وهو أخفض حد أدنى للأجور على مستوى الإقليم: الحد الأدنى للأجور في الأردن هو 260 ديناراً «ما يعادل 366 دولار»، وفي العراق 350000 دينار «ما يعادل 308 دولار»، وفي تركيا 5500 ليرة «ما يعادل 296 دولار»، وفي مصر 3000 جنيه «ما يعادل 120 دولار»، وحتى في لبنان المجاورة التي تعاني من أسوأ انهيار مالي واقتصادي واسع النطاق في العالم، فإن الحد الأدنى للأجور فيها هو 2,600,000 ليرة «ما يعادل 64,5 دولار»، أما في سورية فإن الحد الأدنى للأجور هو أقل من 93,000 ليرة «أي أقل من 16,6 دولار». وبأخذ وسطي الحد الأدنى للأجور في الإقليم، والبالغ 253,4 دولار، بعين الاعتبار، يتضح أن الحد الأدنى للأجور في سورية لا يعادل سوى 6,5% من وسطي الحد الأدنى للأجور في الإقليم.

وبعيداً عن تقويم الحد الأدنى للأجور بالدولار، نجد أن معيار الذهب لا يغير الكثير من سوء الوضع السوري. حيث وللمقارنة، يستطيع الحد الأدنى للأجور في الأردن شراء 7,3 غرام ذهب غيار 21، بينما يصل الرقم في العراق إلى 6,6 غرام، وفي تركيا 5,9 غرام، وفي مصر 2,4 غرام، وفي لبنان 1,2 غرام، أما في سورية فإنه لا يتجاوز 0,3 غرام!

وبالتأكيد، لا يعكس رقم الحد الأدنى للأجور، سواء بالدولار أو بالذهب، القدرة الشرائية للأجر، فعلى سبيل المثال، القدرة الشرائية للأجور في تركيا أعلى منها في الأردن والعراق، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية في تلك الأخيرة. لهذا، سنلقي نظرة على التباين في أسعار بعض السلع في أسواق هذه الدول، لنؤكد على استثنائية سورية في هذا المجال، حيث تفوق جميع هذه الدول في الأسعار وبنسب عالية، لا يماثلها سوى لبنان في بعض السلع.

لا بد من التأكيد على فكرة أن الحد الأدنى للأجور في سورية يشكل مفارقة كبيرة غير مسبوقة، وهو أخفض حد أدنى للأجور على مستوى الأقليم

السكر: من الآخر «لا تحليها زيادة»!

ترتفع أسعار السكر في سورية بشكلٍ متواصل تحت حجج تغيّر السعر العالميّ للمادة، ولا تجد الحكومة طريقة للتعامل مع المسألة سوى إطلاق حملة «لا تحليها زيادة» في إشارة إلى ضرورة تقنين المادة! ووصل سعر الكيلو الواحد في السوق إلى ما يقارب 1,06 دولار، وهو سعر أعلى من مثيله في لبنان «0,8 دولار» والعراق «0,8 دولار» وتركيا «0,7 دولار» والأردن «0,7 دولار» ومصر «0,6 دولار».

وبالأخذ بالاعتبار أن وسطي سعر كيلو السكر عالمياً يبلغ 0,4 دولار، فإن السعر في سورية يزيد بأكثر من الضعف، ليمثل 265% من الوسطي العالمي. وهو أمر لا يمكن تبريره بارتفاع الأسعار عالمياً، حيث من المعروف أن تكلفة استيراد الطن الواحد من السكر المكرر إلى سورية «بعد احتساب تكاليف جميع معوقات عملية الاستيراد بسبب العقوبات وغيرها» تبلغ قرابة 600 دولار أمريكي، وبالتالي فإن تكلفة الكيلو الواحد تصل إلى ما يقارب 0,6 دولار، فلماذا يرتفع السعر بمقدار 0,46 دولار ليصل إلى 1,06؟ الحقيقة أن استيراد السكر هو واحد من مواضع الربح الكبير في البلاد، ويخضع لاحتكار عالي المستوى، حيث يستفيد محتكرو استيراد السكر من التمويل الحكومي لمستورداتهم بسعر الدولار وفقاً لأسعار الصرف الرسمية، ويبيعونه للموزعين الرئيسيين بحسب سعر الدولار في السوق السوداء، وما بين العمليتين مرابح ضخمة تذهب لجيوب الكبار.

الفروج في سورية: 141% مقارنة بالسعر العالمي

تشكل أسعار الفروج في سورية مفارقة أخرى يجب التوقف عندها طويلاً. حيث وصل سعر الفروج النيئ إلى ما يقارب 4,8 دولار، مع العلم أن سعره في العراق لا يتجاوز 3,5 دولار، وفي تركيا 3,3

وأعلى أسعار في الإقليم!

%265

بالأخذ بالاعتبار أن وسطي سعر كيلو السكر عالمياً يبلغ 0,4 دولار، فإن السعر في سورية يزيد بأكثر من الضعف، ليمثل 265% من الوسطي العالمي.

%144

بالاعتماد على وسطي سعر ليتر الزيت النباتي عباد الشمس في الإقليم، والبالغ 2,08 دولار، فإن السعر في سورية يشكل 144% من هذا الوسطي

%141

إذا اعتبرنا أن وسطي سعر الفروج النيئ إقليمياً هو 3,4 دولار فإن السعر في سورية حاليا يشكل 141% من هذا الوسطي

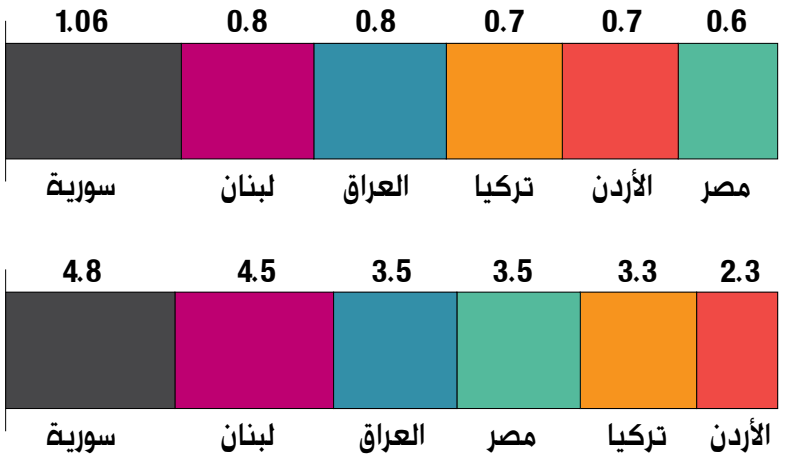

دولار وفي مصر 3,5 دولار وفي الأردن 2,3 دولار، والدولة الوحيدة القريبة من السعر في سورية هي لبنان حيث يصل سعره هناك إلى 4,5 دولار.

وبالأخذ بعين الاعتبار أن وسطي سعر الفروج النيئ إقليمياً هو 3,4 دولار فإن السعر في سورية يشكل 141% من هذا الوسطي. ذلك بالرغم من أن قطاع الدواجن في سورية كان واحداً من القطاعات الواعدة التي يعوّل على تطويرها ودفعها للتقدم.

وارتفاع السعر في سورية يقوده بشكل أساسي ارتفاع مدخلات عملية الإنتاج، وبشكل خاص تكاليف التدفئة والأعلاف، فضلاً عن نقص كميات فول الصويا اللازم للدجاج البياض وللفروج، ووصول سعر الطن منه إلى حوالي 5 ملايين ونصف.

الزيت النباتي: سورية الأغلى بشكل مطلق

على النحو ذاته، تعتبر أسعار الزيت النباتي في سورية نموذجاً عن الارتفاعات في البلاد. حيث وصل سعر الليتر الواحد من الزيت النباتي عباد الشمس إلى حوالي 3 دولارات، بينما السعر في لبنان 2,7 دولار، وفي الأردن 2,2 دولار وفي تركيا 2 دولار، وفي العراق 1,8 دولار، بينما في مصر لا يتجاوز 1,7 دولار.

وبالاعتماد على وسطي سعر ليتر الزيت النباتي عباد الشمس في الإقليم، والبالغ 2,08 دولار، فإن السعر في سورية يشكل 144% من هذا الوسطي. وفي ظل ارتفاع أسعار الزيت النباتي عباد الشمس يضطر كثير من الناس إلى اعتماد زيت النخيل المنتشر بكثرة رغم أضراره المثبتة من جهة ارتفاع مخاطر الإصابة بأمراض القلب والشرايين وارتفاع الكوليسترول في الدم.

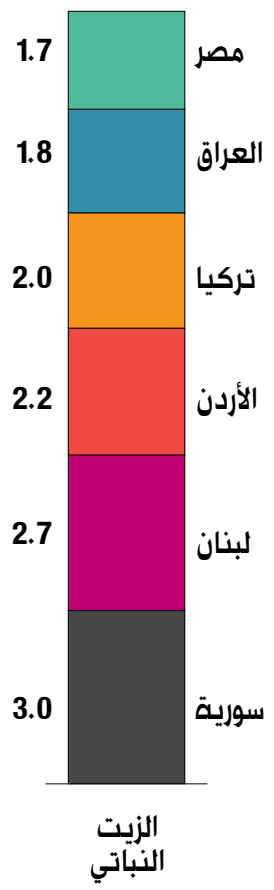

ارتفاع الأسعار: هل حقاً ليس بيد الحكومة حيلة؟

لا يكاد يُذكر موضوع ارتفاع الأسعار في البلاد، إلا وتتأهب الحكومة لتبرير هذا الارتفاع متحدثة عن ظروف تراجع الإنتاج وارتفاع تكاليف الاستيراد، وكأنه ينبغي التسليم للأمر الواقع، واعتبار أن الحكومة لا تملك أية أداة من شأنها أن تساهم في تخفيض الأسعار. وهذا غير صحيح، فالحكومة لديها قائمة طويلة من الخطوات القادرة على اتخاذها لتأمين انخفاض كبير في أسعار السلع الأساسية، منها أولاً وقبل كل شيء دفع الصناعة المحلية ودعمها، بما يساهم في تقليص فاتورة المستوردات والإبقاء فقط على ما لا يمكن إنتاجه محلياً.

وثانياً الإشراف المباشر على استيراد الضروريات من الدول الصديقة، دون اللجوء للوساطة والسمسرة التي يجري دفع ثمنها في نهاية المطاف من جيوب الشعب السوري، ثم تفعيل كل أشكال ضبط ومراقبة الأسعار في السوق، بحيث لا تبقى مهمة وزارة التجارة الداخلية محصورة في تنظيم الضبوط التموينية بحق الصغار الذين من السهل أن تطالهم المخالفات.

المسألة - خلافاً للطرح الرسمي- لا تنحصر بملاحقة التجار الصغار «ضعاف النفوس» الذين يرفعون أسعار البيع بالمفرق

المسألة – خلافاً للطرح الرسمي– لا تنحصر بملاحقة التجار الصغار «ضعاف النفوس» الذين يرفعون أسعار البيع بالمفرق، بل تبدأ فعلياً بقطع أسباب الاستيراد أساساً ومن ثم ضبطه، أي وضع حد لكبار المتنفذين المسيطرين على حركة الاستيراد والمتربحين منها على حساب الشعب السوري الذي يترنح تحت وطأة الفجوة المتزايدة كل يوم بين الأجور والأسعار.

عدد غرامات الذهب عيار 21 التي يشتريها الحد الأدنى للأجور

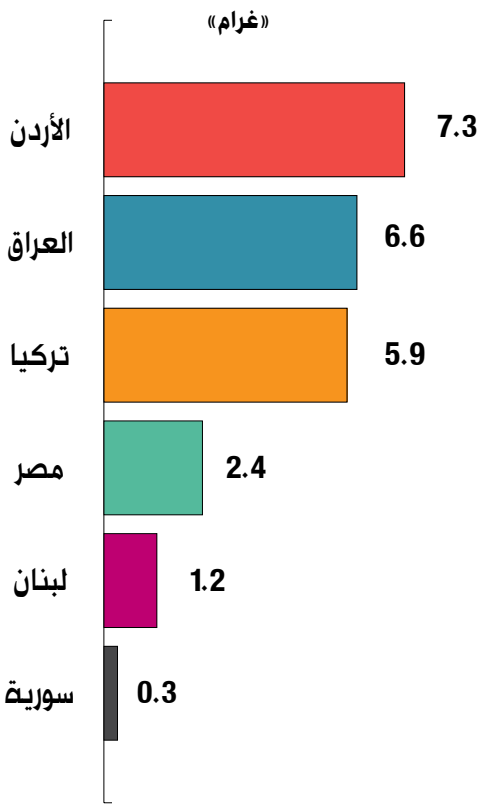

كيفيّة السماح لرأس المال بالتوسّع المنضبط!

من أكثر الهواجس التي تشغل بال منظري بناء الاشتراكية في عالم اليوم، الذي يسود فيه نمط الإنتاج الرأسمالي بشكل كلي: كيف يمكن الاستفادة من رأس المال دون السماح له بالسيطرة والتوسع اللامنضبط وإعاقة البناء الاشتراكي. ربّما لدى الصين التجربة العملية الأكثر إثارة للاهتمام، ولهذا نقدم ملخصاً لتقرير منشور في «منتدى كوادر الحزب والحكومة الصينية 中国党政干部论坛» يحاول أن يتحدث بشكل شامل عن ضبط رأس المال الخاص:

■ جيانغ يو
ترجمة: أوديت الحسين

منذ عام 1202 وقيادات الحزب الشيوعي الصيني تكرر الحاجة إلى تطوير إجراءات تمنع التوسّع غير المنضبط لرأس المال، من أجل إنجاح تطوير الاشتراكية بسمات صينية. لكن في البداية، ما هو التوسّع غير المنضبط لرأس المال؟ في البدء، تحدد النظرية الماركسية رأس المال بوصفه علاقات اجتماعية، وليس فقط وسائل الإنتاج، وتستنتج بأنّ السعي المستمر للتوسّع هو طبيعة متأصلة في رأس المال وإلا فسيتمّ القضاء عليه، وهو أمر لا علاقة له بالإرادة الذاتية للرأسماليين.

يصبح هذا التوسّع لا منضبطاً عندما يهدد بالخطر قيادة الحزب السياسية والنظام الاشتراكي، ويسعى وراء سلطة سياسية تتناسب مع ازدياد حجمه، ويتلاعب بمعيشة البلاد اقتصادياً. ويستولي على المنافع الاقتصادية من الوضع الاحتكاري، ويدمّر الفكر والثقافة الاشتراكية والبنى الفوقية الثقافية الأخرى، ويسعى وراء الهيمنة الإيديولوجية على الخطاب العام.

يتجلى التوسع اللامنضبط لرأس المال دون شك في زيادته الكمية، ولكنّ جوهر التوسّع يكمن في التغيير النوعي. طالما أن سلوك رأس المال لا يتجاوز الحد الأدنى المذكور أعلاه، فإنه يمكن أن يتدفق بشكل كامل في ظل شروط اقتصاد السوق الاشتراكي، ويلعب دوراً إيجابياً في تطوير القوى المنتجة. على سبيل المثال: في بعض الصناعات ذات المنافسة الكاملة، تجاوزت حصة رأس المال الخاص حصة رأس المال المملوك للدولة، ولكن طالما أن رأس المال المملوك للدولة يتحكم بالعلاقات والمجالات المتعلقة بمعيشة الناس، فإنّ رأس المال الخاص مجبر على الالتزام بالأساسيات الاقتصادية: نظام الملكية العامة كدعامة أساسية، والتنمية المشتركة لمجموعة متنوعة من الملكية، والالتزام بالقانون والتشغيل القياسي، وعدم تعريض معيشة الشعب للخطر، ما يجعله من البناة المؤهلين للاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

مضار التوسّع اللامنضبط

مع الانفتاح الصيني، كان هناك توسعٌ لامنضبط لرأس المال في قطاعات محددة، ما أدّى إلى عواقب سلبية. بعد الحصول على قدرات اقتصادية أكبر، يتسلل رأس المال إلى العاملين في الحكومة، ويؤثر بشكل غير مباشر على عمل النظام من خلال رشوة الانتخابات، وتشكيل تحالفات مصالح. يشكل هذا تحدياً لنظام قيادة الحزب في الصين وانضباطه، ولنظام مجالس نواب الشعب. وفي المحصلة، لقاعدة أنّ الحزب الشيوعي الصيني يمكن أن يمثل فقط مصالح الشعب وقاعدة عدم السماح بتحوّل رأس المال إلى قوة سياسية.

ثقافياً، يتحدى التوسع اللامنضبط لرأس المال القيم الاشتراكية الجوهرية، حيث تنتمي القيادة والخطاب الإيديولوجي إلى فئة البنية الفوقية. وبمجرّد أن يتخطى رأس المال وظيفته الاقتصادية ليصبح عامل إنتاج ثقافي، ويضع يده على مجالات، مثل: تشكيل الإيديولوجيا والتأثير على القيم، سيهدد الأمن الثقافي الوطني، عبر تفضيل مجموعات محددة من الناس، وتشكيل ثقافة المستهلك وتوجيهها وخلق المواجهة الاجتماعية وتدمير وحدة الشعب.

كما أنّ تأثير التوسّع اللامنضبط على معيشة الناس يضع عبئاً على الشعب. فالرعاية الصحية والتعليم وضمان التقاعد تصبح سلعاً مربحة غير مرتبطة بالرفاه العام. أخذ عدد كبير من الناس قروضاً لشراء منازل، ما أدّى إلى سحب مكشوف من القوة الشرائية، فتحولت الكثير من العائلات إلى «عبيد منازل» ما أدى إلى تعرّض الاقتصاد الحقيقي للضغط.

منذ الانفتاح الصيني على اقتصاد السوق الاشتراكي ذي السمات الصينية أكّد الحزب الشيوعي الصيني على الدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد وتطوير آليات ضبط رأس المال

كيف تدير رأس المال في بلد اشتراكي؟

لا يزال هذا السؤال جديداً في تاريخ البشرية، ويحتاج إلى المزيد من الاستكشاف. لكنّ الأمر الجوهري الأكيد: طبيعة رأس المال تمنعه من تحقيق أهداف النظام الاشتراكي لوحده، سواء بشكل عفوي أو واعٍ، ولهذا يجب الاعتماد على قيادة وضوابطَ قوية. رأس المال هو «قوّة عامة» يمكن فقط لحزب بروليتاري أن يروّضها، ولهذا فالتمسك بقيادة الحزب لجميع الأعمال هو ضمانة سياسية قوية.

يجب أن يساعد الحزب الشركات الخاصة على حلّ الصعوبات العملية، ومنع وقوع مضاربة. إنّ إنشاء حكومة قادرة على توجيه رأس المال، ووضع ضوابط له، هو عمل ذي صيغة مؤسساتية هامة. لدى الصين مزايا مؤسساتية تضمن فعل ذلك، مثال: نظام الكوادر الممتاز الذي يمنع عملاء رأس المال من السيطرة على السلطة بشكل سهل، والانضباط الصارم الذي يمنع أعضاء وكوادر الحزب من الانخراط مع مصالح رأس المال. هذه المزايا غير موجودة في البلدان الرأسمالية.

تطوير الآليات المؤسساتية لضبط رأس المال

منذ الانفتاح الصيني على اقتصاد السوق الاشتراكي ذي السمات الصينية، أكّد الحزب الشيوعي الصيني على الدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد وتطوير آليات ضبط رأس المال عبر ما يلي:

أولاً: الالتزام بتفوق النظام الحزبي والمنع الفاعل لأوجه قصور اقتصاد السوق الرأسمالي، وعدم السماح بزعزعة الملكية العامة للنظام، والدور المهيمن للاقتصاد المملوك للدولة. نظراً لمزايا الملكية العامة، يمكن للاقتصاد المملوك للدولة أن يقلل من عمى السوق، ويراقب تصرف رأس المال بشكل أكثر انسجاماً مع أغراض الإنتاج الاشتراكي والمصالح طويلة الأجل للناس، ويلعب دوره الفريد في الابتكار العلمي والتكنولوجي وخدمة التنمية الخضراء. مع دخول الاقتصاد الصيني مرحلة التنمية عالية الجودة، يجب توضيح أكثر لمزايا الاقتصاد المملوك للدولة، والالتزام بإنشاء مؤسسات مملوكة للدولة أقوى وأفضل، وتنمية الاقتصادات الجماعية، وخلق أخرى في المناطق الريفية، وليس ذلك فقط للتكيّف مع التقلبات الدورية في مواجهة التغيرات العالمية كما في القرن الماضي، ولكن أيضاً كوسيلة للحد من التوسّع اللامنضبط لرأس المال.

ثانياً: الالتزام باتجاه بناء الرفاه العام، والذي تندرج ضمنه أمثلة تشديد الحكومة المركزية على أنّ السكن للعيش وليس للمضاربة، وعدم السماح بعبودية الفن للسوق، وإعادة التمويل إلى خدمة الاقتصاد الحقيقي. بالمحصلة يجب الالتزام بالتدابير القائمة حتى النهاية، وتجنب الرسملة المفرطة للخدمات العامة، مثل: التعليم والرعاية الطبية والثقافة والإسكان.

ثالثاً: تطوير تشريعات منع الاحتكار وحماية المنافسة العادلة، خاصة في مجالات الاقتصاد الرقمي. ووضع عتبة عليا لمنع وصول رأس المال إلى مجالات، مثل: الأمن الوطني والمساواة الاجتماعية، وتطوير إدارات خاصة لمنع رأس المال من الاشتراك في المضاربة وغيرها.

رابعاً: توجيه رأس المال وتحفيزه للعمل بما يتماشى مع الاتجاه الاشتراكي، عبر المساهمة في إنعاش الريف وحماية البيئة وتعزيز الابتكار. كما يجب على الحزب أن ينمي مجموعة من رجال الأعمال الذين يتعاطفون مع الماركسية ويدعمون الاشتراكية.

خامساً: إنشاء آليات «خروج/ إخراج» رأس المال المفرط في التوسّع. بالنسبة لرأس المال الذي توسّع بالفعل بشكل مفرط، يجب إيجاد آليات لإخراجه من هذا التوسّع بشكل سلس، عبر طرق متنوعة. من الضروري أثناء هذه العملية التمييز بين مؤسسات رأس المال القليلة المجردة من المبادئ والضمير، وبين المهنيين والموظفين، والعدد الهائل من العمّال العاديين في هذه المؤسسات. يجب تأمين حماية هذه العمالة، وإيجاد طرف لإعادة توظيفها.

■ بتصرّف عن:
中国党政干部论坛

المحروقات... وتفاقم المعاناة المستمرة

وقد ظهر الشكل الأكثر وضوحاً لتفاقم الأزمة في قطاع النقل والمواصلات، فيما كانت التداعيات السلبية لذلك أكثر عمقاً في قطاعات أخرى.

■ مراسل قاسيون

إن فقدان المادة وارتفاع سعر اللتر إلى هذا الحد يعني تدعيماً للأزمات الموجودة، وتعميقاً لبؤس حياة السوريين أضعافاً مضاعفة، والتي تزايدت مع الإعلان الرسمي عن تخفيض مخصصات المحافظات من المشتقات النفطية، وتخفيض مخصصات الوزارات والجهات العامة منها، بالتوازي مع التحذير من التعامل مع السوق السوداء لتأمين هذه المشتقات بشبهة الشراكة في الجرم!

فماذا يعني شبه انعدام توفر المادة، مع وصول سعر اللتر من مادة المازوت إلى هذا الحد، بالنسبة لحياة ومعيشة وخدمات الشعب المطحون؟

إن شح المادة وارتفاع سعرها إلى هذا الحد يؤدي الى:

تزايد أزمة المواصلات بشكل كبير، وصولاً إلى تبديد المزيد من الوقت والجهد بانتظار وسيلة مواصلات.

فإذا كانت خدمة المواصلات قبل التفاقم الأخير للأزمة غير متوفرة إلا نادراً، فإن الأزمة الحالية أصابتها بالشلل شبه الكلي.

فأصحاب السرافيس والمركبات إما سيكتفون بالمخصصات الرسمية المستلمة ويعملون بها، وذلك يعني قلة عدد سفراتهم وبالتالي سينعكس ذلك على معاشهم.

أو الاضطرار إلى اللجوء إلى السوق السوداء لشراء مادة المازوت، وبالتالي ارتفاع تعرفة الركوب وتجاوزها التعرفة الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى أعباء وتكاليف إضافية على الناس.

أزمة المواصلات طالت النقل بين المحافظات أيضاً، مع ما يعنيه ذلك من معاناة تبدأ بشدة الازدحام في مراكز الانطلاق مع قلة وسائط النقل، ولا تنتهي برفع أسعار بدل الخدمة.

ارتفاع أسعار السلع والمواد في الأسواق ارتباطاً مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع تكاليف النقل، وسيدفع المستهلك الفارق في هذه الارتفاعات طبعاً.

إغلاق الكثير من الورش والمصانع الصغيرة، بما لذلك من انعكاسات مخيفة على حياة ومعيشة العاملين فيها.

فهكذا إغلاقات تؤدي إلى زيادة نسب البطالة، وإلى وقف عمل شبكات التوريد والتسويق، مع انعكاسات ذلك على عيشة العاملين فيها وأسرهم.

وهذا سيؤدي إلى مزيد من تعمق الظواهر الاجتماعية السلبية، السرقة والسلب والمخدرات و..

في ظل تزامن الأزمة مع فصل الشتاء فإن شح المادة مع تخفيض مخصصات المحافظات من المشتقات النفطية يقطع الشك باليقين بمسألة الحصول على مخصصات التدفئة بالسعر المدعوم.

وبالتالي فإن خيار التدفئة في ظل أسعار السوق السوداء سيكون أمراً صعب المنال للغالبية المفقرة من الشعب.

المفارقة العجيبة أنه بعد الإعلان الرسمي عن تخفيض المخصصات، والتحذير من التعامل مع السوق السوداء، فإن المادة ما زالت متوفرة في السوق السوداء، وبالكميات الكافية منها لمن يطلبها من المضطرين، مع فارق جوهري يتمثل بمزيد من الاستغلال السعري!

فهذه السوق استفادت بشكل كبير من تفاقم الأزمة من خلال فرض أسعارها الملتهبة، والتي تصب بالنتيجة على شكل أرباح كبيرة في جيوب القائمين على هذه السوق والمنتفعين منها.

مما يطرح أسئلة عفوية كثيرة ومتعددة، خاصة وأنه من المفترض أن المادة محتكرة من قبل الجهات الرسمية توريداً وتوزيعاً وبيعاً!

فكيف يتم توفير المادة في السوق السوداء، وبالكميات الكبيرة التي تغطي حجم الطلب عليها من المضطرين بمختلف القطاعات؟

فهل يوجد مصادر توريد للمشتقات النفطية خاصة بالسوق السوداء، غير المصادر التابعة بالدولة؟

وهل تكفي عبارة «المشتقات المسروقة» لتبرير الكميات الكبيرة في السوق السوداء منها، برغم أدوات الذكاء وآليات الرقابة الرسمية عليها؟

هذه الأسئلة وغيرها الكثير ليست جديدة، وكذلك انعدام الإجابات الرسمية عليها، وانعدام الحلول الجدية للأزمات التي يعاني منها ويدفع ضريبتها المفقرون فقط!

فالمواطن المفقر يزداد بؤساً بحياته ومعاشه وخدماته يوماً بعد آخر، ويتفاقم هذا البؤس مع تعمق الأزمات، المفتعلة غالباً، والتي تستفيد منها شريحة حيتان النهب والاستغلال والفساد في البلاد، فيما تكتفي الحكومة برمي أحمالها على هذا المواطن، تهرباً من مسؤولياتها وواجباتها، مع تحميله نتائج كل موبقات سياساتها أيضاً!

خبر عام وتعليق هام.. «لولا النشرة التموينية لكانت الأسواق فيها حالة فلتان سعري»!

يقول الخبر: نقلاً وزارة حماية المستهلك «كل منشأة أو فعالية تستجر مشتقات نفطية من السوق السوداء، ولا تبلغ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن البائع، تعتبر شريكاً في الاتجار غير المشروع بالمشتقات النفطية، ويطبق عليها المرسوم التشريعي رقم 8 للعام 2021».

تعليق: هاد تماماً بشبه مقولة «الشعرة التي قصمت ظهر البعير».. طيب أمنولهم أنتو المشتقات يا شاطرين.. يعني لا برحمك ولا بخلي رحمة الله تنزل عليك.. بالمختصر المفيد، العوض بسلامتكم، واللي كان بقيان عم يشتغل ح يوقف عن الشغل هلأ.. هيك بدها الحكومة.!

يقول الخبر: «رئاسة مجلس الوزراء: الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بمنح كل أسرة في المناطق الريفية بجميع المحافظات /5/ غراس حراجية مجاناً لتنفيذ حملة التشجير الأسرية».

تعليق: لك عيشوا بهالنعم وكيفوا ع الآخر.. 5 غراس مجانية.. يعني ما بدنا نقلل من أهمية التشجير طبعاً.. بس مو أحسن لو تشجعوا التشجير بشجر مثمر تستفيد منو هالعائلات بالريف.. ولا شو رأيكم؟!

يقول الخبر: عن لسان مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية «لولا النشرة التموينية لكانت الأسواق فيها حالة فلتان سعري وكل يبيع كما يريد»

تعليق: العمى ولوووو.. شو هالحكي التقيل والمسؤول هاد.. عن أي فلتان سعري عم يصير الحكي.. معقول كل حدا يبيع كما يريد.. طيب مين المنفصل عن الواقع بهاد الحكي بالله عليكم؟!

يقول الخبر: «كشفت مصادر إعلامية نقلًا عن مصادر في وزارة الكهرباء، عن عودة حقل الجبسة للعمل بطاقة تدفق تبلغ مليون متر مكعب من الغاز».

تعليق: لك يا ريت ما تكشفوا عن مستجدات الغاز.. خليها مستورة أحسن.. لأن كل ما تكشفوا عن شي جديد منتذكر القديم ومنضطر نسأل: وين صار ومين استفاد منو.. لأن نحنا ما عم يطالنا شي الله وكيلكم!

يقول الخبر: نقلاً عن وزارة التموين «إن المازوت والبنزين الذي يباع فيما يسمى بالسوق السوداء هو مسروق بالمطلق، ويشترى بالسعر المدعوم، ثم يباع في السوق السوداء بأضعاف سعره».

تعليق: يعني هاد اكتشاف جديد لازم نسجلو بحماية الملكية باسم الوزارة.. بس السؤال بعد هاد الاكتشاف العظيم: شو عملتو يا وزارة.. أو شو ح تعملو غير التضييق علينا، ووقف حالنا أكتر وأكتر؟!

يقول الخبر: نقلاً عن رئيس نقابة الأطباء البيطريين في السويداء، «غلاء أسعار الأعلاف إضافة إلى افتقادها ضمن مؤسسة الأعلاف أدى إلى حالة من المرض والهزال ضمن قطعان المواشي على ساحة المحافظة، كما أدى بدوره إلى تأخر ولادات الأغنام جراء سوء تغذيتها، لعدم قدرة المربين على شراء المادة العلفية لها، الذي أدى بدوره إلى تراجع إنتاجها من الحليب».

تعليق: هالحكي على فكرة كتير عميق وهام.. ويا ريت يوصل للحكومة والرسميين.. لأنه بسهولة ممكن تعميمه علينا كمواطنين.. بس بدل مفردة الأعلاف حطولي الأكل والغذائيات.. وبدل مفردة المواشي حطولي المواطنين.. الله وكيلكم بتطلع النتيجة هية هية.. غلاء أسعار وسوء تغذية وهزال.. وما في زواج أصلاً حتى يصير في تأخر ولادات.. لك ييييينك يا حكومة؟!

تشديد استغلال العمّال في عصر «البيانات الضخمة»

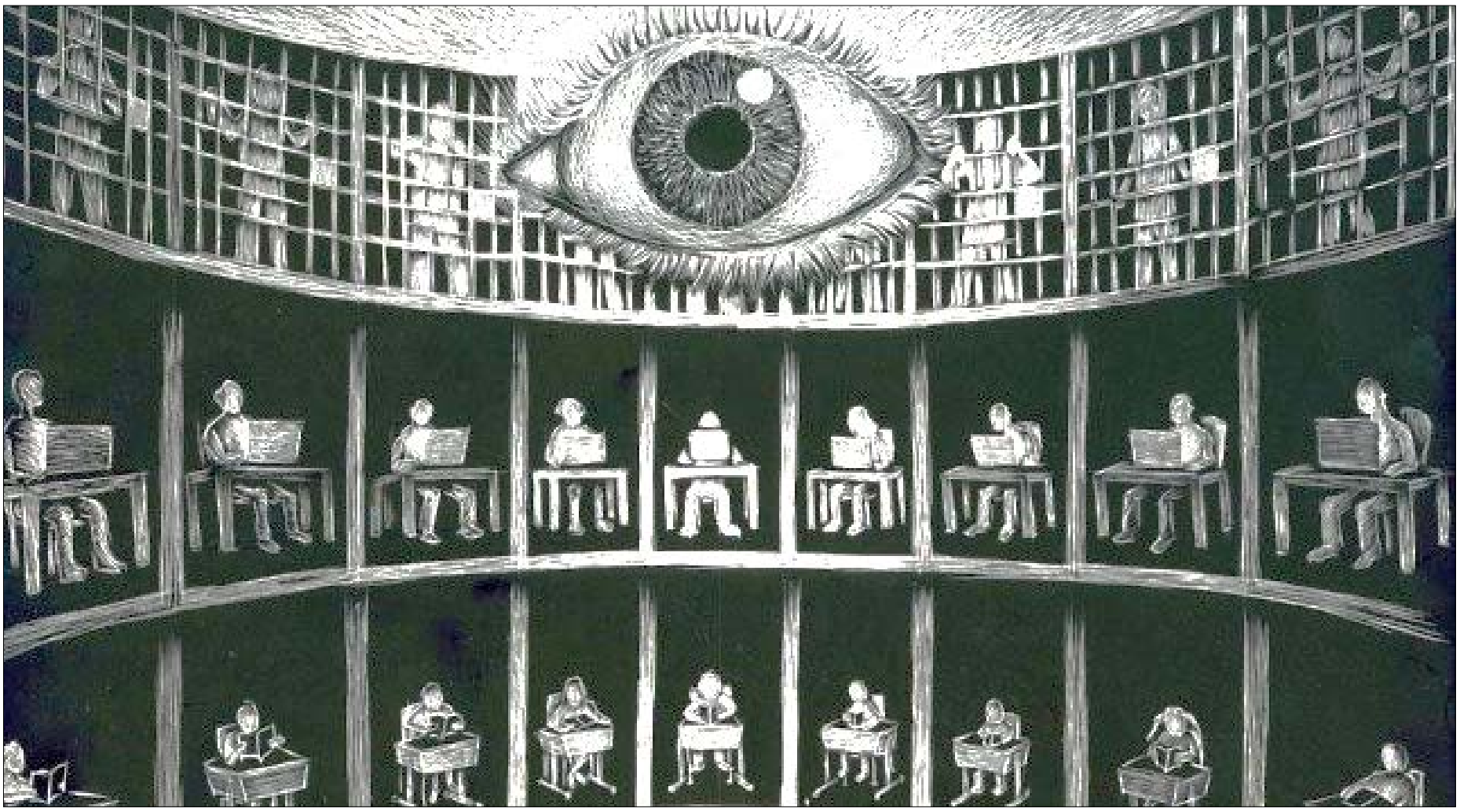

«يمكن كتابة تاريخ كامل عن تلك الاختراعات منذ عام 1830 التي استُحدِثَت على وجه الحصر كأسلحةٍ في يد الرأسمال ضدّ انتفاضات العمّال» - هكذا كتب ماركس في أحد فصول المجلّد الأول من «رأس المال» «1867». في النص التالي يبيّن الباحث تيم كريستين «مشكلة الإرهاق في رأسمالية المنصات» اليوم، لافتاً إلى احتفاظ الرأسمالية بجوهرها الاستغلالي، بل وتعميقه، في عصر الإنترنت وشركات «البيانات الضخمة» العملاقة كأمازون وغوغل وفيسبوك وأوبر وغيرها. وقد ورد النص ضمن كتاب مشترك مع عدة مؤلفين بعنوان «البيانات الضخمة - وسيطة جديدة؟» الصادر عام 2021 ضمن سلسلة دراسات روتليدج «لندن» في العلوم والتكنولوجيا والمجتمع.

■ تيم كريستين
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

الاقتباس المذكور من ماركس أعلاه، ورد في المجلد الأول من «رأس المال»، قسم «إنتاج القيمة الزائدة النسبية»، فصل «الماكينات والصناعة الكبيرة»، فقرة «التأثيرات المباشرة للإنتاج الآلي على العمّال»، العنوان الفرعي «الصراع بين العامل والماكينة».

ويوضّح ماركس في الفصل نفسه ثلاث طرق ألحقت بها الرأسمالية الضَّررَ بالعمّال باستخدام الآلات الصناعية:

أولاً، حوّلت النساء والأطفال إلى منافسين مباشرين على أعمال غير ماهرة تتناقص باطّراد. فطريقة استخدام الآلات تركت جماهير «لا لزوم لها» بالنسبة للرأسمال، جاعلةً في الوقت نفسه بقيّة الوظائف أسهل تنفيذاً، مما سهّل الاستعاضة عن العمّال المقاومين بعمّال مطواعين. ثانياً، إطالة يوم العمل، لأنّ الرأسمالية عليها تشغيل الآلات لأكثر ما يمكن لتحقيق استثمار مربح. ثالثاً، قام نظام المعمل أيضاً بتشديد يوم العمل، عبر الآلات التي سرّعت وتيرة العمل، وتمّ إجبار العمّال على بذل جهود أشدّ للّحاق بها.

عصر إنتاج الخدمة ومستهلكها

في عصرنا اليوم، حيث ازدادت حصّة العمل الذهني، فإنّ الصناعة التقليدية تمّ نقلها بشكل أساسيّ إلى البلدان غير الغربية. وازدادتْ أهمّية قطاع الخدمات، والذي كانت إحدى أفضليّاته «بالنسبة للرأسماليين» هو تمكين أسلوب الإنتاج من التمركز حول «الاستبداد الناعم للتفاعليّة». فبدلاً من البدء بإنتاج البضائع ومن ثمّ بيعها، تقوم شركات الخدمات اليوم بتحريض المستهلكين أولاً على التفاعل مع مزوّد الخدمة، ومن ثم تصميم المنتوجات لتتلاءم مع رغبات المستهلك الفرد. وعبر معايرة خدماتهم وتوقّعات زبائنهم، يقوم مـزوّدو الخدمة بإنتاج كلٍّ من البضائع ومستهلكيها. وهكذا ضخّمت التكنولوجيا الرقمية على نحوٍ مهول إمكانات مشاريع «الخلق المشترَك» للمزوّد والمستهلك. ومن الابتكارات الحديثة في هذا المجال «شركات المنصّات» – مثل غوغل وأمازون وفيسبوك وأوبر– التي تخلق فضاءً رقمياً يمكّن الأفراد من تبادل البضائع بسهولة أكبر. ففي حين يعتَبر بناء سوق للكتب على الأرض يحوي جميع كتب العالَم أمراً شبه مستحيل، تقدّم شركة أمازون موقعاً إلكترونياً يستطيع فيه الناشرون عرض كتبهم مباشرةً للجمهور العالَمي. إنّ اكتشاف رغباتنا الدفينة والأكثر حميمية عملية باهظة التكاليف على مروّجي الإعلانات التجارية، ولكنّ شركة غوغل تقوم ببيع هؤلاء المروّجين معلومات حول ما نقوم بالبحث عنه على محرّكات البحث، لمساعدة الشركات في خلق إعلانات تجارية تستهدفنا فرداً فرداً. إنّ هذه الشركات تجني الأرباح عن طريق استخراج وتحليل البيانات السلوكية المتولّدة من المنصّات الرقمية، والتي يمكن إمّا بيعها إلى طرف ثالث أو استخدامها لأمْثَلَة «optimisation» خدمات المنصّة نفسها.

تستخدم الرأسمالية أحدث التكنولوجيّات لإخضاع العمّال والتحكّم بهم جسدياً وذهنياً ونفسياً واجتماعياً

العمل تحت عصا «الشرطي الإلكتروني»

ولكن مهما بدا عصر البيانات الضخمة اليوم «البيغ داتا Big Data» مختلفاً كثيراً عن عصر الصناعة الآلية القديم، فإنّ التأثيرات على العمّال تتشابه على نحو مدهش.

أولاً– تماماً كما كان يتعرّض رجال البروليتاريا في العصر الصناعي لمنافسة من عمالة النساء والأطفال لكونها أرخص ومطواعة أكثر، وبالتالي الإساءة إلى ظروف حياة الطبقة العاملة بمجملها، فإنّ اقتصاد المنصّات اليوم يقوّض حقوق العمّال بشكل مستمرّ عبر تقليص الوظائف الشاغرة إلى أدنى الحدود وتعظيم المنافسة إلى أقصاها. ويسمح تحليل الـ«بيغ داتا» لأرباب العمل بتحديد دقيق لعدد العمال الذين تحتاجهم الشركة في أية ساعة من اليوم. فشركة أمازون مثلاً، تعالج بيانات طلبات الشحن لتحديد الحدّ الأدنى من عدد العمال في الطاقم المطلوب لأداء أية مهمّة بعينها بدقّة كبيرة، شاطبةً العمّال «الفائضين» من جدول الرواتب. ليس هذا فحسب، بل وتستَخدَم التكنولوجيا الرقمية لانتقاء النوعيّة المطلوبة من العمّال وتوسيعها، كما في «السوق الرقمي» المسمّى آلية أمازون الميكانيكية «AMT» التي تسمح للشركات بتوظيف عمّال من شتى أنحاء العالَم لتنفيذ أعمال رقمية صغيرة وسهلة مقابل أجور بخسة لا تتجاوز بضعة سنتات لكلّ مهمّة، مثل التعرّف على صور المَحارف «captchas» وهي أداة ضرورية للمنصات لأغراض منها الأمن السيبراني، كتمييز البشر عن الروبوتات وفيروسات القرصنة على الشبكة». وفي هذه الأعمال تعتمد المنصّات بشكل كثيف جداً على عمالة آسيوية رخيصة ضمن ما يسمى «فريلانس» إضافة إلى تشغيل بعض الأمريكيين العاطلين عن العمل. والنتيجة واضحة: تأمين عمل سيّئ للعمّال المستبعَدين من سوق العمل الغربيّة لنقص كفاءتهم، وفي الوقت نفسه تقليص فرص الحصول على وظيفة مستقرّة، كما تؤدي عولَمة المعروض من قوة العمل إلى إضعاف الموقع التفاوضي للعمّال، بمن فيهم الغربيّون، وانحدار مستمرّ بالوظائف والأجور والدعم الاجتماعي.

ثانياً– تستخدم الرأسمالية تكنولوجيا المنصّات من أجل تطويل يوم العمل. وذلك عبر إبقاء العمّال منشغلين على المنصّات لفترات أطول ممّا كانوا ينوون أو يظنّون. فشركة «أوبر» مثلاً «Uber لسيّارات الأجرة»، تستعمل برمجية تسمى «وسيلة تعديل السلوك» لتحفيز السائقين على أنْ «يختاروا» بأنفسهم تطويل يوم عملهم «طواعيةً». وتتمّ الخدعة عبر إرسال التنبيهات الإلكترونية أو «الإخطارات الدّفعية push notifications» لتشجيع السائقين على تحقيق أهداف عشوائية يومية، لمجرّد تحريضهم على العمل أكثر، فهذه الأهداف لا يكون لها مغزىً أو ضرورة داخلية سوى ذلك. وفي هذه العملية تستغلّ الشركة حقيقة أنّ التلويح بهدف ما غالباً ما يغري بمحاولة الوصول إليه. وعلى مستوى أكثر عمقاً، يتم أيضاً تطويل يوم العمل عبر تضمين نشاطات أكثر في مجال العمل وخلق القيمة؛ نشاطات كانت تعتبر فيما مضى للتسلية أو لوقت الفراغ وصار يزجّ بها اليوم في دورة التراكم الرأسمالي. على سبيل المثال، بدلاً من أن يقوم شخص بالاستعانة بصديقه لإيصاله بسيارته الخاصة إلى المطار، بات يلجأ إلى شركة التاكسي «بدلاً من إزعاج الصديق».

ثالثاً– لا يتوقف الأمر عند إطالة العمل، بل ويتمّ تشديده أيضاً. فشركات المنصّات تزوّد خوارزميّاتها بمنظومات رقابة على العمّال لتضخيم إنتاجية العمل، تماماً كما في نموذج سجون «العين الشاملة لبنثام Bentham's panopticon» الذي صمّمه المفكّر الإنكليزي جيريمي بنثام عام 1785 «والـذي ينصّب مراقباً واحداً على جميع السجناء دون أن يستطيعوا معرفة ما إذا كانوا مراقَبين أم لا»، كذلك لا يعرف عمّال شركات المنصات اليوم كيف ومتى يتمّ تعقّب بياناتهم، فيجعلهم هذا التوجّس يزرعون شرطيّ العمل في رؤوسهم. وكما قال سيكارديلي عام 2018 «لم يعد ربّ العمل بلحمه وشحمه موجوداً، لأنّ الخوارزمية صارت هي ربّ العمل الجديد». حتّى أنّ شركة أوبر تقوم بتعقّب كيف يضغط سائقوها على دوّاسات الفرامل والسرعة، وتقوم تلقائياً بإنشاء تقرير «القيادة الآمنة» الخاص بكل واحد من سائقيها، فيقوم التطبيق الإلكتروني بإرسال رسائل إلى السائق من قبيل «لقد اكتشفنا أنّك ضغطت على المكابح بقسوة!» أو «لقد قمت بعمل رائع!». وبذلك يشعر السائقون بأنهم عرضة للمراقبة الدائمة ويتوجّسون بأنّ الشركة ربّما تجمع عنهم معلومات أكثر.

وتُبقي الشركات تفاصيل عمل خوارزميّاتها سرّاً محظوراً على العمّال، لدفعهم إلى دوّامة مرهقة من السعي إلى تحسين عملهم، وهكذا يستخدم رأس المال أحدث التكنولوجيّات لا لتحسين حياة العمّال بل لإخضاعهم والتحكّم بهم جسدياً وذهنياً ونفسياً واجتماعياً.

التصعيد بين خيارات واشنطن وخيارات الآخرين

بعد الحديث الكثير عن إمكانية ما للتفاوض ووقف الصراع الغربي الروسي في أوروبا، ظهرت مؤشرات جديدة، فلم تمض سوى أيام قليلة حتى اتضحت الصورة أكثر، وأكد الواقع مجدداً أن لا بوادر حقيقية لتجنب التصعيد المتزايد، وأن ما ينتظرنا لن يكون إلا موجة جديدة ربما تكون أعنف وأكثر اتساعاً.

■ علاء ابوفرّاج

الحديث المشار إليه عن إمكانية ما للتفاوض جاء من مصادر مختلفة منها: تصريحات رسمية، البعض كان يشير إلى «ضغط أمريكي على أوكرانيا» بهدف دفعها «للانخراط جدّياً في مفاوضات»، وهو ما لا يمكن أن يكون حديثاً مقنعاً، خاصةً أن القرار الأوكراني لم يكن قراراً سيادياً مستقلاً منذ الانقلاب المدعوم غربياً في 2014. ودخول مفاوضات كهذه لا يمكن أن يحدث إلا في حال قبول الغرب لهذه الخطوة، وهو ما تدركه موسكو، وتصر لذلك على مفاوضات مع أصحاب القرار الحقيقيين، أي الغربيين أنفسهم. وهذا ما شهدنا مؤشرات على حدوثه فعلاً في مناسبات مختلفة، حتى قبل بدء العملية العسكرية الروسية، وكان آخرها الأنباء عن لقاء استخباراتي رفيع المستوى بين موسكو وواشنطن.

المفاوضات فشلت قبل أن تبدأ

في تصريحات عدة، أعلنت القيادة الروسية مؤخراً رفض الشروط الأمريكية لبدء المفاوضات، إذ أعلن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحفيين: «إن الرئيس جو بايدن قال: أن المفاوضات ممكنة فقط في حال مغادرة بوتين لأوكرانيا»، وأشار بيسكوف إلى أن روسيا رفضت هذه الشروط للتفاوض حول التسوية في أوكرانيا، مؤكداً: أن «العملية العسكرية مستمرة حتى تحقق أهدافها». وفي سياق متصل عبر وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن عدّة دول غربية غير مهتمة بتسوية الأزمة الأوكرانية، وأضاف خلال مؤتمر «حوارات البحر الأبيض المتوسط» في مدينة روما، أن: «هناك ضرورة لإقناع بعض الحلفاء، الذين يؤيدون استمرار الحرب، من أجل جلب أوكرانيا إلى طاولة المفاوضات مع روسيا».

هل حقاً يريد الغرب التفاوض؟!

صرّحت رئيسة المفوضية الأوروبية، منذ أيام، أن أوكرانيا خسرت 120 ألف شخص منذ بدء العملية العسكرية، وكما هو متوقع وبغض النظر عن مدى دقة هذه الأرقام، سببت هذه التصريحات استياءً شديداً في أوكرانيا، التي طالبت أورسولا فون دير لاين بالاعتذار عنها، لأن أرقام كهذه تؤكد حجم الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها الجيش الأوكراني، والتي يحرص زيلنسكي ومن معه على إخفائها عن وسائل الإعلام. لكن البيانات بعد إعلانها أثارت تساؤلات في الشارع الأوروبي والأوكراني عن جدوى استمرار هذا الصراع، وانخراط الغرب في تأجيجه، وإرسال كل أنواع الأسلحة إلى أوكرانيا، التي لن تكون قادرة على الصمود كثيراً مع هذا الكم الكبير من الخسائر، خصوصاً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخسائر الأخرى في ميدان العتاد العسكري والبنية التحتية، ما يعيد السؤال المشروع: هل تعاطى الغرب جدياً مع فرصة عقد هذه المفاوضات؟ وهل يمكن أن ينخرط مستقبلاً في عمل فاعل لوقف هذا الاستنزاف؟

يبدو الجواب واضحاً عند قراءة التصريحات الأمريكية بشيء من التمحيص، فالرئيس الأمريكي بحسب ادعاء وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، يرى «ضرورة تجنب اتساع نطاق الصراع في أوكرانيا» وقال الوزير في حوار مع قناة France 2: إن بايدن يأمل في «إنهاء الصراع لا توسيعه»، مضيفاً: إن بلاده «لا تريد حرباً مع روسيا ولا تريد حرباً عالمية ثالثة» لكنه في الوقت نفسه يحاول إيهام الرأي العام أن واشنطن لا تسعى للتوتير، وإنما «تحترم خيارات أوكرانيا» وهذه الأخيرة هي من يمكن أن تضع شروطاً مسبقة للمفاوضات مع روسيا! وهو ما أكدته تصريحات الرئيس الفرنسي في أثناء مؤتمره الصحفي مع نظيره الأمريكي، حين قال: «إذا أردنا تحقيق سلام مستدام، فيجب أن نحترم الأوكرانيين، وحقيقة أنهم هم وحدهم أصحاب الحق في اختيار ظروف وتوقيت إجراء المفاوضات».

واشنطن لا ترى إلا شكلاً وحيداً لتجنب الصدام العسكري النووي أو التقليدي بين قوى عظمى وهو إخضاع وإذلال الخصوم

التأكيدات الغربية هذه تشير بوضوح إلى أن الولايات المتحدة لا تسعى لمفاوضات جدية، فحين يصر «صقور واشنطن» على هذه الشروط، كما لو أنهم يطلبون من روسيا إعلان استسلامها وفشلها في تحقيق أهدافها كشرط «لمفاوضات» وهو ما لا يمكن قبوله في موسكو وخصوصاً أن روسيا وعلى الرغم من بعض النكسات الميدانية، تبقى في موضع متقدم استراتيجياً، يُمكّنها من كسب جولات قادمة، ما يجعل الشروط الأمريكية مناورة ليس إلا.

هل لهذا التصعيد نهاية؟

كميات الأسلحة التي يجري ضخها في أوكرانيا من قبل الناتو بقرار أمريكي قادرة بلا شك على إطالة أمد الاشتباك، لكن الظرف العسكري الذي يواجهه الجيش الأوكراني بات يستلزم تطوراً في نوعية الأسلحة التي يجري تقديمها، ما يستوجب بدوره تطويراً نوعياً في طبيعة الرد الروسي، وبرهنت دوامة التصعيد هذه، أنها قادرة على رفع مخاطر تحوّل ما يجري إلى صراع عسكري مباشر بين قوى عظمى، ما يشكّل تهديداً على مستوى العالم، لن يكون السلاح النووي مُحيّداً فيه. فما المخرج إذاً؟

يثبت السلوك الأمريكي، أن واشنطن لا ترى إلا شكلاً وحيداً لتجنب الصدام العسكري النووي، أو التقليدي بين قوى عظمى، وهو إخضاع وإذلال الخصوم، ولا تؤمن بالاحترام المتبادل أو علاج المخاوف الأمنية الحقيقية للأطراف الأخرى! وهو ما يبدو واضحاً تماماً بالنسبة للقيادة الروسية في أوروبا، وبالنسبة للقيادة الصينية في آسيا. فواشنطن تفتعل بؤراً شديدة الخطورة في المحيط الحيوي لهذه البلدان، ثم تبذل قصارى جهدها لتأجيجها وتوسيع نطاق تأثيرها وتوريط الجميع فيها، دون أن تبدي أية نية للتراجع، ما يجعل دولاً نووية عظمى كروسيا والصين أمام مخاطر وجودية كبرى، وتضعهم أمام خيار الاستسلام أو المواجهة حتى النهاية. فالتراجع بالنسبة لروسيا والصين في حالات كهذه يعني: التفريط بأمن ومصالح شعوبهم، أما التراجع بالنسبة لواشنطن فهو يعني نهاية الهيمنة الأحادية على العالم بلا شك، لكنه صون حقيقي لمصالح الشعب الأمريكي الذي سيدفع ثمناً باهظاً في أية مواجهة كبرى.

درسٌ من التاريخ

اختبر العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عدداً من التوترات التي توقفت قبل أن تتحول إلى مواجهة نووية كبرى، كان أبرزها: أزمة الصواريخ الكوبية ومجمل الحرب الباردة، ففي الأولى: قَبل الرئيس جون كينيدي «دون إعلان» تفكيك صواريخ «جوبتير» النووية في تركيا الموجودة على حدود الاتحاد السوفييتي، في مقابل عدم إرسال الصواريخ النووية السوفييتية إلى كوبا، بالإضافة إلى تعهد أميركي بعدم غزو الجزيرة. والذي كان تراجعاً أمريكياً عن محاولات تطويق الاتحاد السوفييتي، وتهديده بأكثر من 100 صاروخ ذي رأس نووي منتشرة في أماكن متعددة في أوروبا، كان أقربها تلك التي زرعت في تركيا. أم التهديد الناتج عن الحرب الباردة فلم ينته إلا بانهيار الاتحاد السوفييتي، وتفتيت جمهورياته، وكل ما رافق ذلك من مآس.

واليوم، لا يرى التيار المهيمن في واشنطن إلا سيناريو كهذا للخروج من الأزمة الحالية، ويبقى تفتيت روسيا والصين وأية قوة صاعدة أخرى خيارهم الوحيد، لكن الظرف قد تغيّر، ولم يعد ما تراه واشنطن مناسباً هو الخيار الوحيد المطروح، ولن يطول الانتظار حتى نشهد تفكك حلف الناتو وغيره من رواسب الهيمنة.

هل يعني الاتفاق الإطاري الجديد في السودان تقدماً نحو الحل؟

أعلنت قوى الحرية والتغيير والمكوّن العسكري في السودان عزمهما توقيع اتفاق إطاري يوم الاثنين، لإقامة سلطة مدنية ديمقراطية انتقالية في البلاد، وسط انقسام سياسي حاد بين مؤيدين ورافضين له... فهل سيؤدي هذا الاتفاق بالتقدم خطوة نحو حل الأزمة السياسية في البلاد، أم أنه عقدة جديدة ستخلّف مشكلة أعمق؟

■ يزن بوظو

بدأت أزمة السودان الأخيرة منذ إطاحة المؤسسة العسكرية برئيس البلاد السابق عمر البشير في 2019 عقب مظاهرات حاشدة مناهضة له، وتسلمها السلطة في البلاد باسم مجلس السيادة الانتقالي لفترة سنتين، وفقاً لوعود رئيسه عبد الفتاح البرهان. لكن ومع انتهاء الفترة المزمعة للحكم العسكري وتسليمه للمدنيين في العام الماضي، أبعد مجلس السيادة الأطراف المدنية بحجج وذرائع مختلفة، وأفشل أية اتفاقات أو محاولات لانتقال السلطة، ودامت سلطته عاماً ثالثاً، جرى وصفه بالانقلاب العسكري على المكونات المدنية.

وفضلاً عن التفرّد العسكري في السلطة، وما تركه من خلافات وصراعات سياسية، شهد السودان تدهوراً حاداً في أوضاعه المعاشية والأمنية خلال هذه الفترة، مما أنتج اشتباكات مسلحة قبلية في عدة مناطق من البلاد، بينها قبائل الهوسا والفونغ في ولاية النيل الأزرق، واشتباكات بين قبائل مختلفة في منطقة دارفور المتوترة أساساً، مما خلف مئات القتلى، وعشرات آلاف المهجرين، كما أعلن المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات في شرق البلاد، عن تشكيل حكومة وزارية مؤقتة ومستقلة عن الخرطوم، إلى حين التوصل لاتفاق بين سلطة الإقليم والخرطوم.

العسكر كطرف سياسي

منذ عمر البشير نفسه ومن تلاه، من تسلم مجلس السيادة برئاسة البرهان، تمارس المؤسسة العسكرية نشاطاً سياسياً داخل البلاد وخارجها، تعقد اتفاقات سياسية أو تنهيها مع هذا الطرف أو ذاك، ومنها ماكان مثالاً فاضحاً بالجانب الخارجي بخطوتها التطبيعية مع الكيان الصهيوني، أي إنها بالمعنى العملي، لم تكن يوماً صاحبة موقف محايد من مختلف الأطراف السياسية والمدنية، وتنفذ أجندة خاصة بها ومرتبطة بجهات مختلفة.

كما يرى السودانيون أن المكوّن العسكري لا يمتلك أدنى نية للتنحي عن السلطة لصالح المكون المدني، خاصة مع تأكيدات وتحذيرات البرهان الحازمة بالضد من أية «محاولة لتفكيك الجيش أو التدخل به» بحسب تعبيراته، والتي تعني الوقوف بالضد من طروحات إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، وتحديد دورها ومكانتها وصلاحياتها، فضلاً عن تصريحه الذي اعتبره البعض خطيراً في 13 تشرين الثاني: «إننا نريد حكومة مدنية نعمل على حمايتها، وإن ضلت طريقها فنحن موجودون» والذي يكشف موقف المكون العسكري المتمثل بتسليمه لسلطة مدنية محددة تضمن أجندته، وبحال مخالفة ذلك سيحدث انقلاباً جديداً.

الاتفاق الإطاري

تعود أولى المؤشرات بقرب اتفاق سياسي إلى 12 تشرين الأول، مع تأكيد الاتحاد الإفريقي عن التوصل لتفاهمات بين المكونات المدنية، وإعلان قوى الحرية والتغيير عن توصلها لـ «لرؤية موحدة تشمل جميع القوى».

أعلن كلّ من قوى الحرية والتغيير والمجلس السيادي- ببيانين منفصلين- عزمهما توقيع الاتفاق الإطاري يوم الاثنين، بعد اجتماع لكافة الأطراف في 2 كانون الثاني بمقر إقامة البرهان، وبحضور كل من مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان فولكر بيرتيس، وممثل الاتحاد الإفريقي محمد بلعيش، بالإضافة إلى سفراء كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والسعودية، والإمارات، والنرويج.

يضم الاتفاق المزمع كذلك، قوى سياسية أخرى، هي حزب المؤتمر الشعبي، والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، والحزب الجمهوري، وجماعة أنصار السنة.

ويتضمن الاتفاق الانتقال إلى سلطة مدنية انتقالية، على أساس دستور انتقالي وضع برعاية من «الآلية الثلاثية» المكونة من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية «إيقاد» بعد تعديلات وضعها المكوّن العسكري.

منذ الإعلان عن قُرب التوصل لاتفاق مع المكون العسكري برزت عدة قوى رافضة لهذه الخطوة

المعترضون والتظاهرات

منذ الإعلان عن قُرب التوصل إلى اتفاق مع المكون العسكري، برزت عدة قوى رافضة لهذه الخطوة، منها: الكتلة الديمقراطية، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان، وتنسيقيات لجان الخرطوم، وتحالف نداء أهل السودان.

ومع ذكرى الانقلاب العسكري الأولى في 25 تشرين الأول، خرج الآلاف من السودانيين بتظاهرات كبرى مناهضة للحكم العسكري، وللاتفاق المزمع معه، بشعار يهتفون «العسكر إلى الثكنات» و«لا تفاوض ولا شراكة مع الانقلابيين»، وفي 13 تشرين الثاني جددت المظاهرات بدعوة من لجان المقاومة السودانية، حملت شعار «لا شراكة لا تفاوض لا شرعية».

كما يشدد السودانيون على أن الدستور الانتقالي الذي يجري الاتفاق على أساسه قد وضع من جهة خارجية، ولا يعبر عنهم، ولم يكن لهم صوت به.

ومن الجدير بالذكر، أن الأطراف الموقعة على الاتفاق، والإعلام عموماً، سواء السوداني أو الخارجي، يحصرون المعترضين على الاتفاق بالإسلاميين و/أو جماعة البشير، وهو صحيح جزئياً، إلا أن التشويه يجري بوضع هذا الجزء على المجهر والتعميم منه، بينما حقيقة الأمر، أن التظاهرات المنددة بأغلبيتها، هي تظاهرات شعبية مدنية ومستقلة عن هذا التيار أو ذاك، ولا تمتلك لنفسها ممثلين عنها لدى أي من الأطراف.

اتفاق لن يغير الكثير

حتى وإن وفى المكوّن العسكري أخيراً بوعوده المتكررة، بخروجه من المشهد السياسي، إلا أن هذا الخروج وبهذا الشكل من وجهة نظر السودانيين لن يجري إلا على قياسه ووفقاً لمصالحه، خاصة أنه تم ربط تصريحات البرهان السابقة مع التطورات الجارية وبقائه متحكماً بخلفية المشهد، ومن جهة أخرى، فإن هذا الانتقال للمكون المدني على أساس دستور انتقالي غريب عن السودان، وبرعاية وموافقة أمريكية وأوروبية، يمضي خطوة أبعد من المطلوب، والمتمثل باتفاقات وطنية داخلية جذرية وشاملة تضم جميع الأطراف السياسية، وأولها: الشعب السوداني نفسه، وليس آخرها حول الدستور عبر استفتاء حوله، أو على الأقل بوجود ممثلين عنهم بصياغة مسودته.

وبناء على ما سبق، يرى السودانيون أن هذا الاتفاق إن تم عملياً سيغيّر من شكل الحكم واسمه فقط، من عسكري إلى مدني، مع بقاء مضمونه والقوى الرئيسية المتحكمة نفسها، دون أي تقدم حقيقي تجاه حل الأزمة السياسية، ومع مستوى ثقة متدنٍ بإمكانية إنجاز المطلوب من هذه السلطة، والمتمثل بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.. بينما يطالبون بإبعاد المكوّن العسكري- أي التيار السياسي المتحكّم والنافذ الذي يمثله، أي النظام نفسه الموجود منذ أكثر من ثلاثة عقود- عن تحكّمه بالفترة الانتقالية وإدارتها..

فمن غير الممكن المضي نحو حلول لا تمتلك خطواتها صيغة وطنية وشاملة، لا تقصي ولا تستثني أحداً، وتراعي في اتجاها الخارجي مصالح السودان والشعب السوداني.

فرض سقف للخام الروسي قد يرفع الأسعار دون تدخل أوبك+

انتهى اليوم اجتماع دول مجموعة أوبك+ التي أصبحت اجتماعاتها محط اهتمام شديد في ظل الاضطرابات التي تشهدها أسواق الطاقة مؤخراً، وعلى الرغم من أن دول المجموعة اتخذت قراراً بالحفاظ على مستوى الإنتاج الحالي، إلا أن هذا وحده لن يكون كافياً لاستبعاد احتمال ارتفاع شديد في الأسعار.

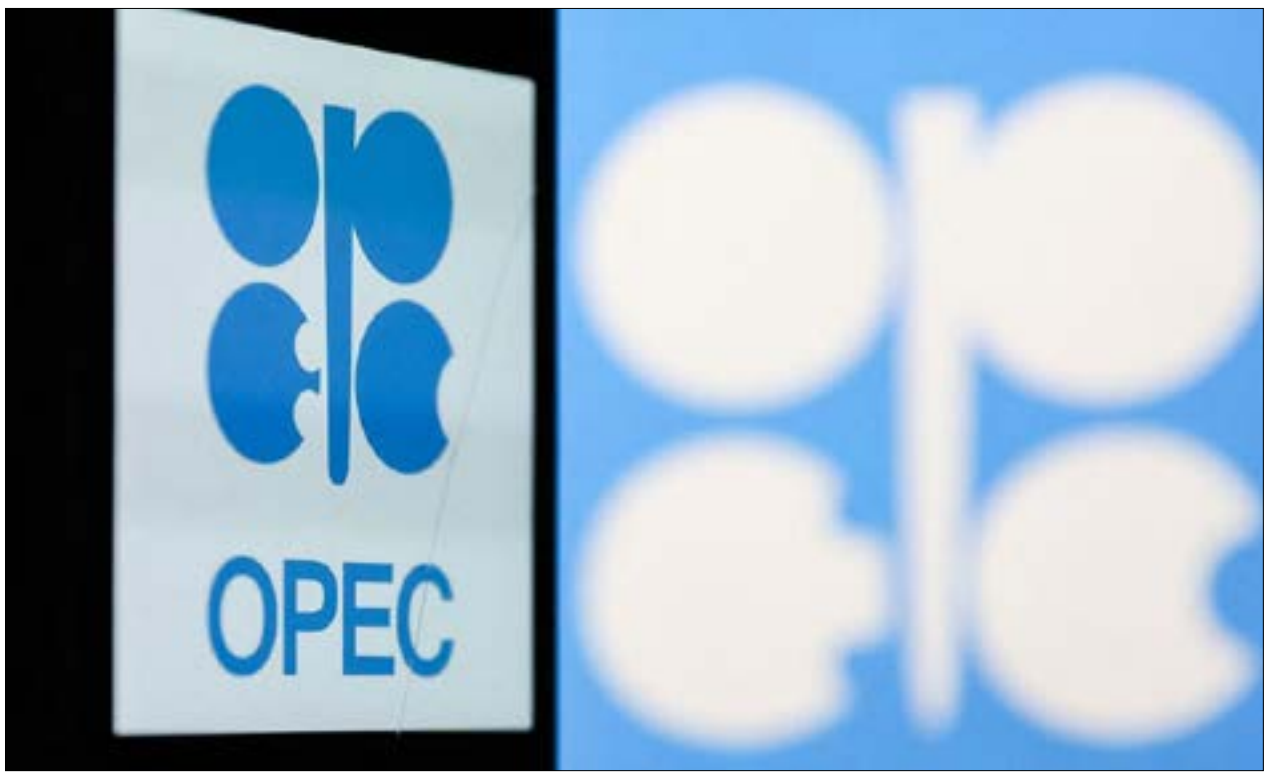

بعد خفض الإنتاج الكبير الذي أقرته المجموعة في اجتماعها الماضي توعّدت الإدارة الأمريكية المملكة العربية السعودية بعواقب، بسبب سياستها في هذه المسألة، ورفضها الخضوع للضغوط الأمريكية لزيادة الإنتاج، أملاً في خفض سعر الخام عالمياً. وتناولت تقارير إعلامية أمريكية، أن إدارة الرئيس بايدن لم تفرض أية إجراءات عقابية، لكنها أملت من المملكة أن تعدّل موقفها في الاجتماع القادم، إلا أن اجتماع أوبك + الذي عقد يوم الأحد 4 كانون الأول، وعلى الرغم من كونه لم يقر خفضاً جديداً، إلا أنه جاء بشكل متزامن مع اعتماد فرض سقف لسعر الخام الروسي المنقول بحراً، من قبل الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع وأستراليا.

سقف السعر

بعد كثير من المشاورات والخلافات، جرى الاتفاق على سقف لسعر النفط الروسي، وهو 60$ للبرميل، بفارق ضئيل عن سعر خام الأورال حالياً، والذي يصل سعره إلى حدود 65$ أي بخفض حوالي 5$ ومع ذلك لم يتغير موقف روسيا من هذه المسألة، والتي لا تزال تصر على إيقاف تصدير خاماتها إلى كل الدول التي ستعتمد آلية التسعير هذه. لكن موسكو لم تعلن بعد عن كيفية التعامل مع هذه المسألة بالمعنى الإجرائي.

من جهة أخرى، تشكّل هذه الخطوة إرباكاً كبيراً للدول الأوروبية التي ستجد نفسها في حال أوقفت روسيا صادراتها النفطية أمام مأزق حقيقي، إذ سيكون عليها الاختيار بين التخلي عن النفط الروسي، أو تعريض نفسها لعقوبات من قبل دول السبع!

بالنسبة لأوكرانيا جاء هذا القرار «مخيباً لآمال» فأعلن الرئيس زيلينسكي أن السقف الذي جرى الاتفاق عليه لا يعتبر مرضياً إذا أنه لن يحرم روسيا من الموارد كما تأمل أوكرانيا. وصف زيلينسكي السقف الجديد «ضعيف» وغير كافٍ لإلحاق ضرر بالاقتصاد الروسي

خفض للإنتاج

لم يتوقع كثير من المراقبين خفضاً إضافياً من قبل أوبك + لكن الخفض قد يصبح واقعاً حتى دون قرار جديد من دول المجموعة، فوقف تصدير الخام الروسي إلى أوروبا سيسبب نقصاً في المعروض العالمي لا يمكن تعويضه في الظرف الحالي، فستتأثر الأسعار مجدداً، وقد نشهد ارتفاعات جديدة في أسعار الخامات، من جهة أخرى، قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي: «لن نتعامل بموجب سقف أسعار النفط حتى إن اضطررنا إلى خفض الإنتاج». دون أن يوضح كيف ستنظم روسيا هذا الخفض، وما شكل التنسيق الذي يمكن أن يجري في حالة كهذه مع باقي الدول المنتجة للنفط.فبحسب الأرقام الرسمية استوردت أوروبا حوالي 1,78 مليون برميل يومياً من الخام الروسي في أيلول بزيادة متواضعة من 1,69 مليون برميل يومياً في آب الماضي ويشكل النفط المنقول بحراً أكثر من ثلث هذه الكمية ما يعني أن قرار روسيا بخفض انتاجها إذا حصل سيقلل كمية الإنتاج العالمي بشكل ملحوظ،

تبدو الخطواتُ الغربية أكثر تخبطاً من أي وقتٍ مضى، في مقابل تناغم بين دول أوبك+ والذي يسمح لدول المجموعة بحركة مرنة، واستجابة سريعة، والأهم من ذلك، أنه يثبت تحوّلاً تاريخياً ينجح فيه منتجو الخامات في تحديد سعرها، وحرمان الغرب من فرض السعر الذي يريده، والذي نجح من خلاله بنهب ثروات هذه الدول لعقود طويلة.

تشير بعض التقارير إلى أن الصادرات النفطية الروسية المنقولة إلى دول، مثل: الصين والهند وباكستان، قد تتعرض أيضاً إلى ضغوط، بسبب حرمان هذه الدول من خدمات الشّحن والتأمين، التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبعة الكبار، ما يمكن أن يدفع الدول الراغبة لشراء الخام الروسي للاعتماد على نقل النفط بطرقٍ بديلة، أو البحث عن شركات نقل وتأمين بديلة غير خاضعة للدول المذكورة. مع العلم أن إمكانيات كبيرة للتلاعب تبقى واردة، عبر إخفاء مصادر شحنات النفط الأصلية، في محاولة للالتفاف على الرقابة الغربية، وهي حالة مشابهة للضغوط التي تعرض لها النفط الإيراني سابقاً، والذي وعلى رغم الضغوط كانت طهران قادرة على إيجاد منافذ لتصريف إنتاجها، عبر بناء شراكات متينة بعيدة عن الغرب.

عمال السكك الحديدية يهددون بشلّ الاقتصاد الأمريكي

هدد عمال السكك الحديدية- في الولايات المتحدة الأمريكية- ببدئهم بإضراب مفتوح في التاسع من الشهر الجاري، ما لم تتحقق مطالبهم المتعلقة أولاً وقبل كل شيء بالإجازات مدفوعة الأجر، ليسارع الرئيس جو بايدن للتدخل بالأمر، وتقديم تنازلات تحول دون إجراء الإضراب، لما يحمله من كوارث على الاقتصاد الأمريكي.

■ ملاذ سعد

لم يحدث إضراب لعمال سكك الحديد في الولايات المتحدة منذ 3 عقود، وكان أول تهديد بذلك منذ شهرين، وانتهى بتقديم الكونجرس مشروع قانون في شهر أيلول السابق بوساطة من بايدن، إلا أنه لم يمرر للبيت الأبيض للموافقة عليه، مما جعل عمال السكك الحديدية يهددون بالإضراب مجدداً، ليسارع بايدن بحثّ الكونغرس على تمرير مشروع القانون للموافقة، قائلاً:

إن «إضراب عمال السكك الحديدية قد يدمّر اقتصادنا»، ويشمل زيادة بالأجور بنسبة 24%، ومنح العمال الحق بـ 7 أيام إجازة مدفوعة الأجر بحالة المرض، عوضاً عن يوم واحد معمول به حتى الآن... علماً أن هناك 12 نقابة كانت تحاول التفاوض على عقد جديد مع الشركات منذ عامين قبل أن تتجه للحكومة بذلك.

ويشمل العمال الذين يهددون بالإضراب شركات BNFS و Union Pacific وغيرها، والتي تعد لوحدها مسؤولة عن 40% من حركة شحن البلاد في كل عام، بما فيها نقل الحبوب والأسمدة، وثلاثة أرباع السيارات الجديدة ونحو 70% من الفحم الحجري و30% من المواد الغذائية المعبأة، وذلك وفقاً لـ BBC، كما أن الإضراب سيعني توقف قرابة 7 آلاف قطار شحن يومياً عن الخدمة، مما سيشكل صدمة عميقة وشللاً لسلاسل التوريد في البلاد، وارتفاعاً بأسعار المواد، وخسائر وظيفية، وتوتراً سياسياً، وخسائر اقتصادية تقدر بمليارات دولار يومياً، وكل ذلك عشية أعياد الميلاد

ورأس السنة.

وكان محللو بنك غولدمان ساكس قد قالوا في وقت سابق: إن إضراباً كهذا لعدة أيام فقط سيؤثر على حوالي 3% من مجمل النشاط الاقتصادي للبلاد، وإذا طال أمده فستضطر الشركات والمعامل إلى خفض إنتاجها للتعامل مع الوضع الجديد بحسب سعة تخزينها.

في 2 كانون الثاني وقع جو بايدن على مشروع القانون بعد سجالات عدة حول تمريره في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، وبذلك يكون عمال السكك الحديدية انتصروا بانتزاع حق بسيط من حقوقهم، علماً أن 4 من جميع نقابات السكك الحديد لم تبدِ موافقتها بعد.

«دركي» أمريكي جديد في أوروبا!

يبدو أنّ مركز الثقل الجيوسياسي الأمريكي في أوروبا يتحوّل بشكل متسارع من الدول التقليدية وعلى رأسهم ألمانيا، إلى أوروبا الشرقية ضمن سياق رغبة الولايات المتحدة في دعم وتعيين بولندا كدركي «عسكري» يعمل لحساب واشنطن لتأديب وإخافة الاتحاد الأوروبي عندما يلزم، ومن أجل هذا تعمل واشنطن على تحويل الجيش البولندي إلى الأقوى في أوروبا، ومنحها تعويضات «سخيّة» مقابل جهودها.

■ إيغور فيريميف
ترجمة: قاسيون

وصفت الصحيفة الإيطالية «Giornale» بولندا بأنّها «جندرما أوروبا»، حيث قامت بتحليل التقلبات الدراماتيكية للأزمة الأخيرة التي أدّى إليها سقوط الصاروخ الأوكراني في بولندا، والتي كانت كييف ووارسو تحاولان على إثره جرّ الناتو إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا.

كتب المعلق السياسي أندريا موراتور أنّ «قصّة الصاروخ الذي سقط بالقرب من الحدود بين بولندا وأوكرانيا أزعجت أولئك الذين يتخذون القرارات، لكنّها في الوقت ذاته ذكّرت الجميع بمدى كون وارسو مركزاً لحلف شمال الأطلسي. بولندا هي المركز الحقيقي للولايات المتحدة في أوروبا، وهي خطّ الردع الأول ضدّ موسكو، وهي الدولة الأكثر نشاطاً في دعم كييف، وهي المعقل الرئيسي للناتو سواء في أوروبا الشرقية أو على سواحل البلطيق».

في الحقيقة لطالما لعبت بولندا دور الدركي الغربي، فقد كانت أول دولة تحارب روسيا البلشفية بين عامي 1919 و1920. واليوم يطمح حكام بولندا بأن تتمّ هزيمة روسيا انطلاقاً من وارسو. تقول الصحيفة الإيطالية في محاولة أوروبية معتادة للعبث بحقائق التاريخ لصالح خطابها: «لطالما دافعت بولندا عن أوروبا، فقد وقفت في وجه الغزو التتاري المغولي في القرن الثالث العشر، وكانت هي من أنقذها من الأتراك في 1683 بفرسانها المجنحين». لكن الحقيقة أنّ روسيا هي من قام بدور الدرع الذي حمى أوروبا من الغزوات القادمة من الشرق.

شروط إعداد الدركي

في الواقع تعدّ بولندا من المستفيدين من الحرب الدائرة في أوكرانيا، فوفقاً للمحللة السياسية البارزة من بروكسل صوفي بورنشليغل «تستغلّ الحكومة البولندية الأزمة الدائرة اليوم لصالحها. فلاستفادة من الانقسام بين روسيا وألمانيا تقوم بولندا ببناء أنبوب البلطيق، وهو خطّ أنابيب غاز تمّ تشغيله في نهاية أيلول وسيقوم بنقل الذهب الأزرق النرويجي مباشرة إلى بولندا عبر الدنمارك».

بالإضافة إلى ذلك، باستخدام الحرب في أوكرانيا كذريعة، أصبحت بولندا اليوم مدججة بالسلاح. صرّح وزير الدفاع البولندي ماريوس بلاشتساك «يجب أن يكون الجيش البولندي كبيراً وقوياً بحيث يمكنه إبعاد المعتدي بشكل مسبق». وفقاً لمنصّة «نظرة على البلقان»، فقد بلغ الإنفاق العسكري لوارسو هذا العام 57,7 مليار زلوتي، أي ما يعادل 12,5 مليار يورو، أو 12% من موازنة بولندا. كما أنّ بولندا تعمل على مضاعفة عدد أفراد جيشها ليصل إلى 250 ألف شخص.

يخطط حكام بولندا لتحديث معظم معدات جيشهم العسكرية التي تتكون بشكل رئيسي من دبابات تي.72 وتعديلاتها. ومع استبدال الدبابات يريدون استبدال طائراتهم ميغ–29 وسو–22 بطائرات أمريكية من طراز اف–35. بحسب وزارة الدفاع البولندية، فإنّ خطّة: «التحديث العسكري حتى عام 2035 ستكلّف وارسو 524 مليار زلوتي أو 115 مليار يورو، لكن لم يتمّ الكشف عن تفاصيلها بعد».

قامت وارسو بالفعل هذا الصيف بتأكيد صفقة مع كوريا الجنوبية لشراء ما يقرب من ألف دبابة كي.2، وأكثر من 600 مدفع هاوتزر، وثلاثة أسراب طائرات فا–50. كما تشتري بولندا أيضاً 250 دبابة جديدة و116 مستعملة من طراز أبرامز الأمريكية «يمكن أن يتمّ إرسالها إلى أوكرانيا». بالإضافة إلى ذلك، وكما أعلنت شركة لوكهيد مارتن الأمريكية، فالحكومة البولندية تخطط لتوقيع عقد لتوريد 200 دفعة إضافية من منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة هيمارس. يفترض توقيع العقد في بداية 2023. في الحقيقة إذا ما تمّت هذه الخطط ستصبح بولندا هي أكبر قوة عسكرية في أوروبا في غضون سنوات قليلة.

علّق المحلل السياسي الروسي سيرجي ماركوف على هذه الخطط بالقول: «عبر بناء قوتهم العسكرية، لا يخفي البولنديون سعيهم ليس ليصبحوا ضمن أقوى ثلاث دول في الاتحاد الأوروبي فقط، بل الدولة الأقوى فيه. يريدون أن يسيطر الغرب على أوكرانيا وبيلاروسيا لتصبح بولندا هي المشرف على هذه الأراضي، إنّه تجسيد للمشروع البولندي الذي لا يمكن إلّا للجيش الروسي أن يمنع وارسو من تنفيذه وفقاً لخطتها».

يحاول «دركي» أوروبا الجديد تحت جناح الولايات المتحدة أن يكون أهلاً للمهمات التي يوكلها إليه سيده في واشنطن

تحت الجناح الأمريكي

لتعزيز السعي البولندي، أرسل البنتاغون بالفعل أكثر من 5 آلاف جندي إضافي وأنظمة صواريخ باتريوت إلى بولندا، أي أكثر من ضعف عدد الأفراد العسكريين في البلاد. كما تخطط الولايات المتحدة بالفعل لإنشاء مقر دائم للفيلق الخامس للجيش الأمريكي في أوروبا في بولندا. تحت هذه المظلة ستجهز واشنطن بولندا لتكون الدركي الأوروبي المرتبط بسلسلتها.

يعني هذا أنّ بولندا ليست عسكري واشنطن ضدّ روسيا فقط، بل الدركي المهدد لأوروبا أيضاً. علّقت الغارديان البريطانية على هذا بالقول: «قد تخسر فرنسا وألمانيا موقعهما المهيمن في الاتحاد الأوروبي تبعاً لرغبة الولايات المتحدة بنقل ثقلها الجيوسياسي إلى أوروبا الشرقية وتحديداً بولندا. لا تزال بولندا أفقر بكثير من فرنسا وألمانيا... لكنّها قد تصبح قوّة معاكسة في الاتحاد الأوروبي تعمل لصالح واشنطن. لهذا السبب تقوم الولايات المتحدة بالفعل بضخ الأموال والتكنولوجيا في أوروبا الشرقية».

يمكن أيضاً فهم حاجة واشنطن لدركي تابع لها في الاتحاد الأوروبي أبعد من حاجتها لمقارعة روسيا أو تأديب الأوروبيين، حيث تريد ما لا تستطيع برلين وباريس تقديمه: «موقف واضح معاد للعلاقات مع الصين» يمكنه أن يكون ذا وزنٍ أثناء الضغط.

التوسّع البولندي

يريد البولنديون الاستفادة من الوضع أكثر، ويبدو أنّ خططهم تتمّ صياغتها تحت غطاء أمريكي يعطيهم الأمل بذلك. تريد وارسو تنفيذ خطتها الإستراتيجية القديمة بالاستيلاء على الأراضي الغربية لأوكرانيا، ويحتاجون كي يفعلوا ذلك أن يظهروا بأنّهم فعلوا ذلك «لمساعدة أوكرانيا» لإنقاذها من «الاحتلال الروسي» بغطاء أمريكي، وذلك باستخدام قواتها المحتشدة بالفعل على الحدود البولندية الأوكرانية.

ليس هذا مجرّد تكهنات صحفية، فكما قال مدير المخابرات الخارجية الروسي سيرجي ناريشكين هذا الأسبوع، فبولندا تسرّع الاستعدادات لضم أراضي أوكرانيا الغربية: «المعلومات التي تلقتها المخابرات الخارجية الروسية تشير إلى أنّ وارسو تسرع الاستعدادات لضمّ أراضي غرب أوكرانيا: أراضي لفيف وإيفانو– فرانكيفسك ومعظم أراضي أقاليم ترنوبيل الأوكرانية».

يبدو الدافع الأمريكي وراء تغطية مثل هذا الفعل واضحاً، فوفقاً لناريشكين يخشى الأمريكيون أن يجبر الأوكران على التفاوض مع روسيا في الشتاء، ناهيك عن إرضاء البولنديين الذين يشعرون بأنّهم يستحقون تعويضاً سخياً عن مساعدتهم العسكرية لأوكرانيا واستقبالهم اللاجئين الأوكران وغيرها من الجهود التي بذلوها لصالح الأمريكيين.

باختصار، يحاول «دركي» أوروبا الجديد– تحت جناح الولايات المتحدة– أن يكون أهلاً للمهمات التي يوكلها إليه سيده في واشنطن، ويسعى لأن يحصل مقابل ذلك على تعويضات سخية من القارة الأوروبية.

■ بتصرّف عن:
Новый жандарм для Европы

في الساحة العالمية ليس لدى أمريكا ما تنافس به الصين

يبدو أنّ الواقع المتراجع للولايات المتحدة يجد صدىً بشكل متزايد في وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى، وليس مردّ ذلك الحيادية في تغطية الأحداث، بل عدم القدرة على الاختباء وراء الأصابع، ناهيك عن التفتت الذي تعيشه المؤسسات الأمريكية والتضارب الذي تمرّ فيه مصالح النخب. ضمن أصداء هذا التراجع الأمريكي نشر محلل السياسات الخارجية والزميل في مركز أبحاث «مجلس العلاقات الخارجية» ماكس بوت مقالاً في صحيفة واشنطن بوست يتحدث فيه عن عدم قدرة الولايات المتحدة على بناء تحالف ضدّ الصين، وربّما أبرز ما جاء في المقال هو الاعتراف بواقع: «ليس لدى الولايات المتحدة القدرة على تشكيل بديل فاعل عن «الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية» التي وقعتها الصين في هذا العام 2022 مع 14 دولة تشمل بعض حلفاء الولايات المتحدة المقربين: كوريا الجنوبية واليابان وأستراليا». إليكم ملخّص لأبرز ما ورد في المقال:

■ ماكس بوت
ترجمة: قاسيون

هناك الكثير من أوجه الشبه بين الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من جهة، والحرب الباردة الجديدة ضدّ الصين، ولكن هناك على الأقل اختلاف جوهري واحد: لم تكن للولايات المتحدة علاقات اقتصادية هامة مع الاتحاد السوفييتي بينما الصين هي ثالث أكبر سوق لتصدير البضائع الأمريكية والمصدر الأول للاستيراد في 2020. هناك مصنع واحد في الصين ينتج قرابة نصف إنتاج العالم من هواتف آي-فون الأمريكية، والمخاوف من تباطؤ النمو الصيني الأخير أدّت إلى سقوط حاد في أسواق الأسهم الأمريكية.

حتّى لو أرادت الولايات المتحدة مواجهة الصين، عليها أن تجد طريقاً لا يؤذيها، ولهذا لا يمكنها ببساطة بناء جدار مجازيّ بين اقتصاد البلدين، فحتّى في وقت تصاعد التوترات بين البلدين، على التجارة أن تستمر. تكافح إدارة بايدن لإيجاد النهج الصحيح لمواجهة الصين ولكنّها ترتكب خطأً فادحاً أثناء ذلك.

قام الكونغرس في آب الماضي 2022 بهدف تعزيز المنافسة مع الصين بتمرير «قانون الرقاقات والعلوم» الذي سيمنح 280 مليار دولار على مدى عشرة أعوام من أجل زيادة القدرات التكنولوجية الأمريكية التنافسية. كان أحد أهداف المشرعين المعلن تعزيز الإنتاج المحلي لأشباه الموصلات، حيث لا تنتج الولايات المتحدة اليوم إلّا 12% من الرقاقات العالمية الدقيقة، بالمقارنة مع 37% من حصتها في التسعينيات. يفترض المشرعون أنّ هذا الأمر سيساعد الولايات المتحدة في مواجهة أزمة محتملة بشأن تايوان: أكبر مصنّع لأشباه الموصلات في العالم. لا تزال هناك مخاطر مرتبطة بهذا الأمر، ربّما على سبيل المثال: كيف سيتم تجنّب دعم الشركات أو التكنولوجيا الخاطئة؟ لكن في الحقيقة ليس أمام الولايات المتحدة خيارات كثيرة في هذا المجال.

في السياق ذاته، تمثّل لوائح التصدير التي أصدرتها إدارة بايدن في شهر تشرين الأول، والتي تحظر تصدير أحدث تكنولوجيا الرقاقات الأمريكية إلى الصين، مقامرة كبرى. كانت الإدارة الأمريكية تأمل أن تكون بعملها تعلن عن تحالف دولي للحد من وصول الصين إلى الرقاقات الأكثر تقدماً، لكنّ اللاعبين الرئيسيين في الصناعة- بما في ذلك هولندا واليابان- لديهم تحفظات جدية بشأن منهج الولايات المتحدة.

يمكن للعقوبات الأمريكية أن تأتي بنتائج عكسية إن أدّت ليس فقط إلى توترات مع الصين بل أيضاً مع حلفاء أمريكا. يمكن للصين تطوير قدرات تصنيع الرقاقات الدقيقة المتقدمة الخاصة بها بشكل أسرع بكثير إذا ما تلقت مساعدة من الشركات الأجنبية غير الأمريكية. لهذا على الإدارة الأمريكية أن تبذل المزيد لإقناع هؤلاء بالانضمام إليها.

تسعى الصين اليوم إلى توسيع تجارتها الدولية وعلى هذا النحو من إدارة المعركة معها ستضع الولايات المتحدة نفسها في قبو تموت فيه أثناء اعتقادها بأنّها تحمي نفسها من المنافسة

لقد فشلت الرسوم الجمركية التي تمّ فرضها من قبل إدارة ترامب واستمرّت أثناء إدارة بايدن بجميع السبل الممكنة ولم تحقق شيئاً. أدّت إلى رفع الأسعار «وبالتالي التضخم» على المستهلكين الأمريكيين، ووجهت ضربة حادة للصادرات الزراعية، وفشلت في زيادة الوظائف الصناعية الأمريكية، ولم يكن لها سوى تأثير ضئيل على العجز التجاري الأمريكي مع الصين. تقدّر واحدة من الدراسات أنّها كلّفت الأمريكيين خسارة 245 ألف وظيفة. رغم ذلك لم يقم بايدن بإلغاء الرسوم الجمركية بذريعة أنّه يريد الدفاع عن «الطبقة الوسطى» ولا يريد أن يُنظر إليه بأنّه متراخٍ مع الصين.

كما أدّى اعتناق إدارة بايدن «للحمائية» إلى منعه من العودة والانضمام إلى اتفاقية «الشراكة العابرة للهادئ»، وهي الاتفاقية التي تفاوضت عليها إدارة أوباما مع 12 دولة آسيوية وأطلسية، وكان بايدن نفسه جزءاً من تلك الإدارة. قام بايدن عوضاً عن ذلك بإطلاق نسخة مقلدة غير فعالة عنها تدعى «الإطار الاقتصادي الهندي- الهادئ» والمحكوم عليها بالفشل لأنّها لا تقدّم أيّة قدرات وصول أوسع للأسواق الأمريكية.

في غضون ذلك وقّع بايدن مشروع قانون حمائي ينفّر الحلفاء أنفسهم الذين تحتاجهم الولايات المتحدة من أجل الاحتشاد في مواجهة الصين. يوفّر «قانون الحد من التضخم» ائتماناً ضريبياً بقيمة 7500 دولار أمريكي لشراء السيارات الكهربائية المجمعة في أمريكا الشمالية. أدّى هذا إلى غضب عارم لدى صانعي السيارات في كوريا الجنوبية واليابان وألمانيا لأنّهم سيخسرون مبيعاتهم نتيجة لذلك. كما أدّى إلى غضب حكومات دولهم وبقيّة الدول المتقدمة صناعياً لأنّها قد تشهد هجرة لصناعاتها إلى الولايات المتحدة، مع ما سيعنيه ذلك من ضرب لما بقي من القطاع الصناعي في هذه الدول.

في الحقيقة ليس لدى الولايات المتحدة القدرة على تشكيل بديل فاعل عن «الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية» التي وقعتها الصين في هذا العام 2022 مع 14 دولة تشمل بعض حلفاء الولايات المتحدة المقربين: كوريا الجنوبية واليابان وأستراليا. ضمن الحرب من أجل التوسع التجاري تخضع الولايات المتحدة اليوم بسبب إداراتها إلى نزع أسلحة من جانب واحد.

هناك توافق عابر للحزبين في الولايات المتحدة على أنّ التجارة الحرة عموماً، ومع الصين خصوصاً، تكلّف الولايات المتحدة وظائف وأعمال. لكنّ هذا التوافق يبقى قائماً على مجرّد إحصاءات وأرقام، فكما لخّص تقرير لمجلّة «هارفارد بزنس ريفيو» الأمر: «تُظهر الأدبيات الاقتصادية بأنّ بعض المناطق في الولايات المتحدة تخسر الوظائف التصنيعية كنتيجة للتجارة مع الصين منذ بداية الألفية. لكنّ هذا الأمر انتهى اليوم». علاوة على ذلك فالتجارة مع الصين أدّت بالمقابل إلى زيادة العدد الكلي للوظائف في الولايات المتحدة من خلال إنشاء وظائف أكثر في القطاع الخدمي.

قد يكون المشرعون الأمريكيون والإدارة الأمريكية محقين في دعم تطوير التكنولوجيا الأمريكية ومواجهة الصين بمنع تصدير الرقائق المتطورة، لكنّهم يرتكبون خطأً فادحاً بترك ساحة التجارة الحرة للصين. الصين تسعى اليوم إلى توسيع تجارتها الدولية، وعلى هذا النحو من إدارة المعركة معها ستضع الولايات المتحدة نفسها في قبو تموت فيه أثناء اعتقادها بأنّها تحمي نفسها من المنافسة.

■ بتصرّف عن:
Biden is making the same mistake as Trump on

حربُ قنّاص: نظرتان عن العالم تتصارعان وضرورة المشروع الشامل

في قلب نقاش طبيعة المرحلة ومصيرها، أي منطقها الداخلي المحكوم بتناقضاته التاريخية، يوجد موقفان يحددان طبيعة الانتقالة الحاصلة. وهذا النقاش يتداخل بشكل عضوي مع الموقف من مصير الرأسمالية عالمياً. الموقف يقول بالذهاب نحو عالم متعدد الأقطاب، والموقف الآخر يقول بمصير تجاوز الرأسمالية، مروراً بمرحلة اختلال الهيمنة التي تأخذ شكل توزع مراكز «التأثير» مؤقتاً. وهنا سنحاول مجدداً الإضاءة على مسألة السرديات الضرورية والتي تَخرج النقاش من طبيعته الاختزالية الجبرية والميكانيكية.

■ د. محمد المعوش

في تعقيد البنية الإجتماعية

مرة جديدة، كان من شروط المناورة التاريخية التي قامت بها الرأسمالية في منتصف القرن الماضي هو محاولة تعطيل حركة القوى الاجتماعية التي اقتحمت مسرح التاريخ في النصف الأول من القرن نفسه. والتعطيل هذا كان في تقديم تنازلات محددة اقتصادية اجتماعية، ولكن كان هناك أيضا تقديم الصورة الليبرالية عن العالم، والتي وعدت البشرية بالسعادة الفردية والحلم الليبرالي. وإذا كانت القاعدة المادية لهذا النموذج انتهت عملياً بسبب أزمة النموذج الرأسمالي، فإن «الحلم» نفسه تحول إلى كابوس. وبالتالي فإننا اليوم أمام حالة انتقالية اقتصادية وبالضرورة على مستوى الوعي. وإذا كان لينين من قال بأنه لا يوجد نموذج ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية، فإن الانتقال هو بالضرورة محكوم بإحداثيات هذين النموذجين المتصارعين. ولكنه ليس صراعاً وحيد الجانب، بل هو يدور حول عالم مختلف، على مستوى علاقات الإنتاج وعلى مستوى الوعي والموقف من العالم ومن الذات ومجمل القيم والمعاني والأخلاقيات والأفكار.

استحقاقات الانتقال الداخلية والعالمية

إن كان النقاش حول الأزمة الاقتصادية للرأسمالية كان قد بدأ يأخذ حقه في السردية والنقاش العالمي خلال العقد الماضي، فإن نقاشاً جديداً اقتحم المشهد العام وسيتوسع أكثر وأكثر، تحت عنوان «الأزمة الحضارية» للغرب. وإن كان يتمركز اليوم حول قضايا معينة ومنها «الهويات الجنسية» مثلا والتي تعمل كواجهة لصراع تدمير عناصر الدفاع الإجتماعي عن المصير، ولكنه في الجوهر أزمة الموقف من العالم ككل. فأزمة الفكر الرأسمالي اليوم، والذي شمل العالم كله في العقود الماضية تتحول إلى فكر انتحاري تجاوز الفاشية السياسية نحو انحدار إلى مستوى تحطيم ما هو إنساني. وهذا تكثيف لكل القيم والمقولات والممارسات التي عملت قوى رأس المال على نشرها والتأسيس لها اجتماعياً، ولكنها اليوم تأخذ ذروتها. ويمكن إجمالها بعناوين عامة. منها مثلا إلغاء المستقبل، مما يعني إلغاء العقل الإنساني نفسه، من خلال تجفيف مصادر الأمل والدافعية وغيرها من شروط عمل العقل والفكر والإبداع. وهذا يستتبع حكما عناوين تدمير القضايا وتفريغ «اليوتوبيا» ومسخها. مما يستتبع حالة بربرية مفرغة من أية قيمة حية، فالقيم تستند إلى حالة ممارسية ومشروع حياتي. وغياب هذا المشروع ينحدر بالعقل إلى مستنقع متموت، وهذا هو الموت الروحي النفسي بالضرورة، ومعه موت كل أشكال الحياة العقلية والفنية والعلمية...إنها أزمة البنية الفوقية لعالم اليوم والتي تعبّر عن نفسها في كل هذه الميادين وفي حياة الناس اليومية. عالم اليوم، والمقصود هنا المشروع الثقافي المهيمن، يتوتر بين كونه بلا «قضايا كبرى» على مستوى الوعي، وبين كونه حاملاً موضوعياً لهذه القضايا. وهذا الغياب النسبي، أو بالأحرى الذي لم يأخذ بعد شكله المتكامل والمتناسب مع طبيعة هذا الانتقال نحو تصور جديد عن العالم ومشروع حياتي وثقافي نقيض للمشروع المأزوم الراهن، هذا الغياب هو مصدر حرمان الحركة التاريخية التقدمية عالماً من طاقتها الكامنة التي يجب تحويلها لصالح الحركة السياسية. وعدم القيام بذلك يعني تحويل تلك الطاقة إلى مصادر خطر وتدمير لصالح القوى المعادية للحياة اليوم. وإن كان الموضوع يحتاج إلى مساحة خاصة به، إلا أن «المناوشات» التي حصلت في الصين مؤخراً حول قضايا الإغلاق الناتج عن سياسات التصدي لانتشار كورونا، وتحول الاحتجاج إلى موقف سياسي من السياسات «الاشتراكية والحزب الشيوعي نفسه» هي مؤشر كنا ذكرنا احتمالات حصوله سابقاً.

حرب قناص: ملامح مكثفة

إن الصراع في الدونباس وكل السردية المتصارعة حوله عالمياً يمكن اعتباره في الجوهر تكثيفاً للمواقف المتصارعة حول العالم وإن لم تتحول بعد إلى حالة متبلورة لها ملامحها الواضحة في السرديات المتصارعة. فكون الفاشية والطاقة وهيمنة الغرب والصراع الثقافي ومصير روسيا ومعها العالم الذي يولد، كلها تتكثف هناك. وإن كان هذا الصراع على مستوى السرديات يحصل بشكل دفاعي من قبل روسيا، ومعها بقية القوى الحية عالمياً، ولكنه يجب أن ينتقل إلى مستوى المشروع الذي هو نفسه له صورته عن العالم ليس في صيغته الانتقالية والتي لكل طرف الحق في الوجود، بل نحو صيغة تصور عن العالم تعيد ترتيب الواقع بما يتلائم مع ضرورات تجاوز الرأسمالية في المستقبل المتوسط والقريب. ويمكن منهجياً أن نبحث في هكذا طاقة في قبل معركة إقليم دونباس كحالة نوعية يلتقي فيها التاريخ، الذي هو في ذات الوقت شكل «تخفّي» المستقبل الذي نقول بكونه كامناً. ونقصد هنا السردية التي تجاوزت الدفاع عن الأرض والمواطنين في تلك المنطقة ضد «العمليات العسكرية الأوكرانية» منذ 2014، نحو مواجهة التهديد الفاشي والناتو، وتدمير روسيا، والموقف من النماذج الاجتماعية– الاقتصادية. وفلم «حرب قناص» هو وثائقي روسي من إخراج أولغا شيكتر، يعود للعام 2018، ويروي قصة قناص صربي هو «ديكي» يقاتل إلى جانب قوات إقليم دونباس منذ 2014. في الوثائقي يروي «ديكي»، الذي هو عامل بناء سابق، المدافع عن حدود الإقليم، موقفه من الصراع الذي يعود به إلى قصف الناتو لبلغراد، ويحدد القاعدة القيمية والفكرية التي تحكم ربط مصيره الفردي بمصير الصراع ككل، ويظهر في الوثائقي طيف واسع لموقف المقاتلين ومرجعيتهم الفكرية والأخلاقية والقيمية وسلوكياتهم والتي كلها تتجاوز اللحظة نحو التجريد التاريخي للمواجهة مع الرأسمالية، وهنا يظهر وزن الإرث الشيوعي والسوفييتي الذي يشكل الحامل الأساس للطاقة التي تحرك المقاتلين «الرموز السوفييتية، كنظرة للحياة، في مشهد حياة ولغة هؤلاء أكثر من حاضرة في الوثائقي». والوثائقي الذي نال عدة جوائز عالمية تمت مواجهته من قبل السردية المهيمنة الغربية عبر ضرب جوهره الإنساني والتاريخي والتضامني بين الشعوب وتحويل القضية إلى مسألة فرد مضطرب «القناص الصربي» له تاريخ من الأزمات العائلية النفسية والتي حولته إلى «قاتل بارد». إن قضية «المقاتلين الأجانب» في صفوف قوات الدونباس، ولاحقاً في صفوف العملية العسكرية الروسية الخاصة، هي مستوى نوعي خاص يعكس أن المحرك لهؤلاء يتجاوز «الخاص» الروسي–الأوكراني، ويستند في طاقته المحركة إلى ما قلنا إنه تصور عن العالم وقضية كبرى ليست جديدة في التاريخ، إنها قضية مصير الشعوب والأممية والموقف من المستقبل ونمط الحياة ككل. وهؤلاء المقاتلون القادمون من كولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة وإيطاليا وصربيا وغيرها من الدول هم نموذج مكثف للكامن في الصراع اليوم، والذين يشكلون عينة على ما يمكن أن يكوّنه المشهد في حال تطور الصراع إلى مستوى مشاريع للبشرية تتجاوز الدفاع نحو طرح عالم جديد لا يعيد الماضي بشكل نسخ، بل يعكس فيه الرغبات الاجتماعية والأزمات التي تطورت في قلب الليبرالية. أي «بكل بساطة»، تجاوز نمط الحياة الرأسمالية نحو نمط اجتماعي «إنساني» سمي بالاشتراكية، وإطلاق طاقات الحياة الكامنة وحاجات الناس للوجود الروحي والاعتراف، والتي حولت عامل بناء صربي عادي إلى «بطل شعبي».

بكل بساطة تجاوز نمط الحياة الرأسمالية نحو نمط اجتماعي إنساني سمي بالاشتراكية

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/12/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

نقاشات جارية حول المستقبل

الآراء متباينة حول طريقة حصول التغيير في المستقبل على النطاق العالمي، وكذلك على المستوى المحلي في العديد من البلدان التي بدأت تشعر بالحاجة إلى تغيير كبير لضمان الاستمرارية، وإنقاذها من الأزمات الحالية الصعبة التي تعصف بالعالم.

ومن ضمن النقاشات الدائرة حالياً حول مستقبل البشرية بشكل عام، ومستقبل بعض البلدان بشكل خاص، هو طريق السير إلى الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين. وكيف سيجري ذلك، ومتى سيحدث ذلك؟

انقسم التباين في الآراء إلى العديد من الطروحات المختلفة التي تريد نتيجة واحدة «الاشتراكية». ونشرت الصحف- تحت عناوين بارزة- رؤيتها في طريقة الوصول إلى الاشتراكية القادمة في المستقل.

فعلى صعيد روسيا والبلدان السوفييتية السابقة مثلاً، نشرت وسائل الإعلام طروحات عديدة. حيث جاء في الموقع الرسمي لاتحاد الضباط السوفييت: لدينا روسيا وحيدة وهي «الاتحاد السوفييتي». وكتبت جريدة روسيا الكادحة التي يصدرها حزب العمال الشيوعي الروسي ومؤتمر العمال السوفييت: ثورة أكتوبر الجديدة قادمة.

وستجري احتفالات كبيرة وصغيرة تلبية لدعوة النقابات والمنظمات العمالية والاجتماعية في جميع أنحاء روسيا بين 5-8 كانون الأول الحالي تحت شعار «الاتحاد السوفييتي وطني» حسب جريدة البرافدا. في حين يرى آخرون، أن هناك تغييراً سيجري من الأعلى بتأثير تصاعد الصراع السياسي والاقتصادي مع الغرب.

على صعيد الصين، وحسب الأهداف والبرامج التي تبناها المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الصيني، تهدف الصين إلى بناء الاشتراكية المتطورة ذات الخصائص الصينية. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار، أن الصين تمتلك بنية لاقتصاد اشتراكي تستطيع الاستناد إليه في الوصول إلى الاشتراكية المتطورة التي حددها المؤتمر الأخير للشيوعي الصيني. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار، أن أحزاباً شيوعية وعمالية حاكمة في جوار الصين ستتأثر كثيراً بالخيار الصيني، وكذلك البلدان المحيطة التي تشكل مع الصين امتداداً طبيعياً حيوياً.

بالإضافة إلى كل ما سبق، هناك ما قاله كارل ماركس وفريدريك إنجلز ولينين عن طريق الثورة الاشتراكية. فكل ذلك دروس ستستفيد منها التجربة القادمة.

الاشتراكية هي الحل، هو خيار صحيح للبشرية، أما شكل الوصول إلى الاشتراكية، فسيكون بالتأكيد أكثر تطوراً وزخماً من التجربة التي كانت في القرن العشرين.

من الصعب في الوقت الحالي تحديد زمان ومكان الثورة الاشتراكية القادمة أو التغيير الاشتراكي القادم. لكن حتمية التاريخ تقول: إن الثورة الاشتراكية قادمة لتضع الرأسمالية في المتحف، وتجعلها شيئاً من الماضي.

أخبار ثقافية

معرض الكتاب في درعا

افتتح في صالة المعارض في مديرية ثقافة درعا معرض الكتاب الذي تنظمه الهيئة العامة السورية للكتاب.

واحتوى معرض درعا للكتاب عناوين ثقافية وفكرية وأدبية وعلمية متنوعة، وضم المعرض نحو 750 عنواناً في تلك المجالات، إضافة إلى سلسلة ثقافية للخيال العلمي وعناوين من الأدب والروايات العالمية ودوريات متخصصة بأنواع الفنون الثقافية والسياسة والنقد والأدب العالمي وغير ذلك من الإصدارات والكتب. كما أعلنت الهيئة العامة للكتاب عن صدور مجموعة جديدة من الكتب حول الرأسمالية وأدب الأطفال والأدب العالمي المترجم عن لغات مختلفة.

مئوية الاتحاد السوفييتي

تستعد الفعاليات والمنظمات النقابية والاجتماعية والسياسية والثقافية في العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة لإحياء الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد السوفييتي في كانون الأول من عام 1922، وسيجري تنظيم الاحتفالات والفعاليات المختلفة بهذه المناسبة من مسيرات ومهرجانات وندوات ونشاطات صحفية وثقافية، والتي يجري تحضيرها منذ أشهر في روسيا وبلدان أخرى. كما سيحيي العالم ذكرى أول دولة للعمال والفلاحين تأسست على إثر ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التي قادها البلاشفة وفتحت أفقاً جديداً أمام البشرية كلها وتركت تأثيرها على مختلف الشعوب خلال القرن العشرين.

كانوا وكنا

صدرت في سورية ولبنان صحف عمالية تدافع عن الطبقة وحقها في التنظيم النقابي وحياة أفضل مثل صحيفة صوت العمال في آذار 1930 وصحيفة العمال في تشرين الثاني 1930. وقد أغلق الاستعمار الفرنسي هذه الصحف وأصدر قراراً بمنع دخول الصحف السوفييتية والصحف العمالية الفرنسية إلى سورية.

الأحزاب والطبقات في الاتحاد السوفييتي /1/

تنتشر مختلف الصور النمطية حول الظاهرة الحزبية أو الأحزاب السياسية، وتتمحور تلك الصور الأكثر شهرة وتداولاً حول التعددية الحزبية والحزب الواحد، التي تغطى عادة بالأساطير الشعبوية والليبرالية التي تروجها وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية الكبرى حول الأحزاب في المجتمعات الطبقية.

■ تايه الجمعة

وإذا كان الموضوع متعلقاً بتاريخ ثورة أكتوبر وحزب البلاشفة والاتحاد السوفييتي ولينين وستالين، يزداد الضجيج الإعلامي الفارغ من أجل التأثير بوعي الجمهور وتوجيهه إلى صورة مُشكّلة للأحزاب على قياس وسائل الإعلام ومنظري الرأسمالية. أما الظاهرة الحزبية، فكانت تسير على الأرض خلال صراع شديد في صورة تختلف عن الصورة الكاريكاتيرية التي ينشرها الإعلام الرأسمالي عن الأحزاب.

في العام 1917، كان الصراع بين برامج الأحزاب السياسية على أشده في روسيا القيصرية. فكل الطبقات كانت تشكل أحزابها ومنظماتها التي صنفها الصحفي الأمريكي جون ريد في كتابه الشهير «عشرة أيام هزت العالم». ونورد هنا قائمة بالأحزاب السياسية وبرامجها ومصالحها الطبقية، كيف نشأت وكيف انتهت، كما ذكرها جون ريد في كتابه. لأن التشويش على هذه الظاهرة يتصاعد في الفترة الحالية مع اقتراب الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد السوفييتي وعلاقة ذلك بالصراع الجاري عالمياً.

حزب الكاديت

اسمه الرسمي الحزب الدستوري الديمقراطي، وتغير إلى حزب حرية الشعب بعد الثورة. كان الحزب المؤلف من الليبراليين والملكيين والبرجوازيين ممثلي الطبقات المالكة في ظل الحكم القيصري أضخم الأحزاب التي تنادي بالإصلاح السياسي، وحين اشتعلت ثورة شباط، شكل الكاديت الحكومة المؤقتة الأولى. وفي نيسان أطيح بهذه الحكومة لأنها أيدت علناً أهداف دول الحلفاء الإمبريالية. وبمقدار ما كانت الثورة تأخذ طابعاً اجتماعياً، كان الكاديت يتحولون إلى محافظين. وبعد أن خسر الكاديت شعبيتهم لارتباطهم بحركة كورنيلوف المعادية للثورة، تشكلت «جماعة المتنفذين في المجتمع» والتي شاركت في حكومة كيرينسكي بمناصب وزارية. وانتسب إليهم رجال البنوك والتجار والصناعيون. وكانوا يحاربون السوفييتات بسلاح التنظيم الاقتصادي. من ممثليه ميليوكوف وفينوفير وشاتزكي.

الاشتراكيون الشعبيون «الترودوفيك»

حزب قومي غير كبير عددياً مؤلف من مثقفين حذرين ورؤساء الجمعيات التعاونية وفلاحين محافظين. كانوا يدافعون عن البرجوازية الصغيرة من صغار الموظفين والتجار. هم ورثة «جماعة الشغيلة» في دوما الدولة الرابع. وكان كيرينسكي زعيماً لهم في الدوما حين انفجرت ثورة شباط.

حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي

كان منذ تشكيله حزب الاشتراكيين الماركسيين. وأثناء مؤتمر 1903، انقسم إلى جناحين: البلاشفة «أنصار الأغلبية» المناشفة «أنصار الأقلية». تحول الجناحان إلى حزبين متمايزين يحمل كل منهما تسمية حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، ويعلنان تمسكهما بالماركسية.

البلاشفة

عرفوا لاحقاً باسم الحزب الشيوعي. تأكيداً لتخليهم عن الاشتراكية المعتدلة والبرلمانية السائدة بين المناشفة. وكانوا ينادون بالانتفاضة الفورية واستيلاء البروليتاريا على السلطة للتعجيل بتحقيق الاشتراكية عن طريق تحويل ملكية الصناعة والأرض والثروات الطبيعية والمؤسسات المالية إلى ملكية عامة جماعية. وكانوا يعبرون عن مصالح عمال الصناعة وفقراء الفلاحين. بعد ثورة 1905، كان البلاشفة أقلية، وتحولوا إلى أغلبية من جديد في أيلول 1917.

المناشفة

يضم تيارات اشتراكية من مختلف الألوان. وكانوا يعتقدون أنه يجب السير بالمجتمع في طريق الاشتراكية عن طريق «التطور الطبيعي». وكان حزباً قومياً. وحزباً للمثقفين الاشتراكيين الذين ينجذبون إلى الطبقات المالكة. من ممثليهم دان وليبر وتسيريتيلي.

المناشفة الأمميون

جناح راديكالي من المناشفة، معارضون لكل تحالف مع الطبقات المالكة، وفي الوقت نفسه لم يرغبوا بقطع الصلة مع المناشفة المحافظين. وكانوا يناهضون ديكتاتورية الطبقة العاملة التي كان البلاشفة ينادون بها. وكان تروتسكي عضواً في هذا الحزب لوقت طويل. ومن زعمائهم مارتوف ومارتينوف.

الأمميون المتحدون

الاشتراكيون الديمقراطيون الأمميون المتحدون. وهم جماعة صغيرة من المثقفين وأنصار العمال والأتباع الشخصيين لمكسيم غوركي. كان برنامجهم بالكاد يتطابق مع المناشفة الأمميين. بفرق وحيد وهو رفضهم للارتباط بأي من الجناحين الرئيسيين. كانوا غير موافقين على تكتيك البلاشفة، لكنهم لم ينسحبوا من الأجهزة السوفييتية. ومن ممثليهم أيضاً كراماروف وافيلوف.

كانت الظاهرة الحزبية تسير على الأرض خلال صراع شديد في صورة تختلف عن الصورة الكاريكاتيرية التي ينشرها الإعلام الرأسمالي عن الأحزاب

الوحدة

جماعة صغيرة لا أهمية لها. تزعمها بليخانوف. أحد رواد الحركة الاشتراكية الديمقراطية في القرن التاسع عشر وكبير منظريها. وفي عام 1917. أصبح بليخانوف وطنياً متطرفاً محافظاً أكثر من المناشفة. وبعد ثورة أكتوبر، لم يعد لهذه الجماعة أي وجود.

الحزب الاشتراكي الثوري «الايسر»

كان حزباً فلاحياً ثورياً. وحزب المنظمات الإرهابية. انضمت إليه بعد ثورة شباط مجموعات كثيرة بعيدة عن الاشتراكية. وكانوا ينادون بإلغاء الملكية الخاصة للأرض فقط. على أن ينال أصحابها تعويضاً معيناً. وعندما تعاظمت النزعة الثورية عند الفلاحين، اضطر إلى التخلي عن شرط التعويض. وفي خريف 1917. انقسم الحزب إلى جناحين: الاشتراكيون الثوريون اليمينيون والاشتراكيون الثوريون اليساريون. تبنى اليمينيون مواقف المناشفة، وظهروا كممثلين للفلاحين الأغنياء والمثقفين والفئات المتخلفة سياسياً في الأرياف النائية.

الاشتراكيون الثوريون اليساريون

رغم تبنيهم لبرنامج البلاشفة حول ديكتاتورية الطبقة العاملة، فقد كانوا أول الأمر يتبعون بغير خاطر تكتيك البلاشفة الحازم. وبقي ممثلو الحزب في الحكومة السوفييتية يشغلون مناصب وزارية مثل الزراعة. انسحبوا من الحكومة عدة مرات، وعادوا إليها من جديد. وبمقدار ما كان الفلاحون يتركون الاشتراكيين الثوريين اليمينيين، كانت أعداد هذا الحزب في ازدياد حتى تحول إلى حزب فلاحي كبير مؤيد للسلطة السوفييتية منادياً بمصادرة الملكيات العقارية الكبيرة بدون تعويض ووضعها تحت تصرف الفلاحين.

الماكسيماليون

انفصلوا عن حزب الاشتراكيين الثوريين أثناء ثورة 1905 حين كانوا يمثلون حركة فلاحية جبارة تطالب بتطبيق البرنامج الاشتراكي الأقصى على الفور. وفي عام 1917، تحولوا إلى حزب فلاحي فوضوي غير مهم.

«ملاحظة من المحرر: يقصد بالتطور الطبيعي الذي دعا إليه المناشفة، افساح المجال أمام الرأسمالية».

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000
حزب الإرادة الشعبية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية